

عمادة الدراسات العليا  
جامعة القدس

الهيئات المحلية في محافظة رام الله والبيرة  
بين تقديم الخدمات والطموحات التنموية

شكري سلمان احمد غوينم

رسالة ماجستير

القدس \_ فلسطين

1429هـ / 2008م

الهيئات المحلية في محافظة رام الله والبيرة  
بين تقديم الخدمات والطموحات التنموية

إعداد:

شكري سلمان احمد غوينم

بكالوريوس إدارة وريادة/محاسبة – جامعة القدس المفتوحة – القدس

المشرف: الدكتور عمر الصليبي

قدمت هذه الرسالة استكمالاً لمتطلبات الحصول على درجة الماجستير من  
معهد التنمية المستدامة- بناء مؤسسات وتنمية بشرية/ جامعة القدس

1429هـ / 2008م

جامعة القدس

عمادة الدراسات العليا

معهد التنمية المستدامة/ بناء مؤسسات وموارد بشرية

إجازة الرسالة

الهيئات المحلية في محافظة رام الله والبيرة بين تقديم الخدمات والطموحات التنموية

إعداد: شكري سلمان أحمد غوينم

الرقم الجامعي: (20512365)

المشرف الرئيس: الدكتور عمر الصليبي

نوقشت هذه الرسالة وأجيزت بتاريخ: 17 / 9 / 2008 من لجنة المناقشة المدرجة أسماؤهم  
وتوافقهم:

1. رئيس لجنة المناقشة: الدكتور عمر الصليبي .....التوقيع:

2. ممتحنا داخليا: الدكتور عبد الوهاب الصباغ .....التوقيع:

3. ممتحنا خارجيا: الدكتور حسين الأعرج .....التوقيع:

القدس \_ فلسطين

1429هـ / 2008م

## إقرار:

أقر أنا مقدم الرسالة أنها قدمت لجامعة القدس لنيل درجة الماجستير وإنها نتيجة أبحاثي الخاصة باستثناء ما تم الإشارة له حيثما ورد، وان هذه الرسالة أو أي جزء منها لم يقدم لنيل أية درجة عليا لأي جامعة أو معهد.

التوقيع: .....

الاسم: شكري سلمان أحمد غوينم

التاريخ: / /

## شكر و عرفان

الحمد لله رب العالمين الحمد لله الذي علم بالقلم علم الإنسان ما لم يعلم، والصلاة والسلام على رسوله الأمين وبعد:

لا يسعني بعد أن من الله تعالى علي بإكمال هذه الدراسة المتواضعة، إلا أن أتقدم بالشكر والتقدير إلى أستاذي الفاضل الدكتور عمر الصليبي الذي أحسن استقبالي طيلة فترة عملي في هذه الدراسة، ولم يبخل علي بشيء من علمه، وقد أشرف على هذا الإنتاج، منذ بداية تكون فكرة موضوع الدراسة لدي، والشكر موصول إلى ادارة معهد التنمية الريفية المستدامة ومديرها الدكتور زياد قنام.

كما وأتقدم بالشكر وعظيم الامتنان إلى إدارة جامعة القدس ممثلة برئيس الجامعة الأستاذ الدكتور سري نسيبة لما يوليه من اهتمام ورعاية لهذا الصرح العلمي وحرصه الدائم على العلم وطالبه، والشكر موصول إلى الأستاذ عبد الحليم عياد المدير الإداري في الجامعة حفظه الله من خلال مساندته في انجاز هذا العمل، وكل مخلص لهذا الصرح العلمي الشامخ بشموخ الأوفياء.

كما أتقدم بخالص التقدير والاحترام إلى عضوي لجنة المناقشة عطوفة محافظ محافظة الخليل الدكتور حسين الأعرج والدكتور عبد الوهاب الصباغ، على تكريمهما في إجراء المناقشة وإثرائها بملاحظاتهم القيمة.

وأخيرا يسعدني أن أتقدم بالشكر والعرفان لكل من الدكاترة الأفاضل غسان سرحان، عفيف زيدان، حسين الأعرج، من خلال إرشاداتهم السديدة وتحكيمهم الدقيق لأداة الدراسة، والشكر موصول إلى أخواني وأصدقائي من خلال دعمهم وتشجيعهم وأخص بالذكر الاساتذة الكرام عزيز ابو راس، رائد أبو هلال، عباس أبو رحمة، صالح محمود، محمود ديريه، وإلى رؤساء وأعضاء الهيئات المحلية في محافظة رام الله والبيرة، لتعاونهم في تعبئة الاستبيان، كما أشكر كل من ساهم في انجاز هذا العمل بصورته النهائية.

الباحث

شكري سلمان احمد غوينم

الإهداء

إلى روح والدي  
يرحمه الله

الذي غرس في  
نفسي العزة  
والإباء وعلمي  
معنى العطاء  
إلى والدتي  
الحبيبة

ينبوع الحب  
والحنان أطال الله  
في عمرها

إلى زوجتي  
وأولادي

يحفظهم  
ويرعاهم  
الله

إلى كل من له في

قلبي منزلة من

إخواني  
وأصدقائي  
الأوفياء

إلى كل هؤلاء ..  
أهدي هذا الجهد  
المتواضع

شكري سلمان أحمد  
غوينم

## مصطلحات الدراسة

**الهيئات المحلية :** تعتبر الهيئات المحلية جسدا متكاملا في الدول المعاصرة، تشكل وحدة البناء الاستراتيجي للسياسات العامة وبلورتها بناءا على أسس وقواعد تنموية دون إهمال الحاجات الطارئة التي قد تبرز بين الحين والآخر، ووضع أسس تنفيذها، فهي تمثل العلاقة القوية بين الحكومة المركزية والحكم المحلي في المحليات المختلفة، فقد عرفها القانون الفلسطيني المادة رقم (1) لعام 1997م على أنها: "وحدة الحكم المحلي في نطاق جغرافي وإداري معين".

وعرفها (عمرو، 2002) بأنها: " شخص معنوي عام يمارس اختصاصات وصلاحيات في نطاق جغرافي محدد تحت وصاية السلطة المركزية".

**الخدمات :** تعرف الخدمات بشكل عام على أنها: "أي فعل أو نشاط أو أداء محدد غير ملموس يقدمه طرف لطرف آخر بهدف تحقيق حاجة أو إشباع رغبة، ويرتبط هذا الفعل أو النشاط أو الأداء بفعل أو نشاط أو أداء آخر أو بشيء مادي ملموس وقد لا يرتبط، ويستهلكه الطرف الآخر في وقت القيام به (العلاق والطائي، 2001).

وفي مسعى لتعريف الخدمة، ميزت (شوستاك) Shostak بين الخدمة الجوهر والعناصر المحيطة بهذا الجوهر، فالجوهر في عرض الخدمة هو عبارة عن " المخرجات الضرورية لمؤسسة الخدمة والتي تستهدف تقديم منافع غير ملموسة يتطلع إليها المستفيدون"، وأما العناصر هي تلك العناصر التي تكون أما حيوية وحاسمة بالنسبة لتنفيذ الخدمة الجوهر أو التي تتوفر فقط لتحسين جودة الخدمة المقدمة (العلاق والطائي، 2007). أيضا يرى البعض أن الخدمة تعني تقدير لاحتياجات ورغبات ومشاعر الآخرين، كما أنها تعايش وتفاعل مع اهتمام الآخرين، وهي أيضا تتطلب التفهم والادراك ورؤية الآخرين كأفراد جديرين بالاهتمام والعتاية بغض النظر عن المردود المادي من وراء الخدمة (الهزيم، 2000).

**الطموحات :** إن مصطلح الطموح ( aspiration)، اصطلاح متداول بين العامة من الناس كما هو معروف بين الخاصة من باحثين ودارسين، وبخاصة في المجتمعات التي أخذت بأساليب التنمية والتقدم، وقد كان اصطلاح الطموح

شائعا على نحو غير دقيق، حتى جاءت بحوث ليفين وتلاميذه فحددت مفهوم الطموح، وأجريت الكثير من الدراسات التجريبية وانتهت إلى تحديده بمصطلح مستوى الطموح ( Level Of Aspiration )، كما بينت الكثير من أبعاده المختلفة.

ففي دراسة ( Dembo ) عن النجاح والفشل والتعويض والصراع ظهر لأول مرة استخدام اصطلاح مستوى الطموح، وقد كانت الاتجاهات الغالبة للعلماء الذين درسوا مستوى الطموح تتحو نحو تعريفه على أساس شرح العملية التي تكشف عنه، من حيث الأداء العلمي ووصف السلوك بصرف النظر عن توضيح ماهيته، وقد يرجع هذا في الواقع إلى كثرة العوامل المتداخلة في طبيعته (عبد الفتاح، 1984).

يمكن استخلاص مفهوم الطموحات على أنها مطلب ودافع أساسي لتحفيز النفس ودفعها للوصول إلى المبتغى الذي يريد الإنسان أن يحققه، فالطموحات هي التي تولد الثقة بالنفس حيث يلعب مستوى الطموحات دورا هاما في حياة الفرد والجماعة.

التعريف الإجرائي : يقصد بمفهوم الطموحات التنموية في هذه الدراسة تلك التطلعات المستقبلية للطموحات التي تترجم إلى جهود ومساهمات مخططة، يمكن أن تتبناها الهيئات المحلية في محافظة رام الله والبيرة من خلال إعادة صياغة دورها كوحدات إدارية محلية، وبالتالي إحداث نقلة نوعية في الإطار التقليدي المتعارف عليه بتقديم الخدمات إلى آفاق أرحب من خلال الحرص على الاستفادة من الإمكانيات البشرية والمادية المتاحة لتحقيق التنمية الوطنية الشاملة.

## ملخص الدراسة

هدفت هذه الدراسة التي اقتصررت على الهيئات المحلية في محافظة رام الله والبيرة، من خلال التعرف على آراء عينة عشوائية طبقية من أعضاء تلك الهيئات نحو مستوى ما تقدمه من خدمات ومدى تبنيتها للطموحات التنموية، ومعرفة ما إذا كان هناك فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى ( $\alpha \leq 0.05$ ) تعزى إلى بعض المتغيرات مثل (الجنس، العمر، المؤهل العلمي، طبيعة العمل، تصنيف الهيئة)، نحو بعض المجالات مثل (المجال الإداري، المالي/ القانوني، الخدماتي، المشاريع التنموية، المشاركة المجتمعية) ذات العلاقة بتقديم الخدمات والطموحات التنموية لدى الهيئات المحلية في محافظة رام الله والبيرة.

وتنبثق أهمية هذه الدراسة من الدور الفعال للهيئات المحلية في تقديم خدمات البنية الأساسية، والمسؤوليات الملقاة عليها في عملية البناء والتطوير الشامل لكافة القطاعات، وقد تكون مجتمع الدراسة الأصلي من جميع الهيئات المحلية في محافظة رام الله والبيرة والبالغه ( 68 ) هيئة محلية، في حين تم تحديد عينة عشوائية طبقية من (49) هيئة محلية فقط.

ولتحقيق هدف الدراسة اعتمد الباحث في منهجية الدراسة المنهج الوصفي، حيث قام بإعداد استبانته لجمع المعلومات، تكونت من ثلاثة أجزاء رئيسية: اشتمل الجزء الأول على بعض المتغيرات المستقلة، أما الجزء الثاني والثالث والذي يمثلان تقديم الخدمات والطموحات التنموية على التوالي، بلغ عدد الفقرات في صيغتها النهائية لكل منهما (36) فقرة موزعة على مجالات الدراسة، لقياس اتجاهات أفراد عينة الدراسة، وذلك بعد أن تم عرضها على عدد من المحكمين المختصين، حيث تم تعديلها وإقرارها، وقد تم توزيع (300) استبانته على العينة التي شملتها الدراسة، تم استعادة (285) استبانته صالحة للتحليل الإحصائي، أي بنسبة (73.3%) وللإجابة عن أسئلة الدراسة وفحص فرضياتها استخدم الباحث مقياسي ليكرت الخماسي كما تم التأكد من صدق وثبات الأداة باستخدام معادلة كرونباخ ألفا لكل من مقياسي تقديم الخدمات والطموحات التنموية بلغ على التوالي

(0.90)، (0,95) وتم إجراء التحليلات الإحصائية اللازمة من خلال برنامج الرزم الإحصائية (SPSS).

أظهرت نتائج الدراسة أن الدرجة الكلية لمجالات تقديم الخدمات كانت "متوسطة"، في حين جاءت الدرجة الكلية لمجالات الطموحات التنموية "عالية"، كما أظهرت النتائج عدم وجود فروق ذات دلالة إحصائية في متوسط استجابات عينة الدراسة حول مجالات الدراسة سواء نحو تقديم الخدمات أو الطموحات التنموية وفقاً لمتغيرات: الجنس، العمر، المؤهل العلمي، بينما اتضح بوجود علاقة ذات دلالة إحصائية في متوسط استجابات عينة الدراسة وفقاً لمتغيري طبيعة العمل وتصنيف الهيئة، كما تبين أن العلاقة فيما بين مستوى تقديم الخدمات والطموحات التنموية ايجابية طردية.

واستناداً إلى نتائج الدراسة تقدم الباحث بمجموعة من التوصيات التي تهدف إلى تعزيز دور الهيئات المحلية وبالتالي رفع مستوى تقديم الخدمات على أسس علمية مدروسة تتناسب مع التطلعات والطموحات المستقبلية، وتعزيز فكرة مجالس الخدمات المشتركة خاصة الصغيرة والمتقاربة منها.

## **The local organization in the areas of Ram Allah and Al-beira versus submitting services and developing ambitions**

### **Abstract**

This study, which had been confined on the local organizations in the Ram Allah and AL-beira, through with the trends acquainting of a Stratified Random Sampling, aims at exempting those organizations towards what essential services they had already offered for the benefit of developing ambition and recognizing. Is there a statistically significant difference at ( $\alpha \leq 0.05$ ) due to some variables such as : (gender, age, scientific qualification, nature of a job, and classification of the organization), towards some fields such as:(administrative field, serviceable lawful/ financial field, developing enterprises, and social contribution). These fields are concerned with offering services and developing ambitions.

The objectives of this study are proceeded from the effective role of the local organizations and their responsibility concerning the establishing process and comprehensive development of all its sectors, and the study population had been formed from all the local organizations in Ram Allah and Al-beira Governorates, which are far-reaching (68) Local organization, whereas one stratified random sampling, out of (49) Local organization only, had been limited.

In order to achieve the study goal, the researcher had relied on the Descriptive Curriculum, as he played the part of preparing a questionnaire for all the data, contained three major parts: the first one included some independent variables, while the second and the third, which they both represent the offering of the services and developing ambitions subsequently, whereas the number of its paragraph in its final form was far-reaching (36) paragraph per one. These were distributed over all fields of the study, for the sake of measuring the trends study samples individuals, which had been done after subjecting it to a number of specializing arbitrators, where it had been adjusted and ratified. Accordingly, (300) questionnaires had been distributed to the sample which was included in the study. Also, (285) questionnaires had been received back. All of them were fitting for statistical analysis, in proportion to (72.3%), and as regards the answering of the study questions and the testing of its hypothesis, the researcher had used Li cart pentagonal measure, also the credibility and stability of the tool had been assured of by means of using (Kronbakh Alfa) for the two metric measures for the sake of offering the services and developing ambitions that subsequently far-reaching number (90%), (95%), also the measures of statistical analyses had been made through statistical packages (SPSS).

The results of the study showed that the total degree of the fields of offering the services was "medium", whereas the total degree for the fields of developing ambitions was "high", furthermore, the results showed that there was no ANOVA in the average of responses for the study sample concerning the fields of study towards offering services or developing ambitions according to variables: gender, age, scientific qualification, but it had been proved that there had been ANOVA in the average of responses for the study sample according to the two variables of the nature of work and the classification of the organization, it had also been proved that the relationship between the level of offering the services and the developing ambitions was positively continuous.

On the basis of the study results, the researcher had presented a number of recommendations whose most important was the reinforcement of the role of local organizations and subsequently promoting the standard of offering the services according to deliberate scientific bases that can cope with the future aspirations and ambitions and reinforcing the idea of fusing small and coherent organizations.

## الفصل الأول

### خلفية الدراسة

#### ١.١ مقدمة

لا يحتاج المرء إلى جهد كبير لتبيان أهمية الهيئات المحلية بشكل عام، إذ تعد ميدان الممارسة الفعلية للحكم المحلي، من خلال الدور الذي تلعبه في عملية تقديم الخدمات للمواطنين من جهة والتنمية والتطوير من جهة أخرى، كما تعتبر الهيئات المحلية المحور الأساسي في النسيج المجتمعي بحكم ما أنيط بها من صلاحيات ومهام كبيرة لصياغة أهداف المجتمع المحلي وتحقيق بنيته التنموية، بالإضافة لاعتبارها حلقة وصل بين المواطنين على اختلاف تجمعاتهم ومصالحهم وانتماءاتهم وبين القيادة العليا أو السلطة الحاكمة، كونها الجهة الرسمية الأقرب لمواطنيها وعلى تماس مباشر بحياتهم اليومية (عبد العاطي، 2003).

إن الهيئات المحلية في فلسطين بصورة خاصة، تعتبر عصباً رئيسياً في البنية العامة لتطلعات وطموحات المجتمع المحلي من أجل تأسيس الدولة الفلسطينية الحديثة المرتقبة، وركيزة أساسية لممارسة العملية السياسية على الصعيد المحلي، من أجل ذلك فإن فعالية هذه المؤسسات ونجاحاتها في أداء دورها وقيامه بمهامها المختلفة تعتبران من المؤشرات ذات الدلالة لا على نوعية وحيوية النظام السياسي داخل الدولة فحسب، بل على قوى المجتمع التفعيلية، فهي المؤسسة الوحيدة القادرة على الربط والتنسيق بين جميع الفعاليات داخل هذا المجتمع حيث يبرز هذا الدور بشكل كبير في البلدان التي تسلب حرية شعوبها، كما هو الحال في فلسطين (الصوراني، 2006).

وعليه يمكن تلخيص أهمية الهيئات المحلية بشكل عام من خلال تقديم خدمات تنموية للمجتمعات المحلية بالتنسيق والتعاون مع ممثلي السلطات المركزية في المحافظات وكذلك مع المؤسسات

الحكومية وغير الحكومية ( المؤسسات الأهلية)، ومع المواطنين من خلال اشراكهم في اتخاذ القرارات وبالتالي الانتقال بالمجتمعات من مجتمعات خدماتيه الى مجتمعات انتاجية. أنشئت هيئات الحكم المحلي في فلسطين، كما في أغلب الدول النامية، في فترات الإدارة الأجنبية التي حكمت فلسطين، والتي امتازت بمحاولات السيطرة الكاملة من جهة الإدارة المركزية لتلك السلطات الأجنبية على تلك الهيئات، على اعتبار أنها وحدات أساسية لتمرير سياستها الاستعمارية وبالتالي خدمة أهدافها، الأمر الذي حد من صلاحياتها وحولها إلى مجرد وسيلة لتنظيم العلاقة بين السكان والحكم العسكري، ولكون الدول وليس المجتمع وراء تشكيل السلطات المحلية، فان الهيئات المحلية بقيت متصلة وملتصقة بالسلطة المركزية، ضمن إطار التبعية السياسية والإدارية الشديد المركزية (الجرباوي، 1996).

مما تقدم يمكن القول بأن النظام المحلي في فلسطين، بالرغم من كل تلك المحاولات التي هدفت بالأساس ولا تزال إلى استلاب إرادته، وبالذات من قبل الاحتلال الإسرائيلي، وتحطيم بنيته التحتية، بل وتحطيم إمكانياته وقدراته، إلا أن الشعب الفلسطيني استطاع أن يقدم نماذج حية على قدراته وإبداعاته الفردية والجماعية والمؤسسية، رغم إمكانياته المتواضعة، ومن تلك المبادرات مبادرة برنامج التنمية إلى إطلاق مشروع مئة نقطة ونقطة ضوء، والذي يهدف إلى إبراز بعض التجارب التنموية الفلسطينية، ولأن واقع تجربة الشعب الفلسطيني المعاشة والمستمدة من نسيج الأحلام والتحديات والنضالات، الضاربة بأعماق تجربته الإنسانية والتي تقوم على التجدد المستمر.

## ٢.١ مشكلة الدراسة

منذ مجيء السلطة الوطنية الفلسطينية عام 1994 وقرار قانون الحكم المحلي تزايدت أعداد الهيئات المحلية وفقا لما سمح به هذا القانون، وكذلك اتسعت برامج عمل ووظائف وصلاحيات ونشاطات هذه الهيئات، وان هذا الوضع الجديد وضع الهيئات المحلية أمام تحديات كبيرة في مواجهة هذه التغييرات سواء الوظائف أو النشاطات وكذلك مع تطور النظرة الحديثة لمهام ووظائف الهيئات المحلية في المجتمعات المعاصرة، أصبح لزاما عليها أن تطور من أدائها ومفاهيمها وفلسفتها نحو تقديم خدمات تنموية، من هنا انبثقت مشكلة الدراسة لدى الباحث بشكل أساسي من خلال السؤال الرئيس الآتي:

ما مستوى الطموح لدى أعضاء مجالس الهيئات المحلية في محافظة رام الله والبيرة، وهل تنسجم والخدمات المقدمة مع هذا المستوى من الطموح؟

لهذه الدراسة أهميتها سواء على المستوى العلمي أو العملي، فمن ناحية علمية، ربما ستدفع الباحثين نحو دراسات أخرى حول الموضوع، ولعلها الأولى على حد علم الباحث من حيث تناولها متغيري: تقديم الخدمات والطموحات التنموية، وإثراء لهذا النوع من الدراسات من جهة أخرى.

أما على المستوى العملي تنبثق أهميتها لدى العديد من الجهات وذلك على النحو الآتي:

- الهيئات المحلية: يأمل الباحث من خلال انجاز هذه الدراسة، وعلى ضوء النتائج التي توصلت إليها، أن تقدم إفادة للهيئات المحلية، من أجل تعزيز الوعي من قضية الطموحات التنموية لما لها من أثار ايجابية في تقديم الخدمات، سيما وان تقديم الخدمات التنموية من قبل الهيئات المحلية مطلب اجتماعي يعكس تطلعات وطموحات المجتمعات المحلية التي لا تقف عند حد معين، فتبني الطموحات التنموية من قبل أعضاء مجالس الهيئات المحلية وما يتمخض عنها من مخرجات على أرض الواقع، لا شك أن تساهم بتقديم خدمات تنموية متميزة تحمل معها احتياجات وآمال وتطلعات المجتمعات المحلية المستقبلية.
- المجتمع المحلي: يتوقع الباحث من خلال نتائج هذه الدراسة، لفت نظر المجتمع المحلي بأهمية دور الهيئات المحلية من قضية التنمية الشاملة، من خلال إعادة الروح المجتمعية التعاونية المتجذرة لدى نفوس الشعب الفلسطيني منذ القدم، والتي من المفترض أن تتنامى من خلال فناعاتهم الذاتية، وتعزيز مشاركتهم في المسؤوليات أكثر من أي وقت مضى، وبالتالي رفع المستوى الخدماتي والمعيشي لأبناء المجتمع المحلي، والمحافظة على حقوق الأجيال القادمة من خلال تحقيق تنمية مستدامة.
- وزارة الحكم المحلي: اطلاع وزارة الحكم المحلي باعتبارها الجهة المخولة رسميا برسم السياسات العامة وتقديم القوانين المتعلقة بالإدارات المحلية، على واقع مستوى الخدمات والطموحات التنموية لدى الهيئات المحلية في محافظة رام الله والبيرة بوجه خاص، وبالتالي العمل على تحديث او تعديل ما يلزم تعديله من انظمة وقوانين مبنية على قاعدة معلومات، لتقوم بواجباتها في عملية البناء والتنمية وإنشاء الدورات اللازمة لأعضاء تلك الهيئات المحلية لمواكبة المستجدات والمتغيرات، وبالتالي تعزيز دورها ومساهمتها في عملية التنمية وبناء الدولة الفلسطينية المستقلة.

- القطاع الخاص: يأمل الباحث بتفعيل الدور الحقيقي للقطاع الخاص نحو عملية التنمية، على اعتبار أن القطاع الخاص يمتلك من التجارب السابقة والخبرات ما يمكنه من المشاركة الفعالة في نشاطات وفعاليات حكم محلي لا مركزي من جهة، ومن جهة أخرى تعتبر الخدمات التي يقدمها القطاع الخاص انعكاس للهيئات المحلية وسياساتها، فالمستثمر لا يمكنه الاستثمار إلا إذا توفرت البيئة الملائمة، والتي من أهمها وضوح الأنظمة واستمراريتها، وإقامة بنية تحتية مناسبة، على اعتبار أنها الدعامة الحقيقية في منظومة التطوير.

#### ٤.١ أهداف الدراسة

تتبع أهداف الدراسة من أهميتها المتمثلة في:

١. تحديد العلاقة بين مستوى درجة تقديم الخدمات ومدى الطموحات التنموية لدى الهيئات المحلية في محافظة رام الله والبيرة من وجهة نظر رؤساء وأعضاء تلك الهيئات.
٢. محاولة التعرف على مستوى الخدمات التي تقدمها الهيئات المحلية في محافظة رام الله والبيرة من وجهة نظر أفراد عينة الدراسة ضمن مجالات الدراسة وفق متغيراتها المستقلة.
٣. محاولة التعرف عن مدى الطموحات التنموية لدى الهيئات المحلية في محافظة رام الله والبيرة من وجهة نظر أفراد عينة الدراسة ضمن مجالات الدراسة وفق متغيراتها المستقلة.
٤. الخروج بنتائج وتوصيات قد تساهم في عملية التخطيط الاستراتيجي للهيئات المحلية في محافظة رام الله والبيرة بشكل خاص وللهيئات المحلية في فلسطين بشكل عام.

#### ٥.١ أسئلة الدراسة

لتحقيق أهداف الدراسة استند الباحث الى مجموعة من الاسئلة من خلال السؤال الرئيس، ما مستوى الطموح لدى أعضاء مجالس الهيئات المحلية في محافظة رام الله والبيرة، وهل تنسجم والخدمات المقدمة مع هذا المستوى من الطموح؟ واما الأسئلة الفرعية فتتمثل فيما يأتي:

١. هل توجد علاقة ارتباطيه بين تقديم الخدمات والطموحات التنموية لدى الهيئات المحلية في محافظة رام الله والبيرة من وجهة نظر أفراد عينة الدراسة؟
٢. ما درجة مستوى تقديم الخدمات لدى الهيئات المحلية في محافظة رام الله والبيرة من وجهة نظر أفراد عينة الدراسة؟

٣. ما درجة مدى الطموحات التنموية لدى الهيئات المحلية في محافظة رام الله والبيرة من وجهة نظر أفراد عينة الدراسة؟

٤. هل تختلف استجابات أفراد عينة الدراسة من أعضاء مجالس الهيئات المحلية في محافظة رام الله والبيرة حول ما تقدمه تلك الهيئات من خدمات وكذلك حول مدى الطموحات التنموية باختلاف متغيراتها المستقلة؟

## ٦.١ فرضيات الدراسة

فيما يتعلق بفرضيات الدراسة فقد جاءت على النحو الآتي:

- لا توجد علاقة ذات دلالة إحصائية عند المستوى ( $\alpha \leq 0.05$ ) بين متوسطات تقديم الخدمات والطموحات التنموية لدى الهيئات المحلية في محافظة رام الله والبيرة من وجهة نظر أفراد عينة الدراسة.
- لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى ( $\alpha \leq 0.05$ ) في متوسط استجابات العينة نحو خدمات الهيئات المحلية في محافظة رام الله والبيرة تعزى لمتغير الجنس.
- لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى ( $\alpha \leq 0.05$ ) في متوسط استجابات العينة نحو خدمات الهيئات المحلية في محافظة رام الله والبيرة تعزى لمتغير العمر.
- لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى ( $\alpha \leq 0.05$ ) في متوسط استجابات العينة نحو خدمات الهيئات المحلية في محافظة رام الله والبيرة تعزى لمتغير المؤهل العلمي.
- لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى ( $\alpha \leq 0.05$ ) في متوسط استجابات العينة نحو خدمات الهيئات المحلية في محافظة رام الله والبيرة تعزى لمتغير طبيعة العمل.
- لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى ( $\alpha \leq 0.05$ ) في متوسط استجابات العينة نحو خدمات الهيئات المحلية في محافظة رام الله والبيرة تعزى لمتغير تصنيف الهيئة.
- لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى ( $\alpha \leq 0.05$ ) في متوسط استجابات العينة عن الطموحات لدى الهيئات المحلية في محافظة رام الله والبيرة تعزى لمتغير الجنس.
- لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى ( $\alpha \leq 0.05$ ) في متوسط استجابات العينة عن الطموحات لدى الهيئات المحلية في محافظة رام الله والبيرة تعزى لمتغير العمر.
- لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى ( $\alpha \leq 0.05$ ) في متوسط استجابات العينة عن الطموحات لدى الهيئات المحلية في محافظة رام الله والبيرة تعزى لمتغير المؤهل العلمي.

- لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى ( $\alpha \leq 0.05$ ) في متوسط استجابات العينة عن مدى الطموحات لدى الهيئات المحلية في محافظة رام الله والبيرة تعزى لمتغير طبيعة العمل.
- لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى ( $\alpha \leq 0.05$ ) في متوسط استجابات العينة عن مدى الطموحات لدى الهيئات المحلية في محافظة رام الله والبيرة تعزى لمتغير تصنيف الهيئة المحلية.

## ٧.١ حدود الدراسة

تمثلت حدود الدراسة فيما يأتي:

- الحدود المكانية: اقتصرت هذه الدراسة على الهيئات المحلية في محافظة رام الله والبيرة.
- الحدود الزمنية: تم تطبيق الدراسة الميدانية خلال النصف الأول من العام 2008، حيث شملت الفترة ما بين قدوم السلطة الوطنية الفلسطينية ولغاية العام 2008.
- الحدود البشرية: اقتصرت الدراسة على أعضاء مجالس الهيئات المحلية في محافظة رام الله والبيرة.
- الحدود الموضوعية: التعرف على مستوى الطموح لدى أعضاء الهيئات المحلية في محافظة رام الله والبيرة وهل تتسجم مع تقوم به من خدمات.

## ٨.١ محددات الدراسة

واجه الباحث بعض الصعوبات أثناء إعداد هذه الدراسة يمكن تلخيصها فيما يأتي:

- قلة المراجع المتوفرة في المكتبات العامة والجامعية ، وعدم توفر دراسات تطبيقية حول موضوع تقديم الخدمات وعلاقتها بالطموحات التنموية في الهيئات المحلية بشكل عام، أثناء مراجعة الباحث للأدبيات.
- الصعوبة في توزيع واسترجاع الاستبان ات، إذ واجه الباحث بطنًا في استرجاع تلك الاستبان ات بعد عملية توزيعها، ويعزى هذا البطء إلى تغيب بعض الأعضاء عن الجلسات الدورية المقررة للهيئة المحلية وهي عادة ما تكون اسبوعية أو سفر البعض أو اعتقال البعض الآخر.

## ٩.١ استعراض فصول الدراسة

تضمنت هذه الدراسة على خمسة فصول متكاملة على النحو الآتي:

اشتمل الفصل الأول على خلفية للدراسة ومشكلتها التي انحصرت في السؤال الرئيس الآتي:

ما مستوى الطموح لدى أعضاء مجالس الهيئات المحلية في محافظة رام الله والبيرة، وهل تنسجم والخدمات المقدمة مع هذا المستوى من الطموح، وأهميتها في تحقيق نقلة نوعية في الحياة، والانتقال بالمجتمع من مجتمع خدماتي الى مجتمع انتاجي، وقد تضمن الفصل مجموعة من الأهداف يعتقد الباحث أنه تم تحقيقها أثناء الدراسة، بالإضافة الى أسئلة الدراسة وفرضياتها وكذلك حدودها ومحدداتها.

وقد تناول الفصل الثاني الإطار النظري للدراسة من حيث مفهوم الإدارة المحلية والعناصر الأساسية للهيئات المحلية الفلسطينية ومجالاتها التنموية، بالإضافة إلى نشأة وتطور الهيئات المحلية الفلسطينية وتصنيفها وعلاقتها مع وزارة الحكم المحلي والمؤسسات الحكومية وغير الحكومية ومع المجتمع المحلي، والإطار القانوني والوضع المالي لتلك الهيئات، وكذلك وظائفها وصلاحياتها.

بالإضافة لتقديم عرضاً موجزاً لبعض النماذج العالمية والإقليمية للتعرف على فلسفة نظم الإدارات المحلية فيها، وكذلك عرضاً لمفهوم الطموحات التنموية وأهدافها والعوامل المؤثرة في مستوى الطموحات التنموية ومعوقاتها، كما تم التطرق لبعض الدراسات السابقة حول موضوع الدراسة.

أما الفصل الثالث جاء مبيناً للمنهجية التي اتبعها الباحث في دراسته، وبيان صدق وثبات أداة الدراسة، وإجراءات الدراسة، والمعالجة الإحصائية.

وقد تم عرض النتائج ضمن الفصل الرابع من خلال إجابات عينة الدراسة على مجالات الدراسة وما تضمنته من فقرات، وأخيراً جاء الفصل الخامس والذي تم فيه تحليل تلك النتائج، والاستنتاجات التي خلصت إليها الدراسة، وبالتالي وضع مجموعة من الاقتراحات لأصحاب القرار والمهتمين بعمل الهيئات المحلية في محافظة رام الله والبيرة بشكل خاص ومحافظة الوطن بشكل عام، متبوعاً بقائمة من المراجع العلمية التي تم الاقتباس منها، ملحقاً بمجموعة من الملاحق إسناداً لمحتويات الدراسة، ضمت تعريفاً خاصاً بمحافظة رام الله والبيرة ملحق (1.2).

## الفصل الثاني

### الإطار النظري والدراسات السابقة

#### ١.٢ مقدمة

يتناول هذا الفصل عرضاً بين النظرية والممارسة، يوضح مفهوم الإدارة المحلية كجزء هام من النظام العام للدولة، كما تطرق إلى نشأة وتطور الهيئات المحلية الفلسطينية بإيجاز من حيث مقوماتها ومجالاتها التنموية واعتبارات تقسيمها إلى وحدات إدارية، وعلاقتها بوزارة الحكم المحلي والمؤسسات الأخرى، وكذلك علاقتها بالمجتمع المحلي، وكذلك الإطار القانوني المنظم لعملها، ووظائف وصلاحيات تلك الهيئات، كما أوردتها المادة ( 1 ) من قانون الهيئات المحلية الفلسطينية لعام 1997، بالإضافة لتقديم عرضاً لبعض النماذج العالمية والإقليمية في التنظيم الإداري المحلي، كما تطرق الباحث إلى إبراز أهمية وأهداف الطموحات التنموية، وأهم المعوقات في تحقيق الطموحات التنموية في فلسطين بشكل عام، وكذلك الدراسات السابقة حول موضوع الدراسة.

#### ٢.٢ مفهوم الإدارة المحلية

قبل الحديث عن الإدارة المحلية .. لا بد من توضيح المفهوم العام لمعنى الإدارة المحلية وأنها عبارة عن " نشاط موجه لتحقيق أهداف معينة بكفاءة وفاعلية اعتماداً على الموارد البشرية والمادية المتاحة "، ويقصد بالكفاءة هنا الأداء والانجاز الصحيح للأعمال والأهداف، بينما يقصد بالفاعلية " انجاز الأعمال والأهداف الصحيحة (عبد الخالق، 1992).

تعد إدارة الشؤون المحلية نمطاً إدارياً معروفاً في التاريخ الإنساني منذ القدم، وفق التكوينات القبلية والحكومات الإقليمية والإمبراطوريات، إلا أنه لم يأخذ شكله القانوني كتتظيم إداري إلا بعد قيام

الدولة الحديثة، فبعد أن كانت مهام الدولة قديماً تقتصر على المرافق العامة كالدفن، والأمن، أخذت أعباؤها وأنشطتها تتسع أفقياً وعمودياً تجاه المواطنين، لتشمل النشاطات الثقافية والاجتماعية والتكنولوجية والرفاهية مما يعني زيادة مسؤولياتها والحاجة إلى توزيع الأدوار، مما جعل نقل أو تفويض بعض هذه الأعباء إلى وحدات محلية أمر لا مفر منه، يقوم على أساس توزيع السلطات والاختصاصات بين السلطة المركزية وهيئات أخرى مستقلة قانوناً، عرف فيما بعد باللامركزية الإدارية، في إطار ما يعرف اليوم بالحكم أو الإدارة المحلية، كما تعد أسلوبة من أساليب اللامركزية في ممارسة السلطة التنفيذية (الإدارية) على نطاق جغرافي معين، يشكل نقطة تلتقي عندها طموحات الدولة وآمال وتطلعات المواطنين، وبالتالي تحقيق أهداف سياسية واقتصادية واجتماعية وإدارية تجمع كلها بين مزايا اللامركزية في العمل الإداري وتحقيق المشاركة المجتمعية في عملية التنمية وقد اتخذ هذا النمط أشكالاً عديدة تطور مع التطور الإنساني حيث تطور في مضمونه وأهدافه ووسائله بتطور المجتمعات الإنسانية وأنظمتها واحتياجاتها، وفق ظروف كل منها السياسية والجغرافية والاقتصادية والاجتماعية (إسماعيل، 2005).

من هنا كان لا بد من اللجوء إلى نظام محلي يحدد ما هية طبيعة النظام السياسي السائد، حيث بدأ جلياً أن النظام المحلي هو الوسيلة الأفضل لما تعانيه الدولة من صعوبة في تنفيذ السياسات والتشريعات، في مختلف المجالات وفي ظل تعدد المواقع الجغرافية والظروف، داخل القطر الواحد ضمن رؤية إستراتيجية واضحة تحقق الفاعلية في الأداء (البياع، 1985).

ولتعريف الإدارة المحلية نجد أن هناك صعوبة في تحديد التعريف الواضح لهذا المفهوم نتيجة لتعدد تبعاً لوجهات نظر الفقهاء والمفكرين، ولكنها بالنهاية نجد أن أولئك المفكرين قد اتفقوا على المبادئ الأساسية التي تتعلق بنظام الإدارة المحلية. فتعرف على أنها نمط إداري يشير إلى استقلال نسبي لمنطقة جغرافية محددة، في إدارة شؤونها المحلية، بواسطة سكانها تحت إشراف ورقابة الحكومة المركزية (الشيخلي، 2002).

ويعرفها الكاتب البريطاني كرام دوني (Gram Donny) على أنها عبارة عن "مجالس منتخبة تتركز فيها الوحدة المحلية وتكون عرضه للمسؤولية السياسية أمام الناخبين سكان الوحدة المحلية وتعتبر مكملة لأجهزة الدولة" (طعامنه، 2005).

وهناك العديد من الدراسات العربية والأجنبية التي تحدثت عن الإدارة بشكلها العام، والإدارة المحلية والحكم المحلي بشكل خاص، ومن أهم تلك الكتابات التي تطرقت إلى مفهوم الإدارة المحلية

كأساس تنظيمي للوحدات المحلية الفرنسية سلسلة مقالات تعليمية من قبل المعهد الدولي للإدارة العامة في فرنسا، حيث ركزت تلك السلسلة على دراسة الإدارة العامة في فرنسا من خلال التركيز على مفهوم اللامركزية الإدارية والعلاقة بين السلطة المركزية والهيئات المحلية (International Institute, 1989).

## ٣.٢ العناصر الأساسية لنظام الهيئات المحلية ومجالاتها

في ضوء تعريفات الإدارة المحلية يمكن اعتبار الإدارة المحلية بأنها جزء من النظام العام للدولة، وجدت من أجل تلبية احتياجات مجتمعها المحلي ممثلة بهيئة معينة أو منتخبة تعمل تحت رقابة وإشراف السلطة المركزية، تركز على عدة عناصر اختزلها (عواضة، 1983) في عنصرين هما:

- الشخصية المعنوية: وتعني مجموعة من الأشخاص أو الأموال تتمتع بالشخصية القانونية، وينظر إليها وتعامل كما لو كانت شخصا حقيقيا.
- احتفاظ السلطة المركزية بحق الرقابة على الوحدة المحلية وتقييدها بنظم الدولة.

ويضيف (بدران وآخرون، 1989) عنصرين آخرين هما:

- العنصر الأول: وجود مصالح محلية متميزة .. ويلزم هنا توفر شرطين:

- أن تكون المصلحة معبرة عن حاجات وتطلعات الغالبية من سكان الإقليم المحلي
- وأن لا تتعارض أو تتناقض تلك المصلحة المحلية مع المصلحة العليا للدولة.

• العنصر الثاني: الاستقلال الإداري بمعنى أن تكون الهيئة المحلية مستقلة في ممارستها لوظائفها الإدارية عن الحكومة المركزية، وقد اختلف المهتمون بهذا الشأن حول كفاءة الاستقلالية فمنهم من ينادي بانتخاب أعضاء المجالس المحلية، ومنهم من ينادي باختيارهم من قبل الحكومة المركزية ولكل منهم مبرراته (بدران وآخرون، 1989).

ويعلق (خاشقجي، 1994) على ذلك بقوله: الأصل ليس هو ملكية الاختصاص فقط بقدر ما هو القدرة على ممارسة هذا الاختصاص وأيضا الأمر الذي يبرر تشكيلها عن طريق التعيين حتى يتسنى توفير الكفاءات الإدارية والفنية المؤهلة لتسيير أعمالها بكفاءة.

بينما يرى (اشتية، 2003) أنه لا يكفي وجود مصالح محلية متميزة، ومنح الشخصية المعنوية لقيام نظام الإدارة المحلية، إذ لا بد أن تكون المجالس المحلية مستقلة في وظائفها الإدارية عن الحكومة، كذلك يتطلب أن تتمتع هذه الوحدات بسلطات تنفيذية تضمن لها قدرة من الاستقلال المالي في تنظيم أمورها واتخاذ القرارات التي تراها مناسبة، أيضا أن تكون علاقتها مع الحكومة المركزية تعتمد على المساعدات المالية والإعانات والقروض ومنح تقدم للإدارة المحلية لتنفيذ برامجها أو لتغطية العجز في موازنتها ومواردها المحلية.

وتأسيسا على ما سبق فإن هناك ترابطا وثيقا بين عناصر الإدارة المحلية والأهداف السياسية من حيث ترسيخ الأسس الديمقراطية السياسية والإدارية على المستوى المحلي، وبالتالي فإن تطبيقها سيحقق للمجتمع المحلي الأمور التالية:

- التنشئة السياسية للمواطنين: من خلال الانتخابات الديمقراطية الحرة للمواطنين تتعمق تجربة المواطن العادي في قضية الانتخابات، حيث تعمق لديه الانتماء وتنمية روح المبادرة والحماس والثقة بالنفس، كدلالة لمشاركته الايجابية في تقرير الشؤون العامة لوطنه وبلدته.
- إقامة رابطة وصلة بين المواطنين والنظام السياسي: حيث يبقى المواطنون على صلة مع نظامهم السياسي، وذلك من خلال ممثليهم المحليين الذين يقومون بدورهم بنقل مطالب المواطنين واحتياجاتهم إلى السلطة المركزية من خلال هيئات الحكم المحلي.
- ظهور القيادات السياسية: كثيرا ما خرجت الوحدات المحلية قيادات وزعامات سياسية، بل رؤساء دول، حيث تعتبر الحاضنة الأساسية لبناء قدرات وتمكين هذه القيادات.
- تفعيل المشاركة الشعبية: ويقصد بالمشاركة الشعبية العملية التي يلعب الفرد دورا في الحياة السياسية والاجتماعية والإدارية لمجتمعه من خلال مشاركة الناس في التخطيط والتنظيم والتنفيذ والمتابعة والتقييم، مما يعود بالفائدة على المجتمع المحلي سواء بشكل مباشر أو غير مباشر، وبالتالي اشترك الفرد في مختلف مستويات النظام السياسي.
- حماية وتعزيز الوحدة الوطنية: من خلال تعزيز الانتماء الوطني لدى المواطن، فتجعله يشعر بأهميته، عن طريق ممارسته لحقه في الانتخابات وبالتالي تحمي النسيج الوطني، وتزيد من الاتصال والتواصل بين المواطنين.

هذا فضلا عن أهميتها في العملية التنموية وحفز المواطنين على المشاركة فيها، إذ تعتبر فروعاً مكملة للأجهزة الحكومية المركزية، من خلال قيامها بتنفيذ العديد من النشاطات المختلفة، سيما وأن القطاع الخاص لا يمكنه من المساهمة الفعالة في خطط التنمية الاقتصادية، لذلك تعتبر الهيئات

المحلية ضمن امتداداتها الجغرافية تمثل دائما الأساس المنطقي والطبيعي في تنظيم المجتمعات المحلية وإدارتها (محمد ورحال 2002).

ومن أجل إلقاء الضوء على دور الهيئات المحلية، قام الباحث باستعراض أهم المجالات التنموية.

- مجال التنمية السياسي: يساعد نظام الحكم المحلي (من خلال انتخاب مجالس الهيئات المحلية) على التربية الديمقراطية لدى المواطنين، وبث روح التعاون والتعاقد بين أفراد المجتمع المحلي، وتعزيز شعورهم بالانتماء ومعرفة حقوقهم وتأييدهم، مما ينعكس إيجابا على تمثيل وترسيخ أساليب ديمقراطية في الحياة السياسية والنيابية بالإضافة إلى أن الهيئات المحلية أحد مصادر تزويد المجتمع المحلي بالقيادات الإدارية والسياسية المدربة.
- مجال التنمية الإدارية والفنية: وجود الهيئات المحلية يؤدي إلى إشراك المجتمع المحلي في إدارة وتنظيم شؤونهم المحلية، كونهم أكثر تفهما للحاجات والرغبات والمشاكل المحلية من الجهات الحكومية، مما يساهم في خلق الكوادر الفنية والإدارية والمهنية المدربة.
- مجال التنمية الاجتماعية: تساهم الهيئات المحلية في تطبيق المشاركة المجتمعية للسكان المحليين وفي تغيير القيم والاتجاهات السلبية العائقة للتطوير، من خلال الاستغلال الأمثل للطاقات الفكرية والإبداعية، بالإضافة إلى إفساح المجال للمجتمع المحلي في تحديد وتوسيع الخيارات ومشاركتهم في العملية التنموية والتأثير على عملية صنع القرار بشكل عام.
- مجال التنمية الاقتصادية: وجود الهيئات المحلية يؤدي إلى توفير مصادر دخل محلية وتوفير العدالة الاقتصادية والاجتماعية، حيث ما يتم جمعه من السكان من مستحقات (ضرائب ورسوم وعائدات من المرافق المحلية) يتم صرفها على هذه المرافق، بالإضافة إلى أن الخدمات التي تقدمها تلك الهيئات تؤدي أساسا لإيجاد المشاريع التنموية وبالتالي تخفيف الأعباء المالية والانتكال على الجهات الحكومية (فضل الله، 1988).

#### 4.2 نشأة وتطور الإدارة المحلية في فلسطين

لقد كان من الطبيعي أن يتعرض الباحث بإيجاز للمراحل التاريخية التي مر بها الحكم المحلي في فلسطين، حيث تطور عبر مراحل تاريخية متلاحقة، يعود إلى ما قبل نهايات العهد العثماني في

العام 1871، فصدر في حينه أول قانون ينظم قطاع الحكم المحلي عام 1877 سمي (قانون التقسيمات الإدارية)، استمر العمل به حتى عام 1918، اتسمت هذه الإدارات بقلّة ومحدودية تمثيلها للسكان، وارتباطها بالسلطة المركزية، اقتصر عمله ا في " تقديم الخدمات الأساسية للمواطنين "، وفي عهد الانتداب البريطاني تم فرض قوانين وتشريعات جديدة لمصلحة (التجمعات اليهودية)، فأصدرت هي الأخرى نظام الهيئات المحلية عام 1921 وجرّت أول انتخابات بلدية في فلسطين عام 1929م، كما تم إصدار قانون البلديات رقم (1) لسنة 1934 في محاولة لصبغ النظام الإداري بالصبغة البريطانية، وعلى الرغم من إجراء تلك الانتخابات إلى أن المندوب السامي أحكم سيطرته على البلديات حتى العام 1948 (الجرباوي، 1991).

أما المرحلة الثالثة والتي امتدت من عام (1948 – 196)، والذي بات فيها قطاع غزة تحت الإدارة المصرية والضفة الغربية تحت الإدارة الأردنية، بدأ العمل بالبلديات يختلف باختلاف إدارة كل من الحكومة المصرية والأردنية، فقد تم تعزيز المركزية وربط الهيئات المحلية مع تلك الحكومات، دون متابعة قضايا المجتمع المحلي، فخضعت البلديات في الضفة الغربية لنظام يقوم على التقسيم الإداري والمحلي، يعمل بنظام المحافظات والألوية والأقضية والنواحي، وبقي العمل بقانون البلديات لعام 1934م ساري المفعول لغاية صدور قانون بلديات أردني شامل في العام 1954، تبعه قانون عام 1955، يفرض على البلديات سيطرة مركزية شاملة، انحصرت صلاحياتها في أداء بعض المهام الخدمية للسكان (الجرباوي، 1992).

أما الحكم المحلي في عهد الاحتلال الإسرائيلي لبقية فلسطين في الخامس من حزيران عام 1967، فقد دأبت إسرائيل وبتسارع كبير على تغيير معظم القوانين والأنظمة المعمول بها، لتلبية أطماعها الاستيطانية، على الرغم من أنها أبقت على بعض الأنظمة والقوانين الأردنية والمصرية والبريطانية بما يخص البلديات، غير أنها أصدرت العديد من الأوامر العسكرية لتحقيق سيطرتها على المجتمع الفلسطيني أولاً ومنع تطويرها وتدمير البنى التحتية وبالتالي تهيمش دورها والحد من استقلاليتها وفعاليتها ثانياً، بل ذهب إلى أبعد من ذلك من خلال اعتقال ومحاولة تصفية العديد من رؤساء تلك البلديات، الأمر الذي أدى إلى تحول البلديات إلى هياكل مؤسسات تقدم بعض الخدمات الأساسية للسكان، فكانت تلك الفترة هي الأسوأ في تاريخ الهيئات المحلية في فلسطين (جرادات، 2003).

وبعد توقيع إعلان المبادئ في أوسلو عام 1993م بين منظمة التحرير الفلسطينية وإسرائيل، دخل الشعب الفلسطيني مرحلة نوعية جديدة من تاريخه، فتم تشكيل العديد من الوزارات لاستلام الصلاحيات المدنية، من ضمنها وزارة الحكم المحلي الفلسطينية بقرار من القيادة الفلسطينية بتاريخ

1994/5/25، وتم صياغة أهدافها وسياستها العامة وواجباتها بحيث تصل إلى ترسيخ مفهوم حكم محلي فلسطيني قائم على دعم اللامركزية الإدارية وبناء قدرات الهيئات المحلية الذاتية متجاوزة للأطر المجتمعية القديمة والتقاليد العتيقة لمواكبة التطورات وبالتالي بناء أمل المستقبل للأجيال القادمة، فوضعت على رأس أولوياتها بذل كل جهد مستطاع من أجل رفع مستوى الخدمات في التجمعات السكانية الفلسطينية، فتطورت هيئات الحكم المحلي من حيث الكم تطورا ملحوظا على مستوى الوطن بشكل عام، ففي محافظة رام الله والبيرة زاد عدد الهيئات المحلية منذ العام 1994 إلى (68) هيئة محلية حاليا، أي بنسبة 377.8% ملحق (2.2)، وذلك لمحاولة التعويض عن سنوات الحرمان والقهر الطويلة في ظل الاحتلال الإسرائيلي (وزارة الحكم المحلي، 2007).

#### 1.4.2. تصنيف الهيئات المحلية الفلسطينية:

قسمت وزارة الحكم المحلي منذ بداية تأسيسها الأرض الفلسطينية إلى دوائر محلية، بلغ عدد هذه الدوائر ست عشرة دائرة، تقع إحدى عشرة دائرة منها في محافظات الضفة الغربية وخمس في محافظات غزة ملحق (3.2)، على النحو الآتي: (اشتية وحباس، 2004).

#### • المجالس البلدية أو البلديات:

- البلديات (A): وهي البلديات الواقعة في المدن الفلسطينية الرئيسية التي تعتبر مراكز للمحافظات الفلسطينية، وهي عبارة عن هيئات محلية كبيرة الحجم، يزيد عدد سكانها عن 15.000 نسمة.
- البلديات (B): فتشمل البلديات التي كانت قائمة قبل استلام السلطة لصلاحياتها وكذلك البلديات المستحدثة التي يزيد عدد سكانها بين 5000 ولغاية 15.000 نسمة.
- البلديات (C): تشمل البلديات المستحدثة التي تم تشكيلها مع بداية إنشاء وزارة الحكم المحلي الفلسطيني ويتراوح عدد سكانها حوالي 10.000 نسمة، وتتميز هذه البلديات بمحدودية مواردها الذاتية، وتقتصر وظائفها على تقديم الخدمات الأساسية.
- البلديات (D): تشمل البلديات الصغيرة والتي يتراوح عدد سكانها بين 5000 ولغاية 10.000 نسمة.

- المجالس المحلية: وقد أطلقت هذه التسمية على الهيئات المحلية التي تتبع محافظة القدس بغض النظر عن عدد سكانها أو مساحتها، بل أخذت بعين الاعتبار الظروف السياسية القائمة.
- المجالس القروية: حددت وزارة الحكم المحلي عددا من السكان يبلغ متوسطه حوالي 1500 نسمة كي يطلق على الهيئة المحلية مجلس قروي.
- لجان التطوير أو لجان المشاريع: وهي الهيئات التي يقل عدد سكانها عن العدد المطلوب لإحداث مجلس قروي.

#### 2.4.2. علاقة الهيئات المحلية بوزارة الحكم المحلي:

على الرغم من أن قانون الهيئات المحلية الفلسطينية رقم ( 1 ) لسنة 1997، تضمن العديد من الملامح الايجابية المتعلقة بتوسيع صلاحيات الهيئات المحلية وخصوصا في مجال تنظيم إدارة شؤونها الداخلية وزيادة قاعدة مواردها المالية الذاتية، وعلاقتها التكاملية مع وزارة الحكم المحلي المبنية على أساس التعاون وتضافر الجهود، لتحقيق الأهداف الوطنية المتوخاة، بناء على ما اختطته من سياسة عامة تركزت على أربعة أهداف أساسية هي:

- إعداد الخطط التنموية للمحافظات للحد من الفوارق بين محافظات الوطن.
- ترسيخ مفهوم الحكم المحلي، واللامركزية الإدارية، بطريقة تستوعب الأهداف الوطنية في إقامة مجتمع فلسطيني مدني، يستند إلى الانتخابات الديمقراطية وإعادة بناء البنية التحتية.
- النهوض بمستوى الخدمات في الريف الفلسطيني لجسر الفجوة بين الريف والحضر.
- توفير كافة السبل والإمكانات لزيادة بناء القدرات الذاتية للهيئات المحلية من أجل تنفيذ المشاريع التنموية والقيام بواجباتها على أكمل وجه (وزارة الحكم المحلي، 2007).

وبموجب المادة الثانية من قانون الهيئات الفلسطينية رقم (1) لعام 1997م تقوم بما يلي:

- رسم السياسات العامة المقررة لعمل مجالس الهيئات المحلية الفلسطينية والإشراف على وظائف واختصاصات هذه المجالس وشؤون تنظيم المشاريع العامة وأعمال الميزانيات والرقابة المالية والإدارية والقانونية والإجراءات الخاصة بتشكيلها.
- دعم ومساعدة الهيئات المحلية للقيام بالأعمال الفنية والإدارية المتعلقة بأعمال التنظيم والتخطيط الهيكلي.

- القيام بالأعمال الفنية والإدارية المتعلقة بأعمال التنظيم داخل المناطق الإقليمية (المناطق خارج نفوذ الهيئة المحلية) وتنفيذ مخططات التخطيط الإقليمي.
- وضع أية أنظمة أو لوائح لازمة من أجل تنفيذ واجباتها المنصوص عليها في البنود السابقة أو بمقتضى أحكام القانون (أبو سمرة، 2006).

### ٣.٤.٢. علاقة الهيئات المحلية مع المؤسسات:

بحكم طبيعة العمل التي تقوم به الهيئات المحلية والمهام المنوطة بها، لا بد من أن تكون لها علاقة مع كثير من الوزارات والمؤسسات سواء الحكومية منها أو غير الحكومية كل حسب اختصاصها لتحسين مستوى الخدمات المقدمة للسكان، أو رسم السياسات العامة أثناء تنفيذ التخطيط الهيكلي، فعلى سبيل المثال لا الحصر، نجحت وزارة الحكم المحلي والهيئات المحلية بمساعدة الوزارات الأخرى في تأمين بعض الاحتياجات التطويرية فيما يتعلق ببناء المدارس والعيادات الصحية وتعبيد الطرق الداخلية وبناء شبكات مياه وكهرباء وذلك على مدار السنوات السابقة، كما وسعت الهيئات المحلية وبالتعاون مع وزارة الحكم المحلي إلى إقامة توأمة مع بلديات عربية ودولية بهدف تبادل الخبرات والتجارب التقنية والثقافية، إلى جانب المساعدة في توفير الدعم المادي والمالي اللازم من أجل تطوير الهيئات المحلية الفلسطينية (مكي، 1997).

هذا بالإضافة للاختصاصات العديدة التي تتناوب بالهيئات المحلية، بسبب ظروف الاحتلال إذ أصبحت تلك الهيئات مسئولة عن إدارة أمور تعتبر من صلاحيات السلطة الوطنية، كتوزيع الكهرباء والمياه ومساعدة مؤسسات المجتمع المدني، وتوفير الأراضي لإقامة المشاريع، والإنفاق على قضايا التعليم والصحة وغير ذلك، وتشير هذه إلى الدور الهام والرئيس للهيئات المحلية في عملية التنمية الاقتصادية والاجتماعية لسكانها وبالتالي للوطن بشكل عام، وهذا يجعل منها شريكا أساسيا للحكومة في القيام بدور ملموس في عملية تحقيق الطموحات التنموية، مما يمنحها دعما ضروريا لحشد الطاقات وتعبئة الموارد، ويهيئ لها فرص النجاح في تنفيذ السياسات الوطنية نحو تحقيق أهداف التنمية الشاملة (محمد ورحال، 2002).

وكذلك الحال بالنسبة للمؤسسات غير الحكومية تلعب هي الأخرى دورا "مهما" في المجتمع المحلي كأداة مهمة للتعرف على توجهات السكان عن طريق غير رسمي، وتحديد حاجاتهم بعيدا "عن القنوات الرسمية"، بل إن هذه المؤسسات تبلغ من الأهمية بمكان بحيث يمكن أن تؤثر تأثيرا "مباشرا" في توجهات السكان وتحديد أهدافهم لما تتمتع به من علاقات قوية مع جهات وأفراد ذات تأثير في

المجتمع، ويمكن ملاحظة أن تخصص هذه المنظمات غير محدد بمجال، بل يشمل كل التخصصات في المجتمع من صحة وتعليم للمرأة والطفل والبيئة والشباب والزراعة .. الخ. حيث تتعامل مع العناصر الناشطة والفاعلة في المجتمع، مما سيكون له أثر بالغ في تحديد التوجهات والحاجات والأهداف التي يتطلع إليها المجتمع، إن لم يكن تغييرها أو توجيهها بما يخدم البرامج التي تقوم هذه المؤسسات بتنفيذها (أبو سمرة، 2006).

وعليه يمكن القول أن قانون الحكم المحلي لم يحدد دور أي نوع من العلاقة يمكن أن تنشأ بينها وبين الهيئات المحلية.

#### 4.4.2. علاقة الهيئات المحلية مع المجتمع المحلي:

تعتبر الهيئات المحلية من أكثر أجهزة الإدارة المحلية علاقة بالمجتمع المحلي المقيمين ضمن حدودها كونها الأكثر تماسا مع حياتهم اليومية، وهي المطالبة بتأمين العديد من الخدمات، إذ يتوقع بل ومن المفترض أن يكون هناك نمط من العلاقة بين الهيئة المحلية والمجتمع المحلي تقوم على التفاعل المشترك على اعتبار الهيئة المحلية حكومة مصغرة. فمن واجبها توفير العديد من الخدمات المدنية التقليدية مثل تنظيم المدن والقرى، من حيث مراقبة الأبنية وشق الطرق وتعبيدها والإشراف على المهن والحرف والصناعات وتوفير أماكن الترفيهية والمكتبات العامة والحفاظ على الصحة العامة وإنشاء المقابر، وإدارة أملاك الهيئات المحلية وماليتها.. وغير ذلك، ويتوقع من المجتمع المحلي المواظبة على أداء ما يترتب عليه من التزامات وواجبات للهيئات المحلية مقابل تلك الخدمات المتعددة (مكي، 1997).

ولتعزيز الثقة ما بين الهيئة المحلية والمجتمع المحلي لا بد من أخذ النقاط الآتية بعين الاعتبار:

- يجب أن يبنى عمل الهيئات المحلية على مفاهيم العلامية والنزاهة والمسائلة والمحاسبة في إدارتها للموارد بناء على أولويات المجتمع المحلي وأن لا تتأثر بالمصالح الذاتية.
- تعزيز الثقة بين الهيئة المحلية والمجتمع المحلي يزيل من حدة الاحتقان الاجتماعي والعصبية العائلية ويقلل من الإحباط للذين يفقدون الثقة بتحسين أحوالهم بالطرق المشروعة.

- تعزيز الشعور بالمسؤولية يمنع من انتشار اللامبالاة والسلبية في المجتمع المحلي، من خلال إنشاء اللجان المحلية حسب رغبة الهيئة المحلية بما يخدم ويساهم في التعرف على حاجات السكان واتخاذ القرارات المناسبة، باعتبارها مصدرا مهما من مصادر المعلومات.
- يجب أن تتجاوب الهيئة المحلية مع المطالب والشكاوي المقدمة من قبل مواطنيها، حيث يؤدي ذلك إلى شعور المواطنين بالارتياح للهيئة المحلية (محمد ورحال، 2002).

## ٥.٢ الإطار القانوني للهيئات المحلية

ولتنظيم عمل الحكم المحلي قامت الوزارة بإعداد قوانين تحكم عملها تمثلت بقانون الهيئات المحلية الفلسطينية رقم (1) لسنة 1997، الذي قدم إطارا موحدا للمجالس البلدية والقروية وقانون انتخابات مجالس الهيئات المحلية رقم (5) لسنة 1996.

يستند الحكم المحلي في فلسطين في ظل السلطة الوطنية الفلسطينية إلى إطار قانوني مستحدث، تداخلت في إيجاده عوامل سياسية وقانونية وإدارية مختلفة نشأت من موروث قانوني كان نتاج مختلف الحقب التي مرت بها فلسطين، وعن واقع سياسي أعقب اتفاقية أوسلو في العام 1993م، وما تمخض عنها من خلق اختصاصات وظيفية للسلطة الوطنية تجاه المواطنين بشكل عام، فقد قامت وزارة الحكم المحلي من خلال المجلس التشريعي الفلسطيني بإقرار قانون الهيئات المحلية الفلسطينية بتاريخ 1997/10/12 وحمل الرقم (1) لسنة 1997، حيث أتى كوريث للتشريعات الأردنية التي كانت سارية في الضفة الغربية والمتمثلة بقانون البلديات رقم 29 لسنة 1955 وقانون إدارة القرى رقم (1) لسنة 1954، وقانون إدارة القرى لسنة 1944، ووفقا لأحكام هذا القانون تقوم (وزارة الحكم المحلي) برسم السياسة العامة المقررة لأعمال مجالس الهيئات المحلية الفلسطينية والإشراف على وظائف واختصاصات هذه المجالس وشؤون تنظيم المشاريع وأعمال الميزانيات والرقابة المالية والإدارية والقانونية والإجراءات الخاصة بتشكيل مجالس الهيئات المحلية، وكذلك القيام بالأعمال الفنية والإدارية المتعلقة بأعمال التنظيم والتخطيط الإقليمي في فلسطين، ووضع أية أنظمة أو لوائح لازمة من أجل تنفيذ واجباتها المنصوص عليها في المادة الأولى من القانون، واعتبر القانون الهيئات المحلية شخصية اعتبارية ذات استقلال مالي تحدد وظائفها وسلطاتها بمقتضى القانون. ويتولى إدارة الهيئة المحلية مجلس ينتخب أعضاؤه انتخابا حرا ومباشرا ويحدد عدد أعضاؤه وفقا لنظام يصدر عن الوزير ويصادق عليه مجلس الوزراء، كما ينظم علاقات الهيئات مع بعضها البعض بالإضافة إلى تنظيم علاقاتها مع وزارة الحكم المحلي،

الجهة المركزية المسؤولة عن وحدات الحكم المحلي (قانون الهيئات المحلية الفلسطيني رقم 1)، (2007).

وعلى الرغم يوجد هناك خصوصية لكل محافظة من المحافظات، ولكل مدينة من المدن سواء من حيث عدد السكان، أو الموقع الجغرافي أو الأهمية السياسية أو الدينية أ إلا أن القانون مطبق في جميع هذه الأماكن دون أية تمييز وهنا يلتقي المشرع الفلسطيني مع المشرع الفرنسي الذي يتبنى نفس الاسلوب، حيث أن قانون الهيئات المحلية الفلسطيني لم يفرق في الاختصاصات والصلاحيات بين مدينة كبيرة وأخرى صغيرة (اشتيه وحباس،2000).

بالإضافة إلى القانون رقم (1) لسنة 1997، هناك القانون رقم (5) لسنة 1996 والمتعلق بانتخاب مجالس الهيئات المحلية الفلسطينية، وهذا القانون كما هو واضح من اسمه يعني بتنظيم التمثيل الانتخابي لرؤساء وأعضاء مجالس الهيئات المحلية في فلسطين، حيث يمثل حدثاً هاماً في مجال الحكم المحلي، ويعتبر ضماناً لكون الحكم على هذا المستوى ديمقراطياً، تلك العملية التي تعطلت طويلاً خلال فترة الاحتلال، كما تم وضع نظام رقم (1) لعام 1998 لتنفيذاً للمادة (2) والمادة (15/أ) من قانون الهيئات المحلية رقم (1) بخصوص المجالس المشتركة، من خلال تمكين الهيئات المحلية المتجاورة تشكيل مجالس خدمات مشتركة بهدف تقديم خدمات مميزة وتحسين نوعيتها، بالإضافة إلى تقليص التضخم في عددها قياساً بعدد السكان، فعدلت التسمية لتصبح مجالس الخدمات المشتركة للتخطيط والتطوير (الجرباوي، 1996).

## ٦.٢ الوضع المالي للهيئات المحلية

على الرغم من أن قانون الهيئات المحلية رقم (1) 1997 قد منح صلاحيات مالية وتنظيمية لمجلس الهيئات المحلية تمكنه من أن يضع أنظمة من أجل القيام بأية وظيفة من وظائفه مع اشتراط موافقة السلطة المركزية ممثلة بوزير الحكم المحلي (المادة 13)، فقد اشترطت المادة (16) المتعلقة بالتصرف بأموال الهيئة المحلية موافقة الوزير على تسجيل أموال الهيئة المحلية غير المنقولة، كما قيدت من صلاحيات المجلس في مجال الرهن والهبة والتأجير، والمادة (17) اشترطت أيضاً موافقة الوزير لحصول الهيئات المحلية على القروض من حيث الجهة المقترحة للإقراض والغاية التي سيفق من أجلها القرض وكيفية التسديد والمدة الزمنية للقرض.

أما بالنسبة لواردات الهيئة المحلية، فقد عمد القانون تفصيل الطريقة التي تجبى بها (المادة 18-24) وهي كالآتي:

- الضرائب والرسوم والأموال المفروضة أو المتأتية بمقتضى أحكام القانون أو أي نظام صادر بالاستناد إليه أو أي قانون أو نظام آخر نص فيه على استيفاء ضرائب أو رسوم أو مخالفات الهيئات المحلية.
- التبرعات والهيئات والمساعدات التي يوافق عليها المجلس.
- الحصة التي تخصصها السلطة التنفيذية للهيئة المحلية (عبد العاطي، 2003).

يتضح من خلال الوضع المالي للهيئات المحلية، أن نظام الحكم المحلي الذي يطرحه القانون الفلسطيني هو نظام يتصف بالمركزية وعدم الاستقلال المالي، بسبب تحكم السلطة المركزية بالموازنة المالية للهيئات المحلية والتي هي مقياس استقلالها، بالإضافة إلى التحكم بفرض الضرائب وجبايتها وتحديد نسبتها.

## ٧.٢ وظائف وصلاحيات الهيئات المحلية الفلسطينية

وردت وظائف وصلاحيات الهيئات المحلية على سبيل الحصر في المادة 15/أ من القانون رقم (1) لعام 1997م، التي تمارسها مباشرة بواسطة أعضائها وموظفيها أو بواسطة المقاولين المتعهدين ضمن حدود نفوذها وبما يحقق الأهداف المنوطة بها حسب الخطط الموضوعة على النحو الآتي:

### ١.٧.٢ المجال الإداري:

ويشتمل على المجالات الإدارية، المالية، القانونية على النحو الآتي:

- وضع السياسات العامة والتخطيط لعمل الهيئة المحلية.
- عقد الاجتماعات الدورية مرة واحدة على الأقل اسبوعياً لأعضاء الهيئة المحلية والموظفين.
- تشكيل اللجان من بين أعضاء الهيئة المحلية لمتابعة أي من الأمور والمستجدات.
- وضع أنظمة بموافقة وزير الحكم المحلي لتمكين الهيئة المحلية القيام بصلاحياتها.
- تمثيل الهيئة المحلية في توقيع الاتفاقيات والعقود.
- تمثيل الهيئة المحلية في الاجتماعات والمؤتمرات ولدى الجهات الرسمية.

- الإشراف على شؤون العاملين وعلى إيرادات ونفقات الهيئة المحلية العامة ومتابعتها.
- تعيين مدي تنفيذي وموظفين للهيئة المحلية وإحداث الوظائف أو إلغائها.
- وضع خطة عمل لكل خدمة تقدمها الهيئة المحلية ضمن جدول زمني وإستراتيجية تضمن التنفيذ، وتقرير سنوي عن الأعمال التي تمت في الهيئة المحلية.
- وضع المعايير اللازمة لنوعية وكلفة الخدمات المقدمة.
- وضع الخطط اللازمة للمحافظة على الأماكن ذات القيمة الأثرية والمرافق العامة.
- مشاركة المجتمع المدني في توفير الأمن المجتمعي.
- إصدار النشرات الإرشادية لمختلف الخدمات أو لأي منها.
- تنظيم اللقاءات الدورية مع جمهور المستفيدين لأخذ ملاحظاتهم واقتراحاتهم.
- جباية الضرائب والرسوم والأموال المفروضة أو المتأتية بمقتضى أحكام القانون.
- قبول التبرعات والهبات والمساعدات بقرار من الهيئة المحلية.
- متابعة الحصة التي تخصصها السلطة التنفيذية للهيئة المحلية.
- إصدار القرارات المتعلقة بحجز الأموال المنقولة وبيعها للمتخلفين عن دفع الضرائب.
- تحديد قيمة العوائد أو الرسوم المفروضة وتخفيضها بمصادقة وزير الحكم المحلي.
- وضع موازنة سنوية يجري التصديق عليها من قبل وزير الحكم المحلي ويجوز وضع ملاحق للموازنة بالطريقة نفسها، بحيث تقدم الموازنة السنوية خلال أربعة أشهر الأخيرة وقبل شهرين من بداية السنة المالية الجديدة ولا يجوز أن تتجاوز النفقات ما خصص لها.
- إصدار القرارات بنقل مخصصات في الموازنة من فصل إلى آخر أو من مادة إلى أخرى لمصادقة وزير الحكم المحلي.
- إقرار حساب ختامي عن السنة المنتهية بعد شهرين على الأكثر من انتهائها وإرساله إلى وزير الحكم المحلي للتصديق عليه.
- تنظيم الإجراءات اللازمة لإدارة صندوق الهيئة المحلية والمحافظة عليه وكيفية القبض والصرف ومسك الدفاتر وقيد الحسابات.
- متابعة تطبيق نظام الهيئات المحلية المتعلق باللوازم والعطاءات والمقاولات ويشمل ذلك ابتياع اللوازم وقيدها وحفظها والتصرف بها.
- إدارة أملاك الهيئة العامة وأموالها وإقامة الأبنية اللازمة فيها وتأجيرها ورهنها.
- القيام بأي عمل آخر يقتضي على المجلس القيام به بمقتضى أحكام القانون الفلسطيني.

## 2.7.2. مجال الخدمات:

تحتل الخدمات أهمية كبيرة في حياة المراكز الحضرية ( المدن والقرى )، حيث تعد الهيئة المحلية ناجحة ومقدمة بمقدار ما تقدمه من خدمات لسكانها ووافديها، وهذه الخدمات متمثلة فيما يلي:

- تخطيط البلدة والشوارع: تخطيط البلدة وفتح الشوارع وإغاؤها وتعديلها وتعبيدها وصيانتها وتعيين عرضها واستقامتها وإنشاء أرصفتها وتجميلها وتشجيرها وتنظيفها وإنارتها وتسميتها وترقيمها وترقيم بناياتها ومنع التجاوزات من قبل أصحاب الأراضي المحاذية لها.
- المباني ورخص البناء: مراقبة إنشاء الأبنية وهدمها وترميمها وإنشاء الملاجئ وإعطاء رخص لإجراء هذه الأعمال وتحديد موقع البناء ونسبة مساحتها بحيث تتلاءم مع مساحة الأرض المنوي القيام عليها.
- المياه: تزويد السكان بالمياه الصالحة للشرب أو لأية استعمالات أخرى وتعيين مواصفات لوازنها كالعدادات والمواسير وتنظيم توزيعها.
- الكهرباء: تزويد السكان بالكهرباء وتحديد أسعار الاستهلاك بما يتلاءم والحد الأعلى المحدد من قبل الوزارة.
- المجاري: إنشاء المجاري والمراحيض العامة ومراقبتها، وإنشاء شبكة مجاري صحية.
- الأسواق العامة: إنشاء الأسواق العامة وتنظيمها ومراقبتها لضمان عدم بيع المواد المحظورة قانونيا.
- الحرف والصناعات: تنظيم الحرف والصناعات ومراقبت المحلات والأعمال المقلقة للراحة.
- النظافة: جمع النفايات والفضلات الصلبة من الشوارع والمنازل والمحلات ونقلها وإتلافها في أماكن آمنة لا تؤثر على البيئة.
- الصحة العامة والرقابة عليها: وتشمل الإجراءات التالية:
  - اتخاذ جميع الاحتياطات والإجراءات اللازمة للمحافظة على الصحة العامة.
  - مراقبة المساكن والمحلات الأخرى للتثبت من تصريف نفاياتها بصورة منتظمة ومن نظافة الأدوات الصحية في المحال العامة، ومكافحة الفئران والزواحف الضارة.
  - إنشاء المسالخ وتنظيمها وفحص الحيوانات والدواجن المعدة للذبح واتخاذ الاحتياطات لمنع إصابتها بالأمراض وتعيين مواقع لبيعها ومراقبة ذبحها وتصريف بقاياها.
  - مراقبة الخبز واللحوم والأسماك والفواكه والخضروات وغيرها من المواد الغذائية واتخاذ الإجراءات اللازمة لمنع الغش وإتلاف الفاسد منها وتحديد أسعارها ومكافحة الغلاء بالتنسيق مع الجهات الحكومية المختصة.

- إنشاء مراكز للإسعاف ومصحات ومستشفيات وغير ذلك من المؤسسات الصحية ومراقبتها بالتنسيق مع الجهات الحكومية المختصة.
- المحلات العامة: تنظيم ومراقبة المطاعم والمقاهي والنوادي والملاعب ودور التمثيل والسينما والملاهي العامة الأخرى وتحديد مواعيد فتحها وإغلاقها ورسوم بيع تذاكرها.
- الاحتياطات للسيول والفيضانات والحرائق والكوارث الطبيعية وغيرها: من حيث اتخاذ الاحتياطات لمواجهة أخطار السيول والفيضانات ومنع الحرائق ومراقبة الوقود والمواد المشتعلة واتخاذ الاحتياطات لمواجهة الكوارث الطبيعية وإغاثة المنكوبين.
- المنتزهات: إنشاء الساحات والحدائق والمنتزهات وبرك السباحة ومراقبتها وتنظيمها.
- المؤسسات الثقافية والرياضية: إنشاء المقاصف والمكتبات العامة والمدارس والنوادي الثقافية والرياضية والاجتماعية والفنية ومراقبتها بالتنسيق مع الجهات الحكومية المختصة.
- وسائل النقل: إنشاء وتعيين وتنظيم مواقف مركبات النقل ضمن حدود الهيئة المحلة ومراقبتها بالتنسيق مع الجهات الحكومية المختصة.
- الباعة المتجولون والبسطات: مراقبة وتنظيم الباعة المتجولين والبسطات.
- الأوزان والقفان: مراقبة الأوزان والمكاييل والمقاييس ودمغها ووزن ما يباع بالجملة في الأسواق العامة.
- الإعلانات: مراقبة اللوحات والإعلانات وتنظيمها.
- هدم الأبنية: هدم الأبنية التي يخشى خطر سقوطها أو المصرة أو التي تنبعث منها روائح كريهة مؤذية وذلك بعد إنذار أصحابها أو شاغلها أو المسئول عنها.
- فضلات الطرق: بيع فضلات الطرق مما استملك للمشاريع العامة أو استغلالها.
- التسول: منع التسول وإنشاء الملاجئ ومراقبة جمع التبرعات في الأماكن العامة.
- المقابر: إنشاء المقابر وإلغاؤها وتعيين مواقعها ومواصفاتها ونقل الموتى ودفنهم وتنظيم الجنازات والمحافظة على حرمة المقابر وذلك بالتنسيق مع الجهات المختصة.
- الفنادق: مراقبة الفنادق والنزل العمومية وتنظيمها.
- الدواب: مراقبة الدواب والمواشي المستخدمة وتنظيف أسواق بيعها.
- الوظائف الأخرى: القيام بأي عمل آخر يقتضي عمله بمقتضى أحكام هذا القانون.

## ٨.٢ نماذج من الإدارة المحلية

على صعيد الإدارة المحلية، تم إنشاء العديد من المعاهد والمنظمات التي ركزت على دراسة أثر الإدارة المحلية في عملية التنمية، فعلى المستوى الإقليمي أقيمت المنظمة العربية للعلوم الإدارية في أواخر الستينات، وظهرت لها فروع في كثير من الدول العربية مثل الأردن ومصر والكويت. وقد قامت هذه المنظمة الغير سياسية بعقد العديد من المؤتمرات والندوات المتعلقة بموضوع العلاقة بين السلطتين المركزية والمحلية وأهمية المشاركة المجتمعية في التنمية، حيث برز العديد من الكتاب العرب الذين ركزوا في أدبياتهم على النموذجين الفرنسي والبريطاني، كنماذج مقارنة مع واقع الحال في الدول العربية وأثر تطبيق هذه النماذج خاصة فيما يتعلق بالمشاركة والتنمية المحلية (رشيد، 1981).

ومن ضمن الدراسات التي ركزت على معالجة موضوع الإدارة والحكم المحلي تبرز دراسة خالد الزعبي في مؤلفه "تشكيل المجالس وأثره على كفايته"، وهي دراسة مقارنة للإدارة المحلية في كل من فرنسا وبريطانيا والأردن ومصر (الزعبي، 1992).

وللتعرف على نماذج عالمية وإقليمية لفلسفة نظم الإدارة المحلية، هناك بعض النماذج منها:

### ١.٨.٢ الإدارة المحلية في فرنسا:

يقوم نظام الإدارة المحلية في فرنسا على أساس تقسيم الدولة إلى أقاليم موحدة، ومتشابهة وبموجب القانون الفرنسي رقم 213 لسنة 1982 يوجد هناك ثلاثة مستويات للإدارة المحلية وهي: الإقليم، المديرية أو المحافظة، المدينة أو القرية، حيث تعتبر نظم الإدارة المحلية في فرنسا وسيلة لتحقيق الاستقرار السياسي، وإن أهم ما يميز النموذج الفرنسي باعتباره الأقدم والأكثر شيوعاً في العديد من

الدول النامية، من هنا نجد أن المحليات الفرنسية أكثر المحليات أقلمة بتخفيف حدة اللامركزية (عدم التركيز الإداري)، التي بموجبه تلجأ الحكومة المركزية إلى تفويض بعض الصلاحيات إلى رؤساء فروعها في المحافظات (الزعيبي، 1992).

تنشأ البلديات في فرنسا بمرسوم جمهوري بناء على اقتراح من وزير البلديات وبعد استشارة مجلس الدولة وتوجد البلديات في الحضر والريف ويديرها مجلس بلدي منتخب بالتعاون مع رئيس إداري أعلى هو العمدة ويعمل تحت إشراف نائب المحافظ، أما المحافظات فيطلق عليها مديريات وتقع في المستوى الأعلى بالنسبة للبلديات، ويديرها محافظ بالتعيين وهو الممثل الأول للحكومة المركزية بها، ويوجد بالمحافظة مجلس منتخب يسمى المجلس العام وتنقسم المحافظات إلى ثلاث فئات هي: فئة (A)، وفئة (B)، وفئة (C)، ويعين المحافظ بموجب قرار جمهوري على اقتراح من وزير الداخلية، ويعتبر الإقليم وحدة محلية مستحدثة، اعتمد في فرنسا سنة 1972 كمؤسسة عامة بلا مجلس محلي منتخب، ويطلق على محافظ الإقليم مفوض الجمهورية في الإقليم وينتخب مباشرة لمدة ثلاث سنوات ويعين بقرار من مجلس الوزراء، وأصبحت المناطق سنة 1982 وحدات محلية ذات شخصية اعتبارية ولها مجلس محلي منتخب، ومع ذلك تسيطر الحكومة المركزية على مؤسسات الحكم المحلي من حيث وضع القوانين والتشريعات ومنح الصلاحيات (الصاوي، 1986).

## ٢.٨.٢. النظام الإداري والمحلي في الأردن:

هناك ثلاث مستويات للنظام الإداري والمحلي في الأردن وهي: المحافظات والبلديات والمجالس القروية، حيث أن المحافظات تعتبر وحدات عدم تركيز إداري أكثر من كونها وحدات لا مركزية، أما البلديات فهي تتمتع بأعلى درجة من اللامركزية لكنها ليست لا مركزية خالصة، والمجالس القروية تعتبر من وحدات الإدارة المحلية وتتمتع بالشخصية المعنوية لكنها تخضع للحاكم الإداري في تشكيلها، وتحديد مسارها مما يعني أنها شخصيات معنوية ليست تامة، وتخضع الوحدات المحلية بالأردن لرقابة وزارة البلديات ووزارة الداخلية ممثلة في الحاكم الإداري (بطارسة، 1991).

يقوم نظام الإدارة المحلية على أساس تنوع الوحدات المحلية (بلدية وقروية) وذلك تبعاً لحجم السكان ودرجة العمران والأهمية الاقتصادية والخصائص الاجتماعية والجغرافية، حيث تضم الوحدات البلدية في نطاقها مجتمعات حضرية أو ريفية بينما تضم الوحدات القروية في نطاقها مجتمعات ريفية فقط، ومن أهم هذه الملامح الأساسية للوحدات المحلية في الأردن: تفاوت أحجام الوحدات المحلية من حيث عدد السكان، والسبب في ذلك إلى ازدياد نمو المدن الكبرى من الناحية

السكانية مثل عمان والزرقاء واربد بصفة مستمرة، وبنفس الوقت تناقص عدد سكان الريف بصفة مستمرة نتيجة الهجرة للمدن باعتبارها مراكز جذب وخاصة للفئات الشابة، ويتم تشكيل الهيئات المحلية حسب الدستور الأردني الصادر في العام 1955 المادة رقم 121، دون أن يذكر هذا الدستور كيفية إنشاء وتشكيل المجالس البلدية، حيث ترك المشرع الأردني ذلك لقانون المجالس البلدية والقروية لعام 1954 وعام 1955 قانون رقم 99 مادة 3 فقرة (1). والبلدية حسب هذا القانون مؤسسة أهلية ذات شخصية اعتبارية، وتتمتع بالشخصية المعنوية، ويقوم بتمثيل هذه المؤسسة مجلس محلي يتم تشكيله بالانتخابات المباشرة والتعيين معا وتكون البلدية تحت إشراف وزارة الشؤون البلدية والقروية باستثناء أمانة عمان الكبرى حيث تتبع مباشرة لرئيس الوزراء أو الملك (عبد الوهاب، 2003).

فعلى الرغم من جميع الادعاءات التي تعطي مبررا للحكومة المركزية أن تقوم بتعيين أعضاء من قبلها في المجالس البلدية، إلا أنه يتضح من خلال التحليل الشامل لمجمل القوانين الأردنية المختصة بالهيئات المحلية، أن الهدف الأساسي من أسلوب التعيين يتمثل في رغبة الحكومة المركزية بالهيمنة والسيطرة على المجتمع المحلي الأردني (الرواشدة، 1987).

### 3.8.2. النظام الإداري والمحلي في مصر:

لم تعرف مصر نظام الإدارة المحلية بمفهومها الحديث إلا في أواخر القرن التاسع عشر، فقد كان الحكم المطلق هو النظام الذي يسود البلاد، وقد برزت مجموعة من العوامل التي أدت إلى تهيئة المناخ لقيام هذا النظام ومن أبرزها الاحتلال البريطاني عام 1880م والثورة العرابية، تنقسم البلاد إلى (26) محافظة تتبع وزارة الداخلية ويرأس كل محافظة محافظ ومجلس تنفيذي يعينه رئيس الجمهورية، وعلى المستوى الذي يلي المحافظة توجد (126) منطقة إدارية، وتوجد مجالس شعبية منتخبة على مستوى المحافظات والمنطقة، ولكن صلاحيات هذه الهيئات محدودة جدا مقارنة بالمجالس التنفيذية، وعلى الصعيد المحلي يدير البلديات مجلس تنفيذي تعينه الحكومة المركزية بينما تتمتع المجالس المنتخبة بسلطة محدودة نسبيا. وبالتالي فإن مفهوم اللامركزية للحكم المحلي في النظام المصري مجرد من مضمونه الحقيقي القائم على الاستقلالية (الجندي، 1987).

تتمتع الهيئات الحكومية المصرية بمقدار قليل نسبيا من الاستقلال المالي والضريبي، فجميع ميزانيات المحافظات والمناطق والبلديات جزء من الميزانية المركزية المعتمدة من قبل مجلس

الشعب، حيث صدر دستور جمهورية مصر العربية في 11 أيلول سنة 1971، حيث تم تقسيم الجمهورية إلى وحدات إدارية تتمتع بالشخصية الاعتبارية منها المحافظات والمدن والقرى، كما نص على إنشاء وحدات إدارية تكون لها الشخصية الاعتبارية، وتشكيل المجالس الشعبية عن طريق الانتخابات (محرم والخطيب، 1983).

وفي سنة 1975 صدر قانون الحكم المحلي رقم (52) الذي ألغى قانون سنة 1960 وكذلك قانون 1971. وقد وسع قاعدة الوحدات المحلية بإعطاء الشخصية المعنوية لكل من المركز والحي وقرر اختصاصات أوسع للمجالس المحلية المنتخبة. وفي عام 1979م تم نقل كثير من الاختصاصات من السلطة المركزية إلى المجالس المحلية، وذلك من خلال القانون رقم (43) لسنة 1979، وأخيرا صدر القانون رقم (145) لسنة 1988 الذي عاد إلى استخدام اصطلاح الإدارة المحلية بدلا من اصطلاح الحكم المحلي الذي لا يعبر عن حقيقة الوضع القانوني للامركزية المحلية في مصر، ويتم تشكيل الهيئات المحلية من خلال قانون رقم (45) لسنة 1988 يتضح أن مستويات الإدارة تنحصر في: (الشيخلي، 2002).

- المجالس الشعبية المحلية في المحافظات، حيث يشكل مجلس شعبي في كل محافظة (مجلس شعبي من ثمانية أعضاء) عن كل مركز أو قسم إداري.
- المجالس الشعبية المحلية في المراكز، يتم تشكيل هذا المجلس بعشرة أعضاء يمثلون المدينة عاصمة المركز، وتمثل المدينة التي تضم أكثر من قسم إداري باثني عشر عضوا.
- المجالس الشعبية في المدن، يتكون المجلس الشعبي في كل مدينة من اثني عشر عضوا عن كل قسم إداري، ويكون تمثيل المدينة ذات القسم الواحد بعشرين عضوا.
- المجالس الشعبية في الأحياء، على أن يشكل في كل حي مجلس شعبي يمثل فيه كل قسم إداري بعشرة أعضاء.
- المجالس المحلية في القرى، يشكل في كل قرية مجلس شعبي من عشرين عضوا.

## ٩.٢ مفهوم وأهداف الطموحات التنموية

بدأ الاهتمام بدراسة مستوى الطموح من خلال مدرسة برلين، التي كان يترجمها كورت ليفين Lewin في الثلاثينات من القرن الماضي، والتي أظهرت مجموعة من الآراء الأساسية الخاصة بمستوى الطموح.

ان تحقيق الطموحات التنموية كمفهوم حضاري شامل يتطلب إيجاد الأوعية والمؤسسات الملائمة والقيادة الفاعلة والتفكير المنسجم مع أهدافها، من حيث توجهاتها الاقتصادية والاجتماعية، من خلال أجهزة إدارية مركزية، للانتقال بالمجتمع القائم إلى حالة أفضل (لطي، 1987).

وهناك مجموعة من الأهداف للطموحات التنموية من أهمها:

- الأهداف الإستراتيجية: وتعني التقدم المستمر في نوعية الحياة لجميع أفراد المجتمع المحلي وتقريب الفوارق فيما بينهم، من خلال تنويع مصادر الدخل المحلي.
- الأهداف العامة: تتمثل في رفع الإنتاجية وبالتالي رفع المستوى المعيشي للأفراد، وتطوير الخدمات والنشاطات والمشروعات الاقتصادية والاجتماعية من خلال الاستخدام الأمثل للموارد المتاحة مع المحافظة على البيئة.
- الأهداف الفرعية المباشرة: تتضمن هذه الأهداف مؤشرات تنموية محددة ذات طبيعة كمية، تبين المستويات المستهدفة تحقيقها وعلى الأخص فيما يتعلق بصيانة موارد البيئة الطبيعية، الصرف الصحي، الإسكان، الطرق والمواصلات والاتصالات، الطاقة، خدمات التعليم والصحة ورعاية الأمومة والطفولة والشبابية والثقافية.

كما أن الهدف من تنمية المجتمع المحلي يتمثل في النهج الذي ينبغي أن تتبعه، فالغاية من تحقيق الطموحات التنموية إحداث التغيير الشامل في تنمية المجتمع، وهذا التغيير قد يكون ماديا أو معنويا، مما يساعد على نهوض وتقدم المجتمع، وذلك من خلال رؤية مستقبلية بعيدة المدى، تتبلور في استغلال المجتمع المحلي للموارد المتاحة، وبالتالي نقل المجتمع من الأوضاع القائمة إلى أوضاع أكثر تقدما (المعاني، 2000).

## 1.9.2. جوانب الطموحات التنموية:

إن باعث الطموح هو الأمل أو محرض العزيمة والإصرار للتقدم نحو الأفضل دائما. حيث يتفق كل من البورت Allport وكرونباخ Cronbach وهيرلوك Hurlock وروزن Rosen كما ورد في ( بدران وآخرون، 1989) على أن للطموح ثلاث جوانب أساسية هي:

الجانب الأول: الأداء، الذي يعده الفرد هاما، ويرغب في القيام به في عمل من الأعمال.  
الجانب الثاني: التوقع، ويعني توقع الفرد لأدائه لعمل ما.  
الجانب الثالث: الأهمية، وتعني إلى حد تعبير هذا الأداء هاما بالنسبة للفرد.

## ٢.٩.٢. العوامل المؤثرة في مستوى الطموحات التنموية:

هناك عدة عوامل ترفع من مستوى الطموحات التنموية كما أن هناك عوامل وحواجز عدة تعوق وتنشط ذلك المستوى من الطموحات، سواء لدى الأفراد أو الجماعات أو المؤسسات، ويعتبر النجاح وال فشل من العوامل المهمة التي تؤثر في مستوى الطموحات بشكل عام، كما تعتبر أشكالا للمكافأة والعقاب، بمعنى أنها تشبع حاجات نفسية (للأنا) أو تحرمها من الإشباع فالعملية السيكولوجية التي تحدد هل العمل يؤدي إلى النجاح المشبع أو الفشل المحبط، إنما هي عملية متعلقة بمستوى الطموح عند أفراد مؤسسة ما، فصعوبة الموقف من جهة وقدرة أفراد المؤسسة من جهة أخرى، ينظمان مستوى طموح الأفراد إلى حد كبير فيرفع النجاح من هذا المستوى ويخفض الفشل منه، وبذلك فإن مستوى الطموح يقوم بعمل المنظم، والمخفف لتأثير الفشل وحماية (الأنا) من الإحباط، لا سيما إذا كان هذا المستوى من الطموح متناسبا مع قدرات أفراد تلك المؤسسة (الصريرة، 2001).

ويرى الباحث ان من أهم العوامل التي تواجه التنمية الشاملة في العديد من الهيئات، غياب النظرة المستقبلية، وعدم وجود رؤية لدى القيادات المحلية، وعدم إدراك البيئة المحيطة لدى هؤلاء، يحول دون توفر الانتماء وبالتالي إمكانية بلورة رؤية مستقبلية، الأهداف التي تسعى الهيئة لتحقيقها، وهنا تصبح عملية التنمية صعبة، وغير ممكنة، فالإدراك المحدود لا يمكن أن ينبثق عنه إبداع أو ابتكار.

ومن المهم هنا التوضيح، أن عملية التنمية ليست مجرد برامج وسياسات تضعها الهيئة المحلية، أو السلطة المركزية فقط، ولكنها عملية مستمرة Process مرتبطة بالوجود الإنساني وبنشأة المجتمعات البشرية. كما أن وعي وإدراك المجتمع المحلي هو الذي يحدد حركة واتجاه التنمية. وكلما كانت الهيئة المحلية أكثر قربا من المواطنين، كلما كان دورها أكثر تأثيرا وفاعلية على عملية التنمية، وكلما كانت الهيئة المحلية تسيطر على عدد أكبر من الموارد والإمكانيات، كلما كانت أكثر مقدرة على قيادة عملية التنمية بشكل فاعل ومؤثر، فهناك العديد من الهيئات التي تطورت اقتصاديا واجتماعيا وخدماتيا أكثر بكثير من جاراتها الأخرى في نفس المحافظة الواحدة، وهذا كله يعود إلى وجود رئيس وأعضاء هيئات محلية أصحاب رؤية، قادرين على التطور والبناء، واستغلال الفرص المتاحة، أكثر من غيرهم، من الرؤساء وأمثلة على ذلك رئيس بلدية نابلس في فلسطين، ورئيس بلدية الزرقاء في الأردن، ومحافظة الإسكندرية في مصر، ورئيس بلدية باريس السيد آلن ديل، ورئيس بلدية ريودي جانيرو في البرازيل (Ronald،2004).

### ٣.٩.٢. معوقات الطموحات التنموية في فلسطين:

حينما تطرح قضية التنمية في فلسطين بشكل عام يتبادر إلى الذهن الهوة الواسعة بين الطموحات التنموية لدى الشعب الفلسطيني وبين المعوقات التي تحول دون تحقق هذه الطموحات .. ولكن على الرغم من الرؤية الحقيقية للأوضاع الراهنة يتحتم على هذا الشعب الإسهام ولو بقدر محدود في تضيق تلك الهوة انطلاقا من الإيمان بإمكانياته وقدراته كفلسطينيين، وبالتالي التغلب على تلك المعوقات من أجل تحقيق التنمية المطلوبة والارتقاء بالحياة الاجتماعية إلى مستوى أعلى وفق مبدأ الاعتماد على الذات في إطار التشبيك والتكامل وهذه مسؤولية كافة القوى والمؤسسات والأفراد.

إن للطموحات التنموية في فلسطين معوقات وتحديات عدة شأن مختلف البلدان النامية، إلا أن لفلسطين فرادتها فيما يخص هذه المعوقات، فالشعب الفلسطيني يكاد يكون الشعب الوحيد الذي يواجه الآن تحدي الاستعمار الاستيطاني، وتنقسم معوقات وتحديات التنمية في فلسطين إلى قسمين:

- تحديات ومعوقات موروثة: ورثتها السلطة الوطنية الفلسطينية عن الإدارات وسلطات الحكم السابقة التي توالى على فلسطين، وأهمها فترة الاحتلال الإسرائيلي منذ العام 1967 والتي لا تزال قائمة لغاية الآن، تتلخص هذه التحديات فيما يلي:

- الأنظمة والقوانين: والتي فرضت واقعا لا بد من التعامل معه، حيث نجد أن قانون الأراضي العثماني فد فرض واقعا خاصا بملكية الأراضي وتقسيمها ( ملك، وقف، ميري، متروكة، موات)، إضافة إلى قوانين البناء السارية المفعول والمستمدة من قوانين الانتداب البريطاني، وكذلك الأوامر والقوانين العسكرية الإسرائيلية وما نشأ عنا من واقع الأرض.
- العوامل السياسية: يتأثر نظام الإدارة المحلية بشكل عام باعتباره نظاما فرعيا للنظام السياسي بالعوامل السياسية السائدة، لهذا يصعب قيام إدارة محلية ديمقراطية في دولة لا تمارس الديمقراطية على المستوى المركزي.
- تسوية الأراضي: حيث أن لهذا الموضوع أهمية خاصة في أعمال التخطيط والتنظيم كون غياب التسوية يضعف من القدرة في السيطرة على الأرض، وذلك لعدم توفر المعلومات اللازمة عن ملكية الأرض، وبالتالي عدم القدرة على إنتاج الخرائط اللازمة لعمل المخططات الهيكلية والعمرانية، ولعل عدم إجراء أعمال التسوية على 70% من أراضي الضفة الغربية كان وما يزال أحد العوامل التي تساعد في مصادرة الأراضي وبناء المستعمرات الإسرائيلية وشق الطرق الالتفافية لربط هذه المستعمرات من جهة، وأيضا إحداث النزاعات في الملكية وإعاقة عملية التخطيط والتنمية من جهة أخرى.

- المخططات السابقة: حيث قامت دائرة التخطيط المركزية التابعة للإدارة العسكرية الإسرائيلية بإعداد مخططات هيكلية جزئية، تم من خلالها وضع حدود ضيقة للمناطق المسموح البناء فيها لجميع القرى الفلسطينية في الضفة الغربية، وما يزال عدد كبير من هذه المخططات سارية المفعول لغاية الآن في ظل غياب أي مخططات هيكلية بديلة.

- تحديات في فترة السلطة الفلسطينية: هناك معوقات داخلية، ومعوقات خارجية، ولكل منهما تأثيره على سير العملية التنموية والنشاط الاقتصادي العام في فلسطين، وهي على النحو الآتي:

- المعوقات الداخلية

من هذه المعوقات ما هو تلقائي: حيث إن مساحة الأرض في فلسطين بطبيعتها مساحة صغيرة قياساً بالدول الأخرى، إضافة إلى أن الجزء الأكبر من فلسطين خاضع لسلطة الاحتلال الإسرائيلي، والذي يمنع سير عملية التنمية الفلسطينية بشكل مستقل وناجح، كما أن فلسطين بها ندرة في الموارد الطبيعية، فهي لا تملك معادن كالذهب والحديد وغيرها من المعادن ذات القيمة الاقتصادية التي تسهم في دعم الوضع الاقتصادي، وتعاني أيضاً من نقص في كمية المياه ومصادرها، بما يسبب أزمة لدى المزارعين الفلسطينيين، ويقلل من النشاط الزراعي، كما أن رؤوس الأموال الفلسطينية نفسها أصبحت لا تُقدم على مشروعات استثمارية بحكم الظروف المحيطة، والغير مشجعة من ناحية، ومن ناحية أخرى، فإن العدد الكبير للهيئات المحلية، تعتبر مشكلة كبيرة لدرجة أنها تؤثر على فكرة الحكم المحلي وجوهره، بالإضافة للكثافة السكانية المتزايدة في أعداد الشعب الفلسطيني تشكل عبئاً على سير عملية التنمية، خاصة في ظل النقص في الاستثمار المحلي والأجنبي.

#### ○ المعوقات الخارجية

أهم هذه المعوقات على الإطلاق هو الاحتلال الإسرائيلي، وآثار ممارساته ضد الشعب الفلسطيني، حيث إن ممارسات الاحتلال الإسرائيلي تركزت على هدم كل ما يمكن أن يساعد في تنمية الظروف الحياتية، أو تحسين مستوى معيشة الفلسطينيين، ولعب الاحتلال الدور الأكبر على مدار عدة عقود في خلق جميع المعوقات في طريق تحقيق تنمية مستدامة في فلسطين، فقد واجه الاقتصاد الفلسطيني سياسات إسرائيلية متعددة، ترمي إلى تدمير أي نجاح يحققه، بالإضافة إلى تردد العديد من الجهات التمويلية عن دعم الهيئات المحلية لعدم وضوح مستقبل السلطة الوطنية الفلسطينية بسبب الفصل بين الضفة والقطاع والقدس، وغياب الرؤية الوطنية على مستوى مواجهة سياسة المحتل في تعميق هذا الواقع من خلال الحصار العسكري المفروض من قبل الاحتلال والإجراءات القمعية التي تمارس ضد المواطنين وأعضاء مجالس الهيئات المحلية الأمر الذي يعيق عمل الهيئات المحلية.

## ١٠.٢ الدراسات السابقة

من خلال مراجعة الدراسات السابقة لاحظ الباحث من أن الموضوعين الرئيسيين (تقديم الخدمات والطموحات التنموية) من قبل الهيئات المحلية، لم يلق الاهتمام الكافي من جانب معظم الباحثين سواء على المستوى المحلي أو الإقليمي، إذ كان التركيز في مجمله على مناقشة مفاهيم الإدارة المحلية وعلاقتها القانونية مع الدولة، وعلاقة جودة الخدمات التي تقدمها ورضا المستفيدين، ولما كانت هذه الدراسة معنية بالعلاقة ما بين تقديم الخدمات والطموحات التنموية، كان لا بد للباحث من استعراض بعض الدراسات السابقة ذات العلاقة غير المباشرة مع فكرة موضوع الدراسة، وما توصلت إليه من نتائج وتوصيات، للتعرف على نقاط الالتقاء والخلاف بينها وبين هذه الدراسة، وهي على النحو الآتي:

أجرى (يونس، 2007) دراسة بعنوان واقع المنظمات النسوية العاملة في شمال الضفة الغربية وطموحاتها المستقبلية" وقد هدفت بشكل أساسي إلى التعرف على واقع المنظمات النسوية العاملة في شمال الضفة الغربية وطموحاتها المستقبلية، وقد توصلت الدراسة إلى نتائج أهمها: إن هناك اختلاف في نشاطات وبرامج المنظمات النسوية التي تقدمها للفئات المستهدفة، من برامج تثقيفية وتدريبية ونشاطات الطفولة نتيجة التباين في عملها، وبالتالي تحقيق أهدافها، لكن لم تسلم هذه المنظمات من قصور في أداء أعمالها من خلال عدم انسجام خططها وأهدافها مع الواقع الذي بنيت عليه، نتيجة الصعوبات السياسية والاجتماعية التي تهيمن على المجتمع الفلسطيني، وكذلك بسبب اعتمادها على التمويل الأجنبي.

وخرجت هذه الدراسة بمجموعة من التوصيات كان أهمها: الاعتماد على التمويل الذاتي من خلال دعمها لمشاريع إنتاجية مدرة للدخل، والتنسيق بين تلك المنظمات بعضها مع بعضو ومع منظمات المجتمع المدني ككل، ودعوتها لتبني استراتيجيات تنموية واضحة ومحددة، تراعي إمكانيات وأولويات المستفيدين، وإتباع المنهج الديمقراطي في إعادة بناء هيكليتها، مما يمكن من تحقيق تنمية مجتمعية شاملة.

وأجرت (ابوعياش، 2006) دراسة بعنوان "العلاقة بين جودة خدمات البلديات ورضا المستفيدين في بلديات جنوب الضفة الغربية الخليل وبيت لحم"، والتي هدفت إلى التعرف على مستوى جودة الخدمات التي تقدمها تلك البلديات من قبل عينة عشوائية من المستفيدين وكذلك مدراء تلك البلديات من خلال تأثير بعض المتغيرات والصفات الشخصية على اتجاهاتهم نحو مستوى تطبيق إدارة الجودة الشاملة، حيث أظهرت نتائج الدراسة أن مستوى تطبيق إدارة الجودة الشاملة في بلديات جنوب الضفة من وجهة نظر الإداريين كانت متوسطة في حين كانت درجة الرضا لدى المستفيدين كان دون المتوسط، كما أظهرت النتائج عدم وجود فروق جوهرية على المجال الكلي في اتجاهات المستفيدين نحو مستوى جودة الخدمات التي تقدمها البلديات تعزى لمتغيرات (الجنس، العمر، الحالة الاجتماعية، الدخل الشهري، وتصنيف البلدية) بينما توجد فروق معنوية في المجال الكلي تعزى لمتغيرات المؤهل العلمي والمحافظة)، كما أشارت النتائج التي توصلت إليها الباحثة إلى وجود علاقة طردية بين مستوى جودة الخدمات التي تقدمها البلديات ودرجة رضا المستفيدين عنها، بحيث كلما زادت جودة الخدمات زادت درجة رضا المستفيدين والعكس صحيح.

وعلى ضوء النتائج التي توصلت إليها الدراسة فقد تقدمت الباحثة بمجموعة من التوصيات تهدف إلى تحسين جودة خدمات البلديات ورفع درجة الرضا عنها، من أهمها: العمل الجاد على تبني وتطبيق مفهوم إدارة الجودة الشاملة لتقديم خدمات ذات جودة توافق توقعات المستفيدين، كما قدمت الباحثة الكثير من التوصيات المتعلقة بكل خدمة على حدة وذلك من أجل رفع مستواه، وبالتالي رفع درجة رضا المستفيدين عنها.

كما أجرى (الردايدة، 2006) دراسة بعنوان "مدى ممارسة التخطيط الاستراتيجي في الحكم المحلي الفلسطيني ومعرفة المعوقات والصعوبات التي تواجهه"، هدفت إلى التعرف على مدى ممارسة التخطيط الاستراتيجي في الحكم المحلي ومعرفة المعوقات والصعوبات التي تواجهه، أجريت هذه الدراسة على رؤساء بلديات الضفة الغربية المصنفة (أ، ب) ورؤساء مجالس الخدمات المشتركة للتخطيط والتطوير، حيث أظهرت نتائج هذه الدراسة أن غالبية المبحوثين يؤكدون وبالمستوى

المتوسط إدراكهم وإمامهم بمتطلبات وآليات التخطيط الاستراتيجي من خلال إدراكهم لمفهوم التخطيط الاستراتيجي والتعامل مع القوى البشرية أي المشاركة الاجتماعية، وإدراك المبحوثين للتعامل مع الموارد المالية والمادية والحفاظ على البيئة بما يتناسب مع قواعد التخطيط الاستراتيجي وأهمية القوانين والأنظمة، كما أكد غالبيتهم على التأثير السلبي لنقص التكنولوجيا (قواعد البيانات) وكذلك الأوضاع السياسية والاقتصادية والمفاهيم الاجتماعية السائدة والدعم الأجنبي المشروط على عملية التخطيط الاستراتيجي، وقد قدم الباحث عددا من التوصيات أبرزها: إعادة صياغة رسالة الحكم المحلي الفلسطيني لتكون أكثر وضوحا وضرورة تطوير وتعديل قانون الهيئات المحلية الفلسطينية رقم (1) لعام 1997، والتركيز على زيادة الكوادر واللجان المتخصصة في التخطيط الاستراتيجي وتكثيف البرامج التدريبية لكافة مستويات العاملين في الحكم المحلي الفلسطيني في التخطيط بشكل عام، والتخطيط الاستراتيجي بشكل خاص، وزيادة الوعي البيئي، وتكثيف الاجتماعات واللقاءات الاستشارية مع الجمهور، وتعظيم المشاركة المجتمعية والتأثير في الحياة السياسية للمساهمة في الوصول إلى الاستقرار السياسي وتطوير البنية التحتية اللازمة لتطوير الاقتصاد الفلسطيني، وإيجاد الطرق المناسبة للاعتماد على الموارد الذاتية وليس البقاء رهينة الدعم الأجنبي، والإسراع في اعتماد هيكلين موحدة للبلديات والمجالس المشتركة، وتطوير نظام الأبنية الفلسطينية بما يتناسب مع المتطلبات المستقبلية التي تحفظ حقوق الأجيال المستقبلية.

وجاءت دراسة (أبو كرش، 2006) بعنوان "ظروف المدن والمناطق الصناعية في فلسطين واقع وطموحات"، استهدفت الدراسة التعرف على ظروف المدن والمناطق الصناعية الفلسطينية وتناولت أوضاعها من حيث هيكلتها الحالية والمشاكل التي تعترضها، والسياسة العامة تجاهها، بهدف الإسهام في تقييم أداء هذه المدن والمناطق الصناعية والوصول إلى مقترحات لتطوير أدائها، ومن أهم النتائج التي توصلت إليها الدراسة: إن البيئة بشكل عام لا تزال غير مهيأة تماما لاستغلال المدن والمناطق الصناعية الفلسطينية بالكامل، وتحتاج المدن والمناطق الصناعية إلى استكمال البنية التحتية وبخاصة تطور وبناء شبكات الانترنت وشبكات الكهرباء والمياه والصرف الصحي، وتبين من خلال هذه الدراسة أن المناطق الصناعية المؤهلة هي أي منطقة تم اعتمادها من قبل حكومة الولايات المتحدة الأمريكية وتم تسميتها من قبل السلطات المحلية كمنطقة يسمح للبضائع المنتجة فيها دخول سوق الولايات المتحدة دون رسوم جمركية وضرائب ودون اشتراط تحقيق منفعة متبادلة ودون وجود حد أعلى للحصص أو السوق. كما تمثل المنطقة الصناعية المؤهلة فرصة غير مسبوقه للتمتع بنفاذ غير خاضع للضرائب والجمارك في الأسواق الأمريكية مما يجعل البضائع المؤهلة أكثر تنافسية من حيث السعر، كما أنها توفر مع المستثمر ما نسبته 15% - 35% من تكاليف المواد الخام.

وبناء على نتائج الدراسة تم صياغة بعض التوصيات والاقتراحات من أهمها: تشكيل لجنة خبراء بإشراف وزارة الصناعة أو هيئة المدن لوضع ما يلزم من مفاهيم وسياسات وإجراءات وقواعد عمل توضح بدقة هياكل المدن والمناطق الصناعية وخدماتها لتداخل هذه المفاهيم وعدم وضوحها بدقة، ووضع استراتيجيات لتطوير المدن والمناطق الصناعية لدعم التنمية.

أما دراسة ( عوض، 2006) بعنوان " إدارة الصراع التنظيمي في بلديات محافظة الخليل وبيت لحم وأثره في الأداء المؤسسي"، إذ هدفت الدراسة الى التعرف على واقع ادارة الصراع في البلديات في محافظات الجنوب من حيث أهم أسبابه وبالتالي تأثيره على أداء هذه البلديات من قبل رؤسائها وأعضائها وانعكاس ذلك على الأداء المؤسسي لبلدياتهم، من خلال فحص أثر بعض المتغيرات كالجنس والعمر والمؤهل العلمي والخبرة، في أساليب ادارة الصراع عند ادارات تلك البلديات، واعتمد الباحث في دراسته المنهج الوصفي التحليلي، إذ استخدم الاستبانة كأداة لجمع البيانات ذات العلاقة، حيث وزعت على عينة الدراسة، بالإضافة الى المقابلات الاشخصية وأخذ الملاحظات.

وبناء على الاستنتاجات التي توصلت اليها الدراسة، تبين أن هناك صراعا ما بين البلديات وكل من المستفيدين، الموظفين، البلديات فيما بينها، صراع فيما بين أعضاء البلدية الواحدة وصراع مع وزارة الحكم المحلي، إذ تتلخص أسباب هذا الصراع في الأوضاع الاقتصادية السيئة والظروف السياسية والفلتان الأمني وغياب القانون والنظام وغياب الهيكليات الادارية في البلديات، وبناء على تلك الاستنتاجات قام الباحث بتقديم مجموعة من التوصيات والمقترحات بهدف ادارة أنجح لادارة الصراع من منطلق اقامة علاقة تكاملية مبنية على التعاون وتعديا في مواد القانون التي ترى فيها البلديات اجحافا بصلاحياتها لتعزيز اللامركزية الادارية وبالتالي الاستقلال المالي والاداري والابتعاد عن الحزبية والعشائرية، والتعامل مع الصراعات بصورة موضوعية.

وفي دراسة (الطعامنه، 2005) بعنوان "الحكم المحلي في الوطن العربي واتجاهات التطوير"، حيث هدفت هذه الدراسة إلى الوقوف على واقع الحكم المحلي في الدول العربية وطرح بعض الاتجاهات المعاصرة في نظم الحكم المحلي، من خلال استخدام منهج المراجعة التاريخية والمنهج الوصفي والتحليلي، وقد توصلت الدراسة إلى مجموعة من النتائج من أهمها: عدم وجود قانون واحد في الدول العربية يحكم عمل وممارسات إدارات الحكم المحلي وان القوانين المختلفة لتلك الدول قديمة، وحتى في وجود تعديلات فإنها لا تعكس جوهر الحكم المحلي أو تسهم في منح الوحدات المحلية

مزيد من الاستقلالية واللامركزية، كما بينت الدراسة أن المستويات المحلية في البناء التنظيمي للحكم المحلي لا تعد وحدات حكم محلي لعدم توافر المقومات والعناصر اللازمة لذلك. إذ أن طريقة تشكيل هذه المجالس تتم عن طريقة التعيين لرؤسائها وأعضائها مما يفقدها الاستقلالية عن السلطة التنفيذية في العاصمة، وبأن اختصاصات المجالس المحلية في معظم الدول العربية مقصورة على الخدمات التقليدية، فقد وجد أنها تنحصر في الرقابة أو الإشراف على الخدمات الهامشية مصادقة الحكومة المركزية على معظم هذه القرارات، كما كشفت الدراسة على تباين أساليب التمويل المحلي للمحليات في الدول العربية، بحيث تجدها في معظم دول الخليج تعتمد بصورة شبه كاملة على الحكومة المركزية، أما التمويل في الدول العربية الأخرى فتجده محدود المصادر، كما أن الوحدات المحلية لا تتمكن من الحصول على قروض أو الاحتفاظ باحتياطي من المال لمجابهة أية ظروف تطرأ عليها، لأن القوانين لا تسمح بذلك، وعن علاقة الوحدات المحلية بالحكومة المركزية والرقابة على المحليات فهي تختلف من دولة لأخرى، فإما أن تكون تبنت النظام الفرنسي أو النظام البريطاني، مع درجة أقل من الاستقلالية وحرية العمل بما يتفق مع الظروف المحلية، وان الحكومة المركزية في معظم الدول العربية تقوم باستحداث الوحدات المحلية والرقابة المركزية على أعمال المجالس المحلية وحلها.

كذلك قدم (أبو فاشة، 2005) دراسة بعنوان "تقييم برامج المنظمات النسوية الفلسطينية في الضفة الغربية"، هدفت الدراسة إلى تقييم برامج المنظمات النسوية الفلسطينية في الضفة الغربية وكذلك على أهم الجوانب التنظيمية ومقارنتها مع ما تتبناه من أهداف وما تطرحه من برامج، وقد اشتملت الدراسة على أربعة فصول متكاملة، تناولت جانباً نظرياً يعالج فيه مراحل التطور التاريخي، التي مرت به المنظمات النسوية الفلسطينية، ومدى تأثير المتغيرات السياسية والاجتماعية والاقتصادية عليها، وتم جمع المعلومات الأولية من خلال استبيان على عينة قصديه، من المنظمات النسوية.

وقد توصلت الدراسة، إلى وجود تصور في أداء هذه المنظمات، كالاختلاف بين أهدافها وبرامجها، فالأهداف تعكس طموح المنظمات النسوية، فيما تقف محدودية مواردها المالية والمعوقات الداخلية والخارجة لعملها، حائلاً دون تقديم برامجها لتحقيق أهدافه المستقبلية، كذلك تمسك معظم المنظمات النسوية على دورها التقليدي، مما تسبب بإضعاف فاعليتها في تحقيق التغيرات التنموية المطلوبة، خصوصاً تلك المتعلقة بتمكين النساء من ممارسة دورهن الاقتصادي والاجتماعي والسياسي، وقد تم استخلاص مجموعة من التوصيات، التي تؤدي إلى زيادة نشاط المنظمة، أهمها تفعيل التنسيق بين المنظمات النسوية، لحشد الإمكانيات والجهود، لتحقيق التغيرات المنشودة بشكل تراكمي، من خلال تبني خطط عمل تنموية، وعملية واضحة، تراعي إمكانيات المنظمات، وأولويات المجتمع

الفلسطيني، وضرورة إعادة المنظمات النظر في صياغتها لأهدافها وتحديد احتياجاتها لعملها، وبرامجها وآلياتها التنظيمية والإدارية، معتمدة على التخطيط والشفافية.

كذلك أجرى (الحوامدة، 2001) دراسة ميدانية هدفت إلى استطلاع آراء أعضاء المجالس التنفيذية في محافظات الجنوب في المملكة العربية السعودية حول فعالية المجالس التنفيذية في تحقيق أهداف التنمية المحلية والعوامل المؤثرة فيها، من خلال بعض المتغيرات مثل العمر، المؤهل العلمي، الخبرة، طبيعة العمل، حيث تم تحليلها إحصائياً، وقد توصلت الدراسة إلى عدد من النتائج أهمها:

إن جزءاً كبيراً من أفراد مجتمع الدراسة يعتقدون أن المجالس التنفيذية فعالة في تحقيق أهداف التنمية المحلية، في مجالات معينة هي الخدمات العامة والخدمات البيئية والسياحية، وكذلك وجود علاقة طردية (إيجابية) ذات دلالة إحصائية بين كل من متغيرات: العمر، المؤهل العلمي، الخبرة وفعالية هذه المجالس، وبعض العوامل المؤثرة فيه مثل (نظام انعقاد الجلسات، وأسلوب اتخاذ القرارات، والموارد المالية المتاحة، وتفرغ أعضاء المجالس)، في حين لا توجد أية علاقة بين حجم المجلس وفعاليتيه، وأوصت الدراسة بمجموعة من التوصيات أهمها: تعزيز التعاون والتنسيق فيما بين المجالس التنفيذية وبعض الوزارات ذات العلاقة بما يكفل وضع خطط إستراتيجية على أسس علمية تتناسب مع التطلعات المستقبلية، وبالتالي تطوير وبناء المجتمعات، وكذلك ضرورة تحسين القدرات المالية للمجالس التنفيذية لتحقيق أهدافها التنموية.

أما دراسة (ألسماحي، 2001) بعنوان "دور مجالس المناطق في المملكة العربية السعودية في تحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية بمختلف مناطق المملكة من وجهة نظر أعضائها"، هدفت إلى التعرف على دور تلك المجالس في تحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية من خلال أنشطتها والمتغيرات المؤثرة فيها، على اعتباره أن تجربة مجالس المناطق ممارسة ديمقراطية صحيحة توافق تأسيسها مع صدور أنظمة الحكم والشورى كوسيلة رئيسية من وسائل تنمية المجتمع، وفي ختام هذه الدراسة قدم الباحث شرحاً لأهم التوصيات التي يرى أن الأخذ بها سيؤدي لتفعيل دور مجالس المناطق في المملكة، من أهمها: ضرورة العمل على تبسيط الإجراءات وتطوير الأداء، لأن المجالس لا تزال تواجه كثيراً من المشكلات والصعاب المالية والإدارية والفنية نتيجة البيروقراطية التي تنتج عنها أجهزة الخدمة المدنية المركزية. وأن يتم إشراك أكبر عدد ممكن من المواطنين وبشكل خاص ذوي الرأي منهم والمتخصصين من الأكاديميين ورجال الأعمال من خلال تشكيل لجان لتلك المجالس، وضرورة التفكير في إعطاء المناطق الاستقلال المالي لكي تزيد قدرتها على رفع مستوى الأداء على الصعيد المحلي، وبأن اختصاصات مجالس المناطق متعددة ومتنوعة وليس

لها حدود واضحة بشكل دقيق، مما يستوجب العمل على تقوية البناء وزيادة الإمكانيات حتى تتناسب مع وظائفها واختصاصاتها. وإن من الأمور المهمة وذات الأولوية توفير قاعدة للمعلومات والبيانات، حول أوجه النشاطات المختلفة في المناطق والمحافظات، لتزويد أعضاء مجالس المناطق والقطاعات الحكومية والمستثمرين بقاعدة بيانات موثقة للاسترشاد بها في قراراتها.

وقدم (المعاني، 2000) دراسة بعنوان "دور الإدارة المحلية في تنمية المجتمع المحلي" تناول فيها مفهوم تنمية المجتمع المحلي، وأهداف التنمية المحلية، والمقومات الأساسية التي تمكن الإدارة المحلية من النهوض بدورها في تنمية مجتمعها المحلي، ومن هذه المقومات : أعضاء المجالس المحلية وحجم الوحدة المحلية وتنظيمها الإداري والقوانين والأنظمة والتمويل والمشاركة المجتمعية وعلاقة الإدارات المحلية فيما بينها من جهة وعلاقتها بالحكومة المركزية من جهة أخرى، وأشار إلى أنه لا بد من إحداث إصلاح لنظام الإدارة المحلية يكون مخططا له بشكل علمي مدروس ومتتاليا ليمشى مع طبيعة العصر المتميز بتسارع التغيير، وبالتالي مواكبة التطورات، بحيث تتمكن الإدارة المحلية من القيام بانجاز دورها التنموي المأمول، وقد أوضح أهم الأدوار التي يمكن أن تلعبها الإدارة المحلية في خدمة مجتمعاتها المحلية حيث تكمن في الدور الخدماتي والإنتاجي والتي تتمثل في المشروعات الأساسية الضرورية التي تشبع حاجات السكان والتي يمكن أن تدر دخلا، وكذلك الدور الاجتماعي والثقافي، ويتمثل في قيادة عملية التغيير نحو الأفضل وتخليص المجتمع من العادات والتقاليد السلبية والحد من مقاومة السكان للتغيير الإيجابي البناء، والدور الإداري والسياسي، ويتمثل في توفير الخدمة للمواطن ضمن مبادئ الكفاية والفاعلية وضمان مشاركة السكان وتوعيتهم، والدور البيئي والذي يتمثل في المحافظة على البيئة من كافة أنواع التلوث وتنظيمها حفاظا على الكائنات الحية، بما فيها الإنسان، على اعتبار أن التنمية قضية ذات أبعاد مختلفة: إدارية، واقتصادية، وسياسية، واجتماعية، وثقافية، وبيئية تستلزم تضافر الجهود الشعبية والرسمية ..، والإدارة المحلية بحكم قربها من السكان هي الأكثر مقدرة على تحقيق هذه الغاية، وقد خلص المعاني في دراسته على وضع نموذج يبين أهم المقومات الواجب توفرها للإدارة المحلية كمدخلات تضمن قيامها بدور فاعل في المجتمع مما ينعكس على المجتمع المحلي بمخرجات تنموية، تتمكن من النهوض بالمتطلبات المتزايدة ورفع مستوى الأداء.

كما قدم (مطالقة، 1999) دراسة بعنوان "مستوى رضا المواطنين عن جودة الخدمات المحلية التي تقدمها بلدية اربد"، وقد هدفت هذه الدراسة إلى معرفة مستوى رضا المواطنين عن جودة الخدمات المحلية التي تقدمها بلدية اربد بالنسبة لكل مجال من مجالات الدراسة، كما هدفت الدراسة إلى تقديم

نموذج مقترح لتطبيق إدارة الجودة الكلية في بلدية اربد من خلال العناصر الواجب تبنيها،  
والخطوات المقترحة عند البدء في التطبيق لإدارة الجودة الكلية.

من أهم نتائج هذه الدراسة: مستوى الرضا عن جودة مجمل الخدمات التي تقدمها بلدية اربد  
متوسطة حسب مقياس ليكرت، وجود فروق ذات دلالة إحصائية في مستوى الرضا العام عن جودة  
الخدمات الكلية التي تقدمها بلدية اربد تعزى لمتغيرات ( الجنس، العمر، المؤهل العلمي ).

كذلك قدم (العوامل والحنيطي، 1995) دراسة بعنوان " عملية تقييم أداء المجالس البلدية في الأردن"  
هدفت هذه الدراسة إلى تحليل واقع تقييم أداء المجالس البلدية في الأردن، وقد تطرقت هذه الدراسة  
إلى معايير أداء المجالس البلدية والجهات التي تحدها، والتي منها مدى الالتزام بالقوانين والأنظمة  
والسياسات العامة للدولة، كذلك القدرة على إشباع الحاجات والمحافظة عليها ومدى الترشيح في  
استخدام الأموال العامة والمصادر الأخرى في البلدية واستثمارها، ومنها كذلك مدى الرضا العام  
للمواطنين عن المشاريع الخدمية والإنتاجية الفاعلة، كما تحدثت عن الرقابة على أداء المجالس  
البلدية في الأردن وقد خرجت هذه الدراسة ببعض التوصيات منها: ضرورة تحسين القدرات المالية  
للمجالس المحلية من خلال المشاريع الإنتاجية ومتابعة تحصيل المستحقات المالية على المكلفين  
والتأكيد على مبدأ الرشد في القرارات المالية الاستثمارية، وتحديث التشريعات البلدية والعمل على  
تطويرها لمواكبة المستجدات الاقتصادية والإدارية والاجتماعية والسياسية، وزيادة التفاعل والتعاون  
والمشاركة في الشؤون المحلية بين المجالس البلدية خصوصا المتجاورة منها وبين الوزارات ذات  
الصلة بالمجالس البلدية. بالإضافة إلى إعادة هيكلة المجالس المحلية وضرورة تجميع المجالس  
الصغيرة.

وقدم (أحمد وبطارسة، 1994) دراسة بعنوان "مستوى رضا المواطنين عن الخدمات العامة في  
الأردن" وقد هدفت هذه الدراسة إلى التعرف على آراء وانطباعات المواطنين حول الخدمات العامة  
التي تقدمها محافظتي العاصمة واربد، وقد توصلت الدراسة إلى عدم وجود فروق ذات دلالة  
إحصائية بين درجة الرضا عن الخدمات العامة، وبين متغير الجنس وأن درجة رضا سكان القرى  
عن الخدمات العامة أكثر من درجة رضا أقرانهم من سكان المدن، وأن درجة رضا سكان العاصمة  
أكثر من درجة أقرانهم من سكان محافظة اربد، كما توصلت هذه الدراسة أيضا إلى أن هناك فروق  
جوهرية في درجة الرضا عن الخدمات العامة بين المواطنين الذين يعملون في القطاع العام،  
والقطاع الخاص ولصالح الأول، ووجود علاقة عكسية بين درجة الرضا عن مستوى الخدمات  
العامة والتحصيّل الدراسي لأفراد عينة الدراسة، حيث أوصت الدراسة على ضرورة إنشاء أجهزة

متخصصة للتنظيم وطرق العمل في أجهزة البلديات خصوصا البلديات الكبرى، إضافة إلى توفير المناخ التنظيمي المناسب الذي يشجع على التعاون وتركيز الجهود من أجل تحقيق أهداف البلديات.

وفي دراسة (سرحان، 1993) التي كانت بعنوان "العلاقة بين مستوى الطموح والرضا المهني لدى طلبة كلية الخدمة الاجتماعية في جامعة حلوان"، وقد هدفت الدراسة إلى تحديد مستوى الطموح المهني للأخصائيين الاجتماعيين (مجتمع البحث) والعلاقة بمستوى درجة الرضا لديهم، من خلال بعض المتغيرات على كل من مستوى الطموح والرضا الوظيفي، وتحديد بعض العوامل التي تساهم في رفع مستوى الطموح المهني للأخصائيين الاجتماعيين، أما فيما يتعلق بالإجراءات المنهجية فقد اعتمدت هذه الدراسة على منهج المسح الاجتماعي بطريقة الحصر الشامل وهو ما يناسب موضوع البحث، وقد تم جمع المعلومات بواسطة مقياسين: المقياس الأول للطموح المهني من إعداد (كاميليا عبد الفتاح) ويتكون من (79) سؤالاً، والثاني مقياس الرضا المهني من إعداد (رأفت جلال) ويتكون من (60) فقرة تضم كل منها المجالات المكونة لمفهوم الرضا المهني، وطرحت على طلبة كلية الخدمة الاجتماعية في جامعة حلوان. حيث طرحت الدراسة فرضيات أهمها:

- لا توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين مستوى الطموح والرضا المهني للأخصائيين الاجتماعيين.

- لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية بين متوسطات درجات كل من الذكور والإناث من الأخصائيين الاجتماعيين على مقياسي مستوى الطموح والرضا المهني.

وقد توصلت الدراسة إلى مجموعة من النتائج أهمها: توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين متوسطات استجابات كل من الذكور والإناث إذ تبين أن مستوى الطموح لدى الذكور أعلى من الإناث، ووجود علاقة دالة بين مستوى الطموح والرضا المهني، وإن كانت توجد علاقة عكسية بين مستوى الطموح والرضا المهني لدى الذكور بينما توجد علاقة طردية بين مستوى الطموح والرضا المهني لدى الإناث.

وقد توصلت الدراسة إلى مجموعة من النتائج أهمها: توجد علاقة طردية (إيجابية) دالة إحصائية عند مستوى 0.01 بين الرضا الوظيفي ومستوى الطموح من خلال متغيرات: العمر المؤهل العلمي، الدخل.

وأجرى (الريدي، 1987) دراسة بعنوان "الدور الفعلي للوحدة المحلية في محافظة المنيا في تحقيق التنمية الريفية"، من وجهة نظر أعضاء تلك الوحدات، وهذه المحافظة إحدى محافظات جمهورية مصر العربية، استهدفت هذه الدراسة التعرف على الجهود والمشروعات التنموية التي حققها نظام الحكم المحلي، من خلال تقديم البرامج المحلية والخدمات، الأسلوب التكاملي في الإدارة التنموية. لمعرفة العوامل التي تؤثر سلبيا وإيجابيا على أداء نظام الحكم المحلي في التنمية الريفية وذلك من خلال التعرف على دوافع وخصائص أعضاء المجالس المحلية والتي تساعد على نجاح برامج التنمية المحلية، وتم اختيار عينة عشوائية من أعضاء المجالس المحلية في تلك المحافظة، حيث تم جمع البيانات عن طريق الاستبيان، كما استخدم في التحليل الإحصائي اختبار مربع كاي لاختبار معنوية العلاقة بين بعض المتغيرات مثل العمر والمؤهل العلمي،

ومن أهم النتائج التي أشارت إليها الدراسة: وجود فروق ذات دلالة إحصائية بين استجابات أعضاء الوحدات المحلية ومستوى الإفادة من الدورات التدريبية لتحقيق التنمية الريفية لأعضاء تلك الوحدات المحلية وكل من العمر والمؤهل العلمي، وكذلك وجود علاقة إيجابية بين مستوى الإفادة من الدورات التدريبية ومدى تحقيق التنمية الريفية، واتضح أن أهم مشكلات التنمية الريفية هي: عدم إشراك الريفيين في تخطيط برامج التنمية، انخفاض كفاءة القائمين على البرامج التنموية، تجاهل دور المرأة والشباب الريفي في مشروعات التنمية، عدم توفر التمويل الكافي، انخفاض الوعي التنموي.

أما دراسة (القريوتي، 1986)، والتي كانت بعنوان "الدور التنموي المطلوب من المجالس البلدية والقروية"، والتي تناولت الدور التنموي المطلوب من المجالس البلدية والقروية، بالإضافة إلى عوائق هذا الدور، حيث يتصور الباحث الدور المستقبلي للمجالس المحلية في الأردن من خلال القيام بالخدمات الأساسية والضرورية لمشروعات التنمية المحلية والوطنية، كشق الطرق والمواصلات والإسكان وتدريب القوى العاملة وكذلك المشاركة في إعداد خطط التنمية الزراعية والصناعية عن طريق توفير البيانات والمعلومات عن الحاجات والاقتراحات، وتنفيذ مشاريع التنمية التي تدخل ضمن مناطق حدودها.

وأما بخصوص العوائق كان أبرزها: صغر حجم الوحدات المحلية، وقلة الموارد المالية، وقدم التشريعات، وتواضع القدرات الفنية والإدارية، لذلك أكد الباحث على أهمية تجميع البلديات الصغرى القاصرة عن أداء الخدمات بكفاءة ببلديات كبرى وإيجاد صيغة أكثر عملية لجباية

مستحقات البلديات، وتحديد الحدود الدنيا من المؤهلات للمرشحين لرئاسة المجلس البلدية، والسماح للبلديات الكبيرة بالقيام بمشروعات إنتاجية.

كما أجرى (عساف، 1985) دراسة بعنوان "قواعد تطوير العمل المحلي واتجاهات تطبيقها في المملكة الأردنية الهاشمية"، حيث أشار إلى تميز موضوع الإدارة المحلية بقدر عال من الأهمية، بحكم ما يتصل به من مسائل سياسية واجتماعية وإدارية متعددة ومتشعبة من جهة، وما يثيره من قضايا تظل مثار خلاف بين المنظمين أنفسهم أو بين الباحثين أو أرباب الحكم وجهات التنفيذ من جهة أخرى، إذ لخص تلك المسائل والقضايا والخلاف من خلال محورين رئيسيين ومتكاملين ومتداخلين هما:

محور التنظيم العام للإدارة المحلية من حيث تشكيل الهيئات أو اختصاصاتها أو علاقاتها، ومحور عمل الهيئات المحلية وسعيها لتحقيق قدر من التطور الذاتي من جهة والقيام بدور مهم في عملية التنمية المجتمعية من جهة أخرى، حيث ركز الباحث (عساف) على المحور الثاني في دراسته لبحث أهم القواعد اللازمة للارتقاء به من خلال التركيز على قواعد معينة أهمها: قاعدة العمل المنتج للهيئات المحلية بحيث لا تتعارض مع مساعي الإنتاج الوطني ومخططاته، وقاعدة العمل المشترك من خلال قيام تلك الهيئات كل حسب طاقتها بالتعاون المشترك مع الإدارة المركزية للقيام ببعض المهام وانجاز بعض المشروعات التي يكون لها مردود مشترك على جميع الأطراف، أو من خلال إشراك القطاع الخاص بانجاز المشاريع الأساسية التي يترتب عليها تحقيق مصالح متبادلة بين الأطراف.

وخلص (عساف) إلى أن غالبية المجالس البلدية والقروية في الأردن لم تتمكن من قيادة أية أعمال تطوعية ذات قيمة فعلية، بسبب: استمرار سيادة المفهوم القديم لدور المجالس المحلية، وعدم توفر القيادات المحلية القادرة على التأثير على المواطنين من حيث توعيتهم وتعميق التزامهم الوطني والاجتماعي، وعدم وجود الثقة اللازمة بين المواطنين والهيئات المحلية، وسيطرة العقلية الاتكالية على إدارة تلك الهيئات المحلية، علاوة على نقص الإمكانيات إزاء أي تقصير أو إهمال أو فشل.

وأوصى إلى أن تقوم المجالس المحلية بتبني برامج تعبوية تهدف إلى إنضاج العمل التطوعي وترشيد العلاقات بين المواطنين والهيئات المحلية، كما نوه إلى أن وظيفة الإدارة المحلية تبقى عاجزة عن مسايرة التطورات، إذا لم يتم تأهيلها بين حين وآخر.

وأجرت (النعيم، 1983) دراسة بعنوان: "العلاقة بين رضا المعلمات عن عملهن وبين مستوى الطموح لديهن"، وتحديد العناصر التي ترتبط بالرضا وعدم الرضا لدى معلمات المراحل الثلاث الابتدائية والمتوسطة والثانوية، للتعرف على العلاقة بين الرضا عن العمل لدى هؤلاء المعلمات وبين عوامل شخصية محددة مثل المؤهل العلمي ومدى الخدمة والعمر، وقد أثارت الدراسة عدة تساؤلات حاولت الإجابة عنها وهي: هل تختلف المعلمات بعضهن عن بعض في مستوى الرضا عن مهنة التدريس، وما طبيعة هذا التباين كما وكيفا، وهل يزداد رضا المعلمة عن عملها كلما زاد مستوى طموحها أو العكس؟ وهل للعوامل الشخصية مثل المؤهل العلمي ومدة الخدمة والعمر علاقة بمستوى رضا المعلمة عن مهنة التدريس؟

أما الإجراءات المنهجية للدراسة فقد استخدمت الباحثة منهج المسح الاجتماعي بالعينة، وقد تم جمع البيانات بواسطة الاستبيان من عينة بلغ حجمها (150) معلمة في مراحل التعليم الثلاث، توصلت الى مجموعة من النتائج الهامة من أبرزها، تختلف المعلمات بعضهن عن بعض في مستوى الرضا عن مهنة التعليم، حيث وجد أن معلمات المرحلة الابتدائية راضيات بدرجة أكبر عن مهنة التعليم مقارنة بمعلمات المرحلة المتوسطة، بدلالة إحصائية  $0.05$ ، ومعلمات المرحلة الثانوية بدلالة إحصائية عند  $0.01$ ، كما يختلف مستوى الطموح لدى المدرسة باختلاف المستوى إلي تدرس له وان الفرق في متوسط درجات مستوى الطموح بين معلمات المرحلة الابتدائية والمتوسطة ومعلمات المرحلة المتوسطة والثانوية له دلالة إحصائية عند  $0.01$ ، علما بأن معلمات المرحلة الابتدائية هن الحاصلات على متوسط أعلى من حيث مستوى الطموح، كما بينت الدراسة بأنه لا يوجد ارتباط موجب ذو دلالة بين الرضا عن العمل والعمر لمعلمات المرحلتين الابتدائية والمتوسطة، ولكنه ارتباط ليس له دلالة إحصائية، كلك عدم وجود ارتباط بين مدة الخدمة والرضا عن العمل لدى معلمات التعليم الابتدائي والمتوسط، بينما يوجد ارتباط سلبي ضعيف لدى معلمات التعليم الثانوي ولكن ها الارتباط في الحالات الثلاث ليست له دلالة إحصائية، كما بينت الدراسة بارتباط رضا المعلمة عن عملها بمستوى طموحها، فإذا زاد مستوى طموح المعلمة زاد رضاها عن عملها، أي أن العلاقة بينهما طردية وليست تامة.

دراسة (جاتا، 1998)، دراسة بعنوان تطور الحكومة المحلية في اليابان وتوجهات إصلاحها، هدفت هذه الدراسة إلى مراجعة نظم الحكومة المركزية والحكومة المحلية وأهمية الدور الذي تلعبه الحكومات المحلية اليابانية في رفع مستوى التنمية، من خلال الإصلاحات الإدارية الشاملة والمستمرة في مجالات اللامركزية، وذكر أن تحسين الكفاءة الإدارية يتطلب فحص وإعادة إحياء الأرياف اليابانية اجتماعيا واقتصاديا لتواكب عصر العولمة ولما يفرضه هذا العصر من ضرورة

الإصلاح الإداري والخروج من الأطر التقليدية للإدارة المحلية إلى أطر جديدة تتبنى طموحات تنموية، ونوه (جاتا) إلى وجود العديد من التحديات والصعوبات خاصة فيما يتعلق بالتمويل والعمل على تحويل المزيد من الاعتمادات المالية من الحكومة المركزية للحكومات المحلية، حيث على تطوير اللامركزية التي شكلت بموجب قانون اللامركزية الصادر في 1995، وتكونت من سبعة أعضاء اثنين من الأكاديميين بالإضافة إلى ممثلين لمجتمع إدارة الأعمال وعدد من المفكرين، وكان الهدف منها مراجعة نظم الحكومة المركزية والحكومات المحلية، وتقديم توصيات على أساس مبدأ تحويل السلطات للحكومة المحلية (الإدارة المحلية)، وإصلاح النظام المالي ودمج وحدات الحكومات المحلية وتدعيم قدرات الموظفين المحليين.

## ١١.٢ التعقيب على الدراسات السابقة

جميع الدراسات السابقة يظهر بوضوح أنها تلتقي مع الدراسة الحالية في التركيز على أهمية الإدارة للهيئات المحلية - بكافة تنظيماتها - في العملية التنموية، مع الدراسة الحالية في أوجه معينة، بينما قد لا تختلف معها إلا في جانب واحد وهو أن الدراسة الحالية حاولت التعرف على مستوى الطموحات التنموية لدى أعضاء مجالس الهيئات المحلية في محافظة رام الله والبيرة، وهل تتسجم والخدمات المقدمة، من وجهة نظر أعضائها بخلاف الغالبية من الدراسات السابقة التي تطرقت للإدارة المحلية ونشاطاتها من خلال وجهة نظر الآخر، كما أن الباحث استفاد من الدراسات السابقة في كيفية بناء أداة الدراسة، بالإضافة لتفسير النتائج التي توصلت إليها الدراسة الحالية، أما أوجه الاتفاق بين الدراسة الحالية والدراسات السابقة فيمكن إيضاحها فيما يأتي:

- التأكيد على أهمية الهيئات المحلية وأنها أسلوب من أساليب اللامركزية الإدارية وبالتالي ضرورة إصلاحها وتوسيعها، من خلال تشكيل لجان متخصصة في التخطيط الاستراتيجي، وهذا ما أكد عليه في دراسته كل من: (الردايدة، 2006)، (عوض، 2006)، وكذلك (أبو كرش، 2006).
- التأكيد على دور الهيئات المحلية في عملية التنمية على اعتبار أنها تحقق المشاركة المجتمعية في عملية التنمية الشاملة، وحلقة وصل ما بين الحكومة المركزية

- والمواطنين، فقد ذكر (الخولي ومصطفى، 1999): بأن من أهم مشكلات التنمية الريفية هي: عدم إشراك الريفيين في تخطيط برامج التنمية، وتجاهل دور المرأة والشباب في مشروعات التنمية، وانخفاض الوعي التنموي لدى المجتمع المحلي.
- الاعتراف بعجز الإدارة المحلية عن القيام بدورها المطلوب حاليا في التنمية وذلك نتيجة: نقص الإمكانيات البشرية والمادية، ومحدودية الصلاحيات، وهذا ما أوصى به (العوامل والحنيطي، 1995) بضرورة تحسين القدرات المالية من خلال المشاريع الإنتاجية ومتابعة تحصيل المستحقات المالية المترتبة على المكلفين.
  - ضرورة تطوير الإدارة المحلية لمواكبة عصر العولمة، فقد ركز (جاتا، 1998) على أهمية اصطلاحات النظم المحلية وحاجتها الماسة لنظام اللامركزي، كما أكد (السماحي، 2001) على ضرورة تبسيط إجراءات العمل وتطوير الأداء لأن مجالس المناطق لا تزال تواجه كثيرا من المشكلات والمصاعب الفنية والإدارية والمالية نتيجة البيروقراطية، وكذلك دراسة (العوامل والحنيطي 1998) من حيث تحديث التشريعات البلدية لمواكبة المستجدات والمتغيرات المتسارعة.

## الفصل الثالث

### منهجية الدراسة وإجراءاتها

يتناول هذا الفصل منهج البحث العلمي المستخدم في الدراسة، ويوضح مجتمع الدراسة الأصلي وعينتها، كما يتطرق لبناء أداة الدراسة ومتغيراتها المستقلة والتابعة، والإجراءات التي تم إتباعها للتحقق من صدقها وثباتها، ويبين أيضا كيفية تطبيق الدراسة ميدانيا، وأساليب المعالجة الإحصائية التي تم استخدامها في معالجة بيانات الدراسة المتعلقة باستجابات أفراد العينة على فقرات الاستبانة واختبار فرضياتها.

انطلاقاً من طبيعة الدراسة والمعلومات المراد الحصول عليها، فقد استخدم الباحث المنهج الوصفي التحليلي، الذي يعتمد على دراسة الظاهرة كما توجد في الواقع ويهتم بوصفها وصفاً دقيقاً ويعبر عنها تعبيراً كمياً، ليعطينا وصفاً رقمياً يوضح مقدار الظاهرة أو حجمها أو درجات ارتباطها مع الظواهر الأخرى، ومن ثم تحليلها وتفسيرها، ودراسة العلاقات السببية بين متغيرات الدراسة المستقلة والتابعة للوصول إلى استنتاجات تحدد الوسائل الملائمة وتحسين الواقع (العساف، 1989).

### ٢.٣ مجتمع الدراسة

تمثل المجتمع الأصلي للدراسة من جميع أعضاء مجالس الهيئات المحلية في محافظة رام الله والبيرة، والذي يبلغ عددهم ( 557 ) يشكلون (68) هيئة محلية ما بين (مجالس بلدية ومجالس قروية)، يشمل كافة الهيئات المحلية في محافظة رام الله والبيرة، حسب تصنيفاتها وسنة التأسيس وعدد السكان والمساحة الكلية لكل منها.

### ٣.٣ عينة الدراسة

قام الباحث باختيار عينة طبقية عشوائية شملت (397) عضواً من المجتمع الأصلي للدراسة، حسب متغير تصنيف الهيئات المحلية على النحو الآتي:

(14) مجلس بلدي من أصل (18) مجلس بلدي بلغ عدد الأعضاء فيها (154) عضواً.

(35) مجلس قروي من أصل (50) من المجالس القروية بلغ عدد الأعضاء فيها (243) عضواً.

أما الأعضاء ممن شملتهم العينة وتم توزيع استبانته الدراسة عليهم فقد بلغ ( 300 ) عضواً، تم استرداد (285) استبانته فقط، بالتالي أسقطت ( 15 ) استبانته، لم يتم استردادها، كما هو واضح في جدول (1.3).

جدول 1.3: العدد الإجمالي للهيئات المحلية في محافظة رام الله والبيرة والعينة التي شملتها الدراسة وعدد الاستبيانات المرسله والمستلمة والمفقودة

تصنيف الهيئات المحلية	عدد الهيئات	العينة	عدد الأعضاء	المرسل	المستلم	المفقود
-----------------------	-------------	--------	-------------	--------	---------	---------

2	18	20	23	2	2	A	مجالس بلدية
-	24	24	38	4	5	B	
3	23	26	50	4	6	C	
-	30	30	40	4	5	D	
10	190	200	243	35	50	مجالس قروية	
<b>15</b>	<b>285</b>	<b>300</b>	<b>394</b>	<b>49</b>	<b>68</b>	<b>المجموع</b>	

يتضح من الجدول (1.3) أن نسبة العينة الطبقيّة العشوائية لأعضاء الهيئات المحلية تشكل ما نسبته (72.3%) من المجموع الكلي ممن شملتهم الدراسة من أعضاء الهيئات المحلية في محافظة رام الله والبيرة، ويبين الجدول (2.3) توزيع أفراد عينة الدراسة التي شملتهم الدراسة، حسب المتغيرات المستقلة (الجنس، العمر، المؤهل العلمي، طبيعة العمل، تصنيف الهيئة).

جدول 2.3: توزيع أفراد عينة الدراسة حسب متغيرات الدراسة المستقلة: (الجنس، العمر، المؤهل العلمي، طبيعة العمل، تصنيف الهيئة).

المتغيرات		
<b>1 - الجنس</b>		
النسبة المئوية	العدد	
81.4	232	ذكور
18.6	53	إناث
<b>100%</b>	<b>285</b>	<b>المجموع</b>
<b>2 - العمر</b>		
النسبة المئوية	العدد	
5.6	16	أقل من 30 سنة
18.9	54	من 30 - 39 سنة
39.0	111	من 40 - 49 سنة
36.5	104	50 سنة فأكثر
<b>100%</b>	<b>285</b>	<b>المجموع</b>
<b>3 - المؤهل العلمي</b>		
النسبة المئوية	العدد	

21.4	61	ثانوية عامة فأقل
30.5	87	دبلوم / كلية مجتمع
32.6	93	بكالوريوس فقط
15.5	44	ماجستير فأعلى
<b>%100</b>	<b>285</b>	<b>المجموع</b>
<b>النسبة المئوية</b>	<b>العدد</b>	<b>4 - طبيعة العمل</b>
27.7	79	المجال الأكاديمي
16.1	46	المجال الإداري
46.0	131	المجال المهني
10.2	29	غير ذلك
<b>%100</b>	<b>285</b>	<b>المجموع</b>
<b>النسبة المئوية</b>	<b>العدد</b>	<b>5 - تصنيف الهيئة</b>
33.3	95	مجالس بلدية (A,B,C,D)
66.7	190	مجالس قروية
<b>%100</b>	<b>285</b>	<b>المجموع</b>

يتضح من خلال جدول (2.3) أن ما نسبته (81.4%) من عينة الدراسة هم من الذكور، في حين بلغت نسبة الإناث (18.6%) وهذه نتيجة منطقية، يفسر الباحث ذلك بأن السبب يعود إلى (الكوتة النسائية)، المحددة من قبل وزارة الحكم المحلي بخصوص الانتخابات.

أما فيما يتعلق بتوزيع أفراد العينة حسب متغير العمر يظهر الجدول أن النسبة الأكبر من أفراد العينة من ذوي الفئة العمرية أكثر من 40 عاما حيث بلغت النسبة (75.5%)، بينما كانت الفئة الأقل هم من ذوي الفئة العمرية (أقل من 30 عاما) إذ بلغت النسبة (5.6%) فقط.

وبالنسبة لتوزيع عينة الدراسة حسب المؤهل العلمي فيظهر الجدول أن النسبة المئوية الأكبر من أفراد العينة هي فئة حملة شهادة البكالوريوس حيث بلغت النسبة (32.6%) تتقارب مع فئة حملة شهادة الدبلوم/ كلية مجتمع حيث بلغت النسبة (30.5%)، أما بالنسبة لحملة شهادة الثانوية العامة فما دون وفئة حملة شهادة الدراسات العليا (ماجستير فأعلى)، بلغت النسبة لكل منهما على التوالي (21.4%)، (15.5%).

وبالنسبة لتوزيع أفراد عينة الدراسة حسب طبيعة العمل، يظهر من خلال الجدول أن النسب المئوية لعينة الدراسة متفاوتة، حيث تبين أن الأفراد الذين يعملون في المجال المهني الأعلى، حيث بلغت

النسبة (46%)، ومن ثم الأفراد الذين يعملون في المجال الأكاديمي بنسبة (27.7)، يليها الأفراد الذين يعملون في المجال الإداري بنسبة (16.1%)، وأخيرا الأفراد اللذين لا يعملون في مجال محدد إذ بلغت نسبتهم (10.2).

وبالنسبة لتوزيع أفراد عينة الدراسة حسب تصنيف الهيئة المحلية أظهرت النتائج أن نسبة المجالس القروية بلغت (66.7)، في حين بلغت نسبة المجالس البلدية (33.3%)، وهذا أمر طبيعي كون عدد المجالس القروية يفوق عدد المجالس البلدية في المحافظة، بسبب صغر حجم القرى التابعة للمحافظة بالنسبة لعدد السكان، على الرغم من أن عدد أعضاء المجالس البلدية يتراوح ما بين 9 - 15 عضوا. في حين يكون أعضاء المجالس القروية (9) أعضاء وفي بعض المجالس أقل من ذلك.

### 4.3 أدوات جمع بيانات الدراسة

لضمان الدقة والشمولية والمصدقية تم استخدام الأدوات والمصادر التالية:

#### ١.٤.٣. البيانات الأولية:

قام الباحث ببناء استبانة خاصة بعينة الدراسة لجمع البيانات على النحو الآتي:

#### • المتغيرات المستقلة:

- الجنس: مستويان (ذكر، أنثى).
- العمر: أربعة مستويات: ( أقل من 30 سنة، من 30 - 39 سنة، من 40 - 49 سنة، 50 سنة فأكثر).
- المؤهل العلمي: أربعة مستويات ( ثانوية عامة فأقل، دبلوم، بكالوريوس فقط، ماجستير فأعلى).
- طبيعة العمل: أربعة مستويات: (أكاديمي، إداري، مهني، غير ذلك).

○ تصنيف الهيئة: مستويان: (مجالس بلدية " A , B, C, D "، مجالس قروية).

● المتغير التابع:

- مستوى الخدمات التي تقدمها الهيئات المحلية في محافظة رام الله والبيرة.
- مدى الطموحات التنموية لدى الهيئات المحلية في محافظة رام الله والبيرة.

وقد جاءت الفقرات موزعة على مجالات الدراسة على النحو الآتي:

- المجال الإداري ( ويشتمل على 7 فقرات)
- المجال المالي / القانوني ( ويشتمل على 9 فقرات)
- المجال أخدماتي ( ويشتمل على 10 فقرات)
- مجال المشاريع التنموية ( ويشتمل على 5 فقرات)
- مجال المشاركة المجتمعية ( ويشتمل على 5 فقرات)

**2.4.3. البيانات الثانوية:**

توفر لدى الباحث بعض المصادر غير المنشورة تمثلت بأوراق عمل المؤتمرات وورش العمل والندوات، وبعض المعلومات من خلال الانترنت والمكتبات العامة.

**5.3 صدق أداة الدراسة وثباتها**

للتأكد من صدق الأداة قام الباحث بعرضها بصورتها الأولية على مجموعة من المحكمين من ذوي الاختصاص لتحكيمها والتأكد من صلاحية كل فقرة من حيث المجال التي وضعت من ضمنه، ملاحق: (1.3)، (2.3)، (3.3) ومدى دقة الصياغة وسلامة اللغة ووضوح المعنى، وبالتالي حذف أو نقل أية فقرة من مجال إلى مجال آخر، حيث تم حذف فقرتين من كل متغير من المتغيرات التابعة، فظهرت بصورتها النهائية على (72) فقرة فقط، ملحق (5.3).

وللتحقق من ثبات الاستبانة قام الباحث بحساب الدرجة الكلية لمعامل الثبات، لمقياسي الدراسة الخاص بمستوى الخدمات وكذلك مقياس مدى الطموحات التنموية حسب معادلة الثبات "كرونباخ

ألفاً"، وكانت الدرجة الكلية للمقياسين على التوالي ( 0.90)، (0.96)، وهذه النتيجة تشير إلى تمتع هذه الأداة بثبات يفى بأغراض الدراسة وهي موضحة في الجدول (2.3).

جدول (3.3): نتائج معامل الثبات لمجالات الدراسة لكل من تقديم الخدمات والطموحات التنموية .

المجالات	عدد فقرات تقديم الخدمات	عدد فقرات الطموحات التنموية	قيمة Alpha لتقديم الخدمات	قيمة Alpha للطموحات التنموية
المجال الإداري	7	7	0.83	0.91
المجال المالي / القانوني	9	9	0.71	0.82
المجال الخدماتي	10	10	0.71	0.83
مجال المشاريع التنموية	5	5	0.75	0.87
مجال المشاركة المجتمعية	5	5	0.74	0.85
<b>المجموع</b>	<b>36</b>	<b>36</b>	<b>0.90</b>	<b>0.96</b>

### 6.3. إجراءات الدراسة

بعد التأكد من صدق وثبات أداة الدراسة، وتحديد عينة الدراسة، قام الباحث بتوزيع ( 300 ) استبانته على أعضاء الهيئات المحلية التي شملتها عينة الدراسة، وذلك من خلال زيارة الباحث لمقار الهيئات في محافظة رام الله والبيرة، وتسليمها باليد لرؤساء تلك الهيئات أو أحد أعضائها، حيث استغرق توزيع وجمع هذه الاستبيانات من الوقت ما يقارب الشهرين، وكان ذلك في الفترة الواقعة من بداية آذار وحتى نهاية نيسان خلال الفصل الدراسي الثاني من العام الجامعي 2007/2008، وبلغ عدد الاستبيانات المستردة الصالحة والتي خضعت للتحليل الإحصائي (285) استبانته، اذ تبين أن هناك (15) استبانته لم يتم استردادها من مجموع الاستبيانات التي تم توزيعها.

ولحساب استجابات أفراد عينة الدراسة على فقرات المقياسين ( مستوى تقديم الخدمات ومدى الطموحات التنموية)، تم استخدام مقياس ليكرت الخماسي المعروف على صورته الخماسية (موافق بشدة، موافق، محايد، غير موافق، غير موافق بشدة) وأعطيت لها العلامات على الترتيب: (5،4،3،2،1) في حال كانت الإجابة على الفقرة سلبية.

### 7.3 المعالجة الإحصائية

بعد جمع الاستبيانات والتأكد من صلاحيتها للتحليل، قام الباحث بترميزها (إعطائها أرقاماً معينة)، وذلك تمهيداً لإدخال بياناتها إلى جهاز الحاسوب لإجراء المعالجات الإحصائية، حيث تم تحليل البيانات وفقاً لأسئلة الدراسة، من خلال استخدام الرزم الإحصائية في العلوم الاجتماعية SPSS (Statistical Package For Social Sciences)، وتمت معالجة البيانات الإحصائية بعدد من العمليات اللازمة على النحو الآتي:

معامل الثبات كرونباخ ألفا (Cronbach Alpha) للتأكد من ثبات أداة الدراسة، واستخراج الأعداد والنسب المئوية، والمتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لكل فقرة ولكل مجال من مجالات الاستبانة، للتعرف على آراء (استجابات) أفراد عينة الدراسة واختبار (t-test) لقياس التباين للمتغيرات الثنائية، وتحليل التباين الأحادي (One-Way ANOVA) للمتغيرات الأكثر من ثنائية وفي هذه الجزئية تم استخدام اختبار شيفيه (Scheffe) للفروق البعدية لقياس مصدر التباين، كما تم استخدام معامل ارتباط بيرسون (Pearson correlation). وحتى يتم تحديد كل من مستوى تقديم الخدمات ومدى الطموحات التنموية لدى الهيئات المحلية في محافظة رام الله والبيرة من وجهة نظر أفراد عينة الدراسة، فقد تم اعتماد الدرجات التالية:

متوسط حسابي (4.0 فأكثر) أو (80%) فأكثر يدل على درجة عالية جداً.

متوسط حسابي (3.5 – 3.99) أو (70-79.9%) يدل على درجة عالية.

متوسط حسابي (3.0 – 3.49) أو (60-69.9%) يدل على درجة متوسطة.

متوسط حسابي (2.5 – 2.99) أو (50-59.9%) يدل على درجة منخفضة.

متوسط حسابي (أقل من 2.5) أو (أقل من 50%) يدل على درجة منخفضة جداً.

## الفصل الرابع

### نتائج الدراسة

يتناول هذا الفصل عرضاً لنتائج الدراسة التي توصل إليها الباحث من وجهة نظر أفراد عينة الدراسة في الهيئات المحلية بمحافظة رام الله والبيرة، المتعلقة بتقديم الخدمات والطموحات التنموية، وبيان أثر متغيرات الدراسة المستقلة " الجنس، العمر، المؤهل العلمي، طبيعة العمل، تصنيف الهيئة المحلية "، وسوف يتم عرض النتائج وفقاً لأسئلة الدراسة وفرضياتها.

هل توجد علاقة ارتباطية بين تقديم الخدمات والطموحات التنموية لدى الهيئات المحلية في محافظة رام الله والبيرة من وجهة نظر أعضاء مجالس تلك الهيئات؟ اذ تم الإجابة عن هذا السؤال من خلال الفرضية الأولى.

#### ١.١.٤. نتائج الفرضية الأولى:

لا توجد علاقة ذات دلالة إحصائية عند المستوى ( $\alpha \leq 0.05$ ) بين متوسطات تقديم الخدمات ومتوسطات الطموحات التنموية لدى الهيئات المحلية في محافظة رام الله والبيرة من وجهة نظر أفراد عينة الدراسة.

لاختبار هذه الفرضية من حيث وجود علاقة ارتباطية بين تقديم الخدمات والطموحات التنموية، لدى استجابة أعضاء الهيئات المحلية في محافظة رام الله والبيرة أم لا، والتعرف على قوة واتجاه هذه العلاقة، قام الباحث بإيجاد قيمة معامل الارتباط " بيرسون " ما بين تقديم الخدمات والطموحات التنموية، كما تم التأكد فيما إذا كانت قيمة معامل بيرسون المحسوبة دالة إحصائياً عند مستوى الدلالة ( $\alpha \leq 0.05$ ) الجدول (1.4).

جدول 1.4: نتائج معامل ارتباط بيرسون بين تقديم الخدمات والطموحات التنموية

المتغيرات	العدد	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	قيمة معامل الارتباط (ر)	الدلالة الإحصائية
تقديم الخدمات	285	3.27	0.44	0.77	0.000
الطموحات التنموية	285	3.48	0.57		0.000

ونلاحظ من خلال القيم الواردة في الجدول (1.4) انه توجد علاقة ارتباطية موجبة وقوية (عالية)، وذات دلالة إحصائية عند المستوى ( $\alpha \leq 0.05$ )، بين واقع تقديم الخدمات والطموحات التنموية، حيث بلغت قيمة (ر) (0.77) وكانت دالة إحصائياً، بحيث كلما كان مستوى تقديم الخدمات عالي في تلك الهيئات كلما كان هناك تأثيراً إيجابياً على مدى الطموحات التنموية والعكس صحيح. وعليه ترفض الفرضية الصفرية الحادية عشرة، وتقبل الفرضية البديلة " توجد علاقة ذات دلالة إحصائية

عند المستوى ( $\alpha \leq 0.05$ ) بين متوسطات تقديم الخدمات ومتوسطات الطموحات التنموية لدى الهيئات المحلية في محافظة رام الله والبيرة من وجهة نظر أفراد عينة الدراسة.

#### ٢.٤ النتائج المتعلقة بالسؤال الثاني

ما درجة مستوى تقديم الخدمات لدى الهيئات المحلية في محافظة رام الله والبيرة من وجهة نظر أفراد عينة الدراسة؟

وللإجابة عن هذا السؤال تم استخراج المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لاستجابات أفراد عينة الدراسة على فقرات الجزء الثاني من الاستبانة (تقديم الخدمات) لدى الهيئات المحلية في محافظة رام الله والبيرة من وجهة نظر أفراد عينة الدراسة، على جميع فقرات الاستبانة ممثلة في خمسة مجالات: المجال الإداري والمجال المالي/ القانوني والمجال الخدماتي ومجال المشاريع التنموية ومجال المشاركة المجتمعية، إضافة إلى الدرجة الكلية.

وبين جدول (2.4) كل من المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لاستجابات أفراد عينة الدراسة على فقرات الاستبانة (الجزء الثاني) الخاص بتقديم الخدمات مرتبة تنازلياً وللمقياس الكلي (الدرجة الكلية)، حيث أظهرت نتائج الدراسة الخاصة بتقديم الخدمات والمتوسط الحسابي للمقياس الكلي (الدرجة الكلية) من وجهة نظر أفراد عينة الدراسة للهيئات المحلية في محافظة رام الله والبيرة أنها جاءت "متوسطة"، بمتوسط حسابي (3.27) وانحراف معياري (0.44)، حيث يظهر من نتائج المتوسطات الحسابية أن تقييمات أفراد عينة الدراسة للفقرات الخاصة بتقديم الخدمات كانت "عالية" ل (11) فقرة، و "متوسطة" ل (17) فقرة أخرى، و "منخفضة" ل (9) فقرات.

وعند ملاحظة استجابات أفراد العينة التي شملتهم الدراسة من أعضاء مجالس الهيئات المحلية في محافظة رام الله والبيرة حول أبرز الفقرات المتعلقة بمجالات الدراسة نحو مستوى تقديم الخدمات، كانت أبرزها الفقرة "يتم إنجاز المشاريع حسب مواصفات معتمدة من جهات مختصة" بمتوسط حسابي (3.82)، تلاها في المرتبة الثانية فقرة "تقدم الهيئة خدماتها بناء على أهداف محددة" بمتوسط حسابي (3.76)، وفي المرتبة الثالثة فقرة "تنفذ الهيئة أعمالها ضمن مخططات هيكلية واضحة في إطار نفوذها" بمتوسط حسابي (3.73)، وكانت أقل تلك الخدمات من وجهة نظر رؤساء وأعضاء الهيئات المحلية الفقرة "المخصصات المالية التي تحصلها الهيئة من ميزانية السلطة كافية" بمتوسط حسابي (1.96)، تسبقها الفقرة "يتوفر لدى الهيئة الإمكانيات المادية اللازمة لتوازي نفقاتها" بمتوسط حسابي (2.35).

جدول 2.4 أ: المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لاستجابات عينة الدراسة على فقرات استبانة تقديم الخدمات مرتبة تنازليا.

الدرجة	الانحراف	المتوسط	الفقرة	فقرة	الرتبة
عالية	0.81	3.82	يتم انجاز المشاريع حسب مواصفات معتمدة من جهات مختصة	27	1
عالية	0.86	3.76	تقدم الهيئة المحلية خدماتها بناء على أهداف محددة	1	2
عالية	0.77	3.73	تنفذ الهيئة أعمالها ضمن مخططات هيكلية واضحة في إطار نفوذها	2	3
عالية	0.98	3.73	عملت الهيئة على استغلال المساعدات المالية حسب الأصول	9	4
عالية	0.86	3.73	تعتمد الهيئة في عملها التقييم الذاتي أكثر من الرقابة الخارجية	5	5
عالية	0.81	3.72	تعمل الهيئة على (شق وتعبيد) شوارع فرعية للأحياء السكنية	22	6
عالية	0.86	3.56	تقوم الهيئة بمناقشة فكرة أي مشروع مع المستفيدين قبل تنفيذه	35	7
عالية	0.80	3.53	تنفذ الهيئة صلاحياتها في حدود قاتون الهيئات المحلية الفلسطينية	14	8
عالية	0.89	3.52	توفر الهيئة مناخا ملائما للعمل مع قطاعات المجتمع المحلي	32	9
عالية	0.90	3.52	تقوم الهيئة بالتنسيق مع المؤسسات الأهلية لتطوير آليات العمل	36	10
عالية	0.96	3.50	تقوم الهيئة بعقد لقاءات مع القطاعات المختلفة تناقش مقترحاتهم	33	11

جدول 2.4 ب: المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لاستجابات عينة الدراسة على فقرات استبانة تقديم الخدمات مرتبة تنازليا.

الدرجة	الانحراف	المتوسط	الفقرة	فقرة	الرتبة
متوسطة	0.98	3.47	تقوم الهيئة بتنفيذ المشاريع الضرورية للسكان حسب أولوياتها	28	12
متوسطة	0.96	3.47	تعمل الهيئة بتنفيذ الاحتياجات المحلية وفق أولوياتها	7	13
متوسطة	0.85	3.46	تنفذ الهيئة مشاريع تنمية بالرغم من الأوضاع السياسية	29	14
متوسطة	0.87	3.44	تقوم الهيئة بتوفير خدمة الإنارة للأحياء السكنية دون انقطاع	24	15
متوسطة	0.98	3.42	تقوم الهيئة بتشكيل لجان عمل من أعضائها لمتابعة المستجندات	6	16
متوسطة	0.93	3.41	قامت الهيئة بتنفيذ مشاريع هدفها تعزيز المفاهيم الاجتماعية	30	17
متوسطة	0.97	3.39	شكلت الهيئة لجان عمل شعبية للمساهمة في تنفيذ مهامها	34	18
متوسطة	0.93	3.38	تعمل الهيئة على توفير مياه شرب صالحة للسكان دون انقطاع	26	19
متوسطة	0.86	3.34	تقوم الهيئة بتحليل البيئة الداخلية لإطار نفوذها لمعرفة مواقع الخلل	4	20
متوسطة	0.89	3.33	تقوم الهيئة بتنفيذ أعمالها بناء على خطط ضمن جداول زمنية محددة	3	21
متوسطة	0.94	3.32	تقوم الهيئة ببناء جدران استنادية للشوارع أينما اقتضت الحاجة	23	22
متوسطة	1.10	3.30	قامت الهيئة بتوفير مكبات للنفايات بعيدة عن التجمعات السكنية	18	23
متوسطة	0.98	3.29	عملت الهيئة بتخصيص موازنتها تبعا لخطط عمل إستراتيجية	12	24
متوسطة	1.02	3.27	تستغل الهيئة الأملاك العامة من أجل إقامة مشاريع تنمية	31	25
متوسطة	1.05	3.24	تقوم الهيئة بضبط ( المخالفات ) القانونية حسب الأصول	15	26
متوسطة	1.01	3.23	تقوم الهيئة على توسيع الشوارع بناء على المخططات الهيكلية	21	27
متوسطة	1.08	3.00	يتم تطبيق قانون الحكم المحلي على كافة الهيئات دون تمييز	16	28
منخفضة	0.96	2.89	يستجيب قسم الكهرباء للهيئة بصورة ايجابية في حال طلب صيانة	25	29

منخفضة	1.11	2.83	الصلاحيات الممنوحة للهيئة كافية لتحقيق أهدافها بفاعلية	13	30
منخفضة	0.97	2.81	تقوم الهيئة بمراقبة تصريف الحفر الامتصاصية للوقاية من خطرهما	19	31
منخفضة	1.06	2.80	قامت الهيئة على ترميم للمساكن القديمة خشية سقوطها	20	32
منخفضة	1.19	2.72	تتوفر لدى الهيئة حاويات كافية للنفايات موزعة على الأحياء	17	33
منخفضة	1.05	2.54	تقوم الهيئة بتأجير مراقفها (قاعات، ساحات، ..) مقابل مردود مالي	11	34
منخفضة جدا	1.06	2.35	يتوفر لدى الهيئة الإمكانيات المادية اللازمة لتوازي نفقاتها	8	35
منخفضة جدا	1.04	1.96	المخصصات المالية التي تحصلها الهيئة من ميزانية السلطة كافية	10	36
متوسطة	0.44	3.27	الدرجة الكلية		

في حين يبين جدول ( 3.4 ) المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لمجالات الأداة مرتبة تنازليا والدرجة الكلية. فقد بلغ المتوسط الحسابي للدرجة الكلية لمستوى تقديم الخدمات ( 3.27 )، بدرجة "متوسطة"، حيث كانت أبرز هذه الخدمات الخاصة بالمجال الإداري بمتوسط حسابي (3.58)، تلاها في المرتبة الثانية الخدمات الخاصة بمجال المشاركة المجتمعية بمتوسط حسابي (3.50)، ثم في المرتبة الثالثة الخدمات الخاصة بمجال المشاريع التنموية بمتوسط حسابي (3.49)، وفي المرتبة الرابعة الخدمات الخاصة بالمجال الخدماتي بمتوسط حسابي ( 3.20 )، وجاء في المرتبة الأخيرة المجال المالي/ القانوني بمتوسط حسابي (2.94).

جدول 3.4: المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لمجالات الدراسة الخاصة بتقديم الخدمات مرتبة تنازليا.

الترتيب	المجال	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري
1	المجال الإداري	3.58	0.60
2	مجال المشاركة المجتمعية	3.50	0.64
3	مجال المشاريع التنموية	3.49	0.65
4	المجال الخدماتي	3.20	0.51
5	المجال المالي/ القانوني	2.94	0.52
	الدرجة الكلية	3.27	0.44

#### ٣.٤ النتائج المتعلقة بالسؤال الثالث

ما درجة مدى الطموحات التنموية لدى الهيئات المحلية في محافظة رام الله والبيرة من وجهة نظر أفراد عينة الدراسة؟

وللإجابة عن هذا السؤال تم حساب المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لاستجابات أفراد عينة الدراسة من أعضاء الهيئات المحلية في محافظة رام الله والبيرة، على كل من مجالات الدراسة (المجال الإداري، المجال المالي/ القانوني، المجال أخدماتي، مجال المشاريع التنموية، مجال المشاركة المجتمعية)، الخاصة بمدى الطموحات التنموية لدى الهيئات المحلية في محافظة رام الله والبيرة، من وجهة نظر أفراد عينة الدراسة، إضافة إلى الدرجة الكلية.

يبين جدول ( 4.4) كل من المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لاستجابات أفراد عينة الدراسة على فقرات الاستبانة (الجزء الثالث)، الخاص بالطموحات التنموية، مرتبة تنازليا وللمقياس الكلي (الدرجة الكلية)، ففي المرتبة الأولى جاءت الفقرة " تشجع الهيئة فكرة تعزيز مجالس الخدمات المشتركة لتحسين أدائها" وبمتوسط حسابي (4.58)، وفي المرتبة الثانية جاءت الفقرة " تعمل الهيئة على دعم التوجه نحو اللامركزية في الحكم لتعزيز من صلاحياتها" بمتوسط حسابي ( 4.52)، وفي المرتبة الثالثة جاءت الفقرة " تتبنى الهيئة سياسة مبدأ التحسين للارتقاء بمستوى الخدمات"، بمتوسط حسابي (4.30)، في حين جاءت في المرتبة الأخيرة الفقرة "تساهم الهيئة المحلية في الحد من مشكلة البطالة من خلال مشاريعها التنموية"، بمتوسط حسابي مقداره (2.96)، وهي الفقرة الوحيدة من بين فقرات الطموحات التنموية التي جاءت بدرجة منخفضة.

من خلال ملاحظة استجابات أفراد العينة التي شملتهم الدراسة من أعضاء مجالس الهيئات المحلية في محافظة رام الله والبيرة حول مجالات الدراسة المتعلقة بالطموحات التنموية، بلغ المتوسط الحسابي للدرجة الكلية ( 3.67) بانحراف معياري مقداره ( 0.87)، ويشير هذا المتوسط إلى أن مدى الطموحات التنموية من وجهة نظر أعضاء مجالس الهيئات المحلية في محافظة رام الله والبيرة هي "عالية"، حيث يظهر من نتائج المتوسطات الحسابية للفقرات الخاصة بالطموحات

التمنوية لدى أفراد عينة الدراسة "عالية جدا" ل ( 9 فقرات، و"عالية" ل ( 12 )فقرة أخرى، و "متوسطة" ل (14) فقرة، و "منخفضة" لفقرة واحدة فقط.

جدول 4.4. أ : المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لاستجابات عينة الدراسة على فقرات استبانة الطموحات التمنوية مرتبة تنازليا.

الدرجة	الانحراف	المتوسط	الفقرة	فقرة	الرتبة
عالية جدا	0.79	4.58	تشجع الهيئة فكرة تعزيز مجالس الخدمات المشتركة لتحسين أدائها	16	1
عالية جدا	0.87	4.52	تعمل الهيئة بدعم التوجه نحو اللامركزية في الحكم لتعزيز صلاحياتها	15	2
عالية جدا	0.98	4.30	تتبنى الهيئة سياسة مبدأ التحسين للارتقاء بمستوى الخدمات	17	3
عالية جدا	1.00	4.27	تطمح الهيئة بإنشاء شبكة صرف صحي للمحافظة على البيئة	19	4
عالية جدا	0.96	4.24	تعتمد الهيئة على مواصفات من الجهات المختصة قبل تنفيذها للمشاريع	29	5
عالية جدا	0.93	4.21	تطمح الهيئة بتزويد كافة المواطنين بمياه صحية للشرب	26	6
عالية جدا	1.03	4.17	تقوم الهيئة على استثمار المساعدات الدولية لتحقيق تنمية مستدامة	9	7
عالية جدا	0.87	4.06	تتبنى الهيئة أهدافا موضوعية لتتسجم مع الطموحات التمنوية	1	8
عالية جدا	1.00	4.02	تطمح الهيئة بانتقاء مشاريع لتلبي احتياجات كافة الشرائح الاجتماعية	30	9
عالية	1.06	3.93	تشجع الهيئة ظاهرة استصلاح الأراضي لمحاربة ظاهرة التصحر	23	10
عالية	1.10	3.86	تحرص الهيئة على وضع موازنة تقديرية لتحقيق طموحاتها التمنوية	11	11

جدول 4.4. ب : المتوسطات الحسابية والانحرافات لاستجابات عينة الدراسة على فقرات استبانة الطموحات التمنوية مرتبة تنازليا.

الدرجة	الانحراف	المتوسط	الفقرة	فقرة	الرتبة
عالية	1.17	3.73	تعتمد الهيئة الأساليب الديمقراطية لتلبية الاحتياجات المجتمعية	7	12
عالية	1.06	3.68	تطمح الهيئة على إنشاء منتزهات وحدائق ترفيهية للسكان	22	13
عالية	0.94	3.66	تعتمد الهيئة نظاما مؤسسيا في اتخاذ القرارات لضمان الشفافية	5	14
عالية	0.94	3.62	تعمل الهيئة على توفير مصادر تمويل لتغطية نفقاتها المتزايدة	8	15
عالية	0.91	3.58	تطبق الهيئة المحلية نظاما إداريا فاعلا لتحقيق التميز في أدائها	2	16
عالية	1.13	3.58	تطمح الهيئة على توفير المراكز الثقافية لتوعية أفراد المجتمع	36	17
عالية	0.91	3.57	تحرص الهيئة على توسيع قاعدة المشاركة المجتمعية لضمان قرارات سليمة	32	18
عالية	1.04	3.55	تشجع الهيئة مشاريع ترميم المساكن القديمة للمحافظة على التراث	20	19
عالية	0.87	3.53	تحرص الهيئة على دراسة الآثار البيئية المحتملة لأي مشروع تنوي تنفيذه	28	20
عالية	1.03	3.51	تحرص الهيئة بالتنسيق مع المؤسسات ذات العلاقة لتطوير آليات عملها	34	21
متوسطة	0.91	3.49	تتخذ الهيئة إجراءات وقائية لضمان بيئة صحية	18	22
متوسطة	0.88	3.47	تتعاون الهيئة مع الجهات ذات الاختصاص لتنفيذ قوانين محاربة الفساد	14	23
متوسطة	0.86	3.48	تعمل الهيئة على توسيع صلاحياتها لتمكينها من تحقيق أهدافها	12	24
متوسطة	0.88	3.46	تحدث الهيئة من خططها الإستراتيجية لتحقيق أهداف بعيدة المدى	3	25
متوسطة	1.12	3.43	تسعى الهيئة للحصول على مخصصاتها المالية من السلطة لتعزيز دورها	10	26
متوسطة	0.85	3.42	تعمل الهيئة ببناء قاعدة بيانات تكنولوجية عن نشاطاتها لخدمتها مستقبلا	4	27

متوسطة	0.91	3.42	تحرص الهيئة على توفير الإمكانيات اللازمة لتتسجم مع المستجدات	6	28
متوسطة	0.99	3.38	تهتم الهيئة بتشكيل لجان عمل متخصصة لإسنادها في مهامها	33	29
متوسطة	0.97	3.36	تحرص الهيئة على تجميل أرصفتها الشوارع بما يلزمها من أثاث	21	30
متوسطة	1.20	3.27	تحرص الهيئة على بناء جسور من التعاون مع منظمات عالمية (توأمة..)	35	31
متوسطة	1.05	3.19	تعمل الهيئة على جذب المغتربين للاستثمار في المشاريع التطويرية	31	32
متوسطة	1.00	3.17	تساعد الهيئة في تطبيق آليات جباية فواتير الكهرباء المقترحة	25	33
متوسطة	0.94	3.17	تساهم الهيئة بمقترحات لتعديل قانون الهيئات ليتناسب مع الطموحات	13	34
متوسطة	0.97	3.14	تسعى الهيئة لتوفير الاحتياجات اللازمة لمواجهة الكوارث	24	35
منخفضة	1.02	2.96	تساهم الهيئة في الحد من مشكلة البطالة من خلال مشاريعها التنموية	27	36
عالية	0.87	3.67	الدرجة الكلية		

في حين يبين جدول ( 5.4 ) المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لمجالات الطموحات التنموية، مرتبة تنازليا والدرجة الكلية. فقد بلغ المتوسط الحسابي للدرجة الكلية لمدى الطموحات التنموية (3.48)، بدرجة "عالية"، حيث كانت أبرز هذه الطموحات الخاصة بالمجال الإداري بمتوسط حسابي (3.58)، وفي المرتبة الثانية مجال المشاريع التنموية بمتوسط حسابي (3.49)، وفي المرتبة الثالثة المجال الخدماتي بمتوسط حسابي (3.47)، وفي المرتبة الرابعة المجال المالي والقانوني بمتوسط حسابي (3.38)، وجاء في المرتبة الأخيرة مجال المشاركة المجتمعية بمتوسط حسابي (3.37).

جدول 5.4: المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لاستجابات عينة الدراسة لمجالات الدراسة

الخاصة بالطموحات التنموية مرتبة تنازليا.

الترتيب	المجال	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري
1	المجال الإداري	3.58	0.53
2	مجال المشاريع التنموية	3.49	0.60
3	المجال الخدماتي	3.47	0.62
4	المجال المالي / القانوني	3.38	0.66
5	المشاركة المجتمعية	3.37	0.68
	الدرجة الكلية	3.48	0.57

#### 4.4 النتائج المتعلقة بالسؤال الرابع

هل تختلف استجابات أفراد عينة الدراسة من أعضاء مجالس الهيئات المحلية في محافظة رام الله والبيرة حول ما تقدمه تلك الهيئات من خدمات باختلاف متغيرات الجنس، العمر، المؤهل العلمي، طبيعة العمل، تصنيف الهيئة؟

تم الإجابة عن هذا السؤال من خلال الفرضيات الآتية:

#### 1.4.4. نتائج الفرضية الثانية:

لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى ( $\alpha \leq 0.05$ ) في متوسطات استجابة أفراد عينة الدراسة نحو مستوى الخدمات التي تقدمها الهيئات المحلية تعزى لمتغير الجنس.

لاختبار هذه الفرضية، تم حساب المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية والدرجة الكلية لمجالات الدراسة، من وجهة نظر أفراد عينة الدراسة حسب متغير الجنس، إذ تم استخدام اختبار (t) للفروق في الاتجاهات، حيث تشير قيم المتوسطات الحسابية في الجدول (6.4) أن المتوسط الحسابي للدرجة الكلية لدى الذكور هو (3.31)، مقابل (3.16) لدى الإناث، وأما بالنسبة لمجالات الدراسة، تبين بأن هناك فروق في المتوسطات الحسابية غير جوهريّة، إذ بلغت في المجال الإداري لدى الذكور (3.62) مقابل (3.31) لدى الإناث، وفيما يتعلق بالمجال المالي/ القانوني فقد بلغت لدى الذكور (2.98) مقابل (2.83) لدى الإناث، والمجال الخدماتي بلغت لدى الذكور (3.18) مقابل (3.11) لدى الإناث، وفي مجال واقع المشاريع التنموية بلغت لدى الذكور (3.54) مقابل (3.32) لدى الإناث، وأخيراً واقع المشاركة المجتمعية فقد بلغت لدى الذكور (3.50) مقابل (3.47) لدى الإناث، ولمعرفة فيما إذا كانت هذه الفروق دالة إحصائياً عند مستوى ( $\alpha \leq 0.05$ )، استخدم الباحث نتائج اختبار (t) للفروق بين استجابات عينة الدراسة كما هو واضح في الجدول (6.4).

جدول 6.4: المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية ونتائج تحليل اختبار (t) لاستجابات عينة الدراسة وفقاً لمتغير الجنس (ن=285).

مجال	الجنس	العدد	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	درجات الحرية	قيمة (t) المحسوبة	مستوى الدلالة
الواقع الإداري	ذكر	232	3.62	0.53	283	1.79	0.07
	أنثى	53	3.31	0.71			

0.10	1.23	283	0.55	2.98	232	ذكر	الواقع المالي / القانوني
			0.43	2.83	53	أنثى	
0.36	0.91	283	0.50	3.18	232	ذكر	الواقع الخدماتي
			0.52	3.11	53	أنثى	
0.75	0.31	283	0.67	3.54	232	ذكر	واقع المشاريع التنموية
			0.55	3.32	53	أنثى	
0.10	1.66	283	0.63	3.50	232	ذكر	واقع المشاركة المجتمعية
			0.69	3.47	53	أنثى	
<b>0.18</b>	<b>1.359</b>	<b>283</b>	<b>0.44</b>	<b>3.31</b>	<b>232</b>	<b>ذكر</b>	<b>الدرجة الكلية</b>
			<b>0.43</b>	<b>3.16</b>	<b>53</b>	<b>أنثى</b>	

يتضح من خلال تحليل اختبار (t) المحسوبة لجميع مجالات الدراسة وللدرجة الكلية أقل من قيمة (t) الجدولية عند مستوى الدلالة الإحصائية ( $\alpha \leq 0.05$ ) عند درجة حرية (283)، وهذا يعني قبول فرضية العدم ورفض الفرضية البديلة لجميع هذه المجالات المتعلقة بمستوى تقديم الخدمات لدى الهيئات المحلية في محافظة رام الله والبيرة من وجهة نظر أفراد عينة الدراسة وفقا لمتغير الجنس، بمعنى أنه لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية عند المستوى ( $\alpha \leq 0.05$ ). وعليه تقبل الفرضية.

#### ٢.٤.٤. نتائج الفرضية الثالثة:

لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى ( $\alpha \leq 0.05$ ) في متوسط استجابات العينة نحو الخدمات التي تقدمها الهيئات المحلية في محافظة رام الله والبيرة تعزى لمتغير العمر.

ولاختبار هذه الفرضية، تم حساب المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية والدرجة الكلية، لاستجابات عينة الدراسة حسب متغير العمر لكل مجالات الدراسة كما هو واضح في جدول (7.4).

جدول 7.4 أ : المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية والدرجة الكلية لمجالات الخدمات وفقا لمتغير العمر (ن=285).

الانحراف المعياري	المتوسط الحسابي	العدد	العمر	المجال
0.49	3.49	16	أقل من 30 سنة	المجال الإداري
0.65	3.68	54	30 - 39 سنة	
0.58	3.49	111	من 40 - 49 سنة	
0.60	3.53	104	50 سنة فأكثر	
0.44	2.94	16	أقل من 30 سنة	المجال المالي/ القانوني
0.38	2.96	54	30 - 39 سنة	
0.53	2.91	111	من 40 - 49 سنة	
0.58	2.97	104	50 سنة فأكثر	
0.35	3.01	16	أقل من 30 سنة	المجال أخدماتي
0.51	3.31	54	30 - 39 سنة	
0.53	3.13	111	من 40 - 49 سنة	
0.48	3.14	104	50 سنة فأكثر	
0.61	3.39	16	أقل من 30 سنة	مجال المشاريع التتموية
0.78	3.69	54	30 - 39 سنة	
0.61	3.49	111	من 40 - 49 سنة	
0.61	3.40	104	50 سنة فأكثر	

جدول 7.4 ب : المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية والدرجة الكلية لمجالات الخدمات وفقاً

لمتغير العمر (ن=285).

الانحراف المعياري	المتوسط الحسابي	العدد	العمر	المجال
0.87	3.24	16	أقل من 30 سنة	مجال المشاركة المجتمعية
0.71	3.70	54	30 - 39 سنة	
0.59	3.54	111	من 40 - 49 سنة	
0.59	3.39	104	50 سنة فأكثر	
0.27	3.18	16	أقل من 30 سنة	الدرجة الكلية
0.49	3.40	54	30 - 39 سنة	
0.44	3.25	111	من 40 - 49 سنة	
0.43	3.24	104	50 سنة فأكثر	

تشير قيم المتوسطات أن الدرجة الكلية لدى الفئة العمرية (30-39) كانت الأعلى من بين الفئات العمرية، بمتوسط حسابي بلغ (3.40)، وعلى جميع المجالات، في حين جاءت الفئة العمرية (أقل من 30 سنة) هي الأدنى من بين الفئات العمرية بلغ المتوسط الحسابي للدرجة الكلية (3.18)، باستثناء المجال المالي/القانوني، حيث كان الأدنى للفئة العمرية من (40-49 سنة)، ولمعرفة فيما إذا كانت هذه الفروق في المتوسطات الحسابية دالة إحصائياً عند مستوى ( $\alpha \leq 0.05$ )، استخدم الباحث تحليل التباين الأحادي جدول (8.4).

جدول 8.4 أ: نتائج تحليل التباين الأحادي لمجالات تقديم الخدمات وفقاً لمتغير العمر (ن=285).

المجالات	مصدر التباين	درجات الحرية	مجموع المربعات	متوسط المربعات	قيمة F المحسوبة	مستوى الدلالة
المجال الإداري	بين المجموعات	3	1.40	0.47	1.32	0.27
	داخل المجموعات	281	99.24	0.35		
	المجموع	284	100.64	—		
المجال المالي/القانوني	بين المجموعات	3	0.19	0.06	0.23	0.88
	داخل المجموعات	281	77.38	0.28		
	المجموع	284	77.57	—		
المجال أخدماتي	بين المجموعات	3	1.74	0.58	2.30	0.08
	داخل المجموعات	281	70.71	0.25		
	المجموع	284	72.44	—		

جدول 8.4 ب: نتائج تحليل التباين الأحادي لمجالات تقديم الخدمات وفقاً لمتغير العمر (ن=285).

المجالات	مصدر التباين	درجات الحرية	مجموع المربعات	متوسط المربعات	قيمة F المحسوبة	مستوى الدلالة
مجال المشاريع التنموية	بين المجموعات	3	3.22	1.07	2.60	0.06
	داخل المجموعات	281	116.15	0.41		
	المجموع	284	119.37	—		
مجال المشاركة المجتمعية	بين المجموعات	3	4.76	1.59	3.98	0.01
	داخل المجموعات	281	112.08	0.40		
	المجموع	284	116.84	—		
الدرجة الكلية	بين المجموعات	3	1.13	0.38	1.96	0.12
	داخل المجموعات	281	53.64	0.19		
	المجموع	284	54.77	—		

يتضح من خلال نتائج اختبار تحليل التباين الأحادي الجدول ( 8.4 ) أن قيمة ( F ) المحسوبة لكافة المجالات أقل من قيمة ( F ) الجدولية عند مستوى الدلالة الإحصائية (  $\alpha \leq 0.05$  ) عند درجة (284)، مما يعني قبول فرضية العدم، إلا أنه تبين أن هناك فروق ذات دلالة فقط لمجال المشاركة المجتمعية، ولإيجاد مصدر هذه الفروق استخدم الباحث اختبار شيفيه للمقارنات جدول (9.4).

جدول 9.4: نتائج اختبار شيفيه على مجال المشاركة المجتمعية وفقا لمتغير العمر.

المجال	المتغير	المتغيرات	الفرق في المتوسطات	مستوى الدلالة
مجال المشاركة المجتمعية	العمر	أقل من 30 سنة	0.46 -	0.09
		من 39 - 40 سنة	0.31 -	0.36
		50 سنة فأكثر	0.15 -	0.86
	39 - 30 سنة	أقل من 30 سنة	0.46	0.09
		من 39 - 40 سنة	0.15	0.54
		50 سنة فأكثر	0.31	0.04
	من 49 - 40 سنة	أقل من 30 سنة	0.31	0.36
		39 - 30 سنة	0.15 -	0.54
		50 سنة فأكثر	0.16	0.34
	50 سنة فأكثر	أقل من 30 سنة	0.15	0.86
		39 - 30 سنة	0.31 -	0.04
		من 49 - 40 سنة	0.16 -	0.34

يتضح من خلال نتائج اختبار شيفيه بأن الفروق كانت لصالح الفئة العمرية من ( 30 - 39 ) وبناء على هذه النتيجة تقبل الفرضية الثالثة للدراسة.

#### 3.4.4. نتائج الفرضية الرابعة:

لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى (  $\alpha \leq 0.05$  ) في متوسط استجابات العينة نحو الخدمات التي تقدمها الهيئات المحلية تعزى لمتغير المؤهل العلمي. ولاختبار هذه الفرضية تم حساب المتوسطات والانحرافات والدرجة الكلية جدول (10.4).

جدول 10.4: المتوسطات الحسابية والانحرافات وفقا لمتغير المؤهل العلمي (ن=285).

المجال	المؤهل العلمي	العدد	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري
--------	---------------	-------	-----------------	-------------------

0.60	3.60	61	ثانوية عامة فأقل	المجال الإداري
0.64	3.49	87	دبلوم / كلية مجتمع	
0.59	3.52	93	بكالوريوس فقط	
0.55	3.51	44	ماجستير فأعلى	
0.62	3.04	61	ثانوية عامة فأقل	المجال المالي/ القانوني
0.52	2.82	87	دبلوم / كلية مجتمع	
0.45	2.91	93	بكالوريوس فقط	
0.48	2.97	44	ماجستير فأعلى	
0.56	3.19	61	ثانوية عامة فأقل	المجال أخدماتي
0.43	3.10	87	دبلوم / كلية مجتمع	
0.50	3.18	93	بكالوريوس فقط	
0.42	2.10	44	ماجستير فأعلى	
0.69	3.48	61	ثانوية عامة فأقل	مجال المشاريع التنموية
0.59	3.41	87	دبلوم / كلية مجتمع	
0.64	3.53	93	بكالوريوس فقط	
0.70	3.42	44	ماجستير فأعلى	
0.41	3.31	61	ثانوية عامة فأقل	الدرجة الكلية
0.48	3.20	87	دبلوم/ كلية مجتمع	
0.43	3.28	93	بكالوريوس فقط	
0.45	3.22	44	ماجستير فأعلى	

تشير قيم المتوسط من خلال جدول رقم ( 10.4 ) أن متوسط الدرجة الكلية لدى فئة حملة " ثانوية عامة فأقل" كان الأعلى (3.31)، في حين كان المتوسط للدرجة الكلية لفئة حملة الدبلوم هو الأدنى وبمتوسط حسابي قدره (3.20).

ولمعرفة فيما إذا كانت هذه الفروق في المتوسطات دالة إحصائياً عند مستوى ( $\alpha \leq 0.05$ )، استخدم الباحث تحليل التباين الأحادي جدول (11.4).

جدول 11.4: نتائج تحليل التباين الأحادي ومستوى الدلالة لمجالات تقديم الخدمات وفقاً لمتغير

المؤهل العلمي (ن=285).

المجالات	مصدر التباين	درجات	مجموع	متوسط	قيمة (F)	مستوى
----------	--------------	-------	-------	-------	----------	-------

الدلالة	المحسوبة	المربعات	المربعات	الحرية		
0.70	0.47	0.17	0.50	3	بين المجموعات	المجال الإداري
		0.36	100.14	281	داخل المجموعات	
		—	100.64	284	المجموع	
0.13	1.88	0.51	1.53	3	بين المجموعات	المجال المالي/القانوني
		0.27	76.04	281	داخل المجموعات	
		—	77.57	284	المجموع	
0.34	1.13	0.29	0.86	3	بين المجموعات	المجال أخدماتي
		0.26	71.58	281	داخل المجموعات	
		—	72.44	284	المجموع	
0.68	0.50	0.21	0.63	3	بين المجموعات	مجال المشاريع التنموية
		0.42	118.73	281	داخل المجموعات	
		—	119.36	284	المجموع	
0.76	0.39	0.16	0.48	3	بين المجموعات	مجال المشاركة المجتمعية
		0.41	116.37	281	داخل المجموعات	
		—	116.85	284	المجموع	
<b>0.50</b>	<b>0.79</b>	<b>0.15</b>	<b>0.46</b>	<b>3</b>	بين المجموعات	الدرجة الكلي
		<b>0.19</b>	<b>54.31</b>	<b>281</b>	داخل المجموعات	
		<b>—</b>	<b>54.77</b>	<b>284</b>	المجموع	

يتضح من خلال نتائج اختبار تحليل التباين الأحادي أن قيمة ( F ) المحسوبة للمجال الإداري بلغت (0.47)، والمجال المالي والقانوني (1.88)، والمجال أخدماتي (1.13)، ومجال المشاريع التنموية (0.50)، ومجال المشاركة المجتمعية (0.39)، والدرجة الكلية للمجالات (0.79)، إذ أن قيم ( F ) المحسوبة لهذه المجالات أقل من قيم ( F ) الجدولية عند مستوى الدلالة الإحصائية (  $\alpha \leq 0.05$  ) عند درجة (284)، وهذا يعني قبول فرضية العدم ورفض الفرضية البديلة، ويعني هذا بعدم وجود فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى (  $\alpha \leq 0.05$  )، ولهذا تقبل الفرضية الرابعة للدراسة.

#### 4.4.4. نتائج الفرضية الخامسة:

لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى (  $\alpha \leq 0.05$  ) في متوسط استجابات العينة نحو الخدمات التي تقدمها الهيئات في محافظة رام الله والبيرة تعزى لمتغير طبيعة العمل.

ولاختبار هذه الفرضية تم حساب المتوسطات والانحرافات والدرجة الكلية للاستجابات حول تقديم الخدمات لمجالات الدراسة وفق متغير طبيعة العمل جدول (12.4).

تشير قيم المتوسطات من خلال جدول (12.4) أن متوسط الدرجة الكلية لمجالات تقديم الخدمات لدى الفئة التي تعمل في المجال الإداري وكذلك في المجال المهني كانت الأعلى، بلغت المتوسطات على التوالي: (3.38)، (3.37)، في حين كان المتوسط الحسابي للفئة التي لا تعمل في مجال محدد هو (3.18)، وكذلك على مستوى جميع المجالات، ولمعرفة فيما إذا كانت هذه الفروق في المتوسطات الحسابية دالة إحصائياً عند مستوى ( $\alpha \leq 0.05$ )، استخدم الباحث تحليل التباين الأحادي لفحص الفرضية جدول (13.4)، كما يتضح من خلال نتائج اختبار تحليل التباين الأحادي جدول (13.4)، بوجود فروق ذات دالة إحصائية عند مستوى ( $\alpha \leq 0.05$ )، ولإيجاد مصدر هذه الفروق أجرى الباحث اختبار شيفيه للمقارنات بين المجالات وذلك كما هو مبين في الجدول (14.4).

يتبين من نتائج اختبار شيفيه أن الفروق كانت لصالح المجال في العمل الإداري والمهني، وذلك في كافة مجالات الدراسة، وعلى الدرجة الكلية.

أن الفروق بين المجال الإداري والمجال المهني من جهة والمجال الأكاديمي ومجال غير ذلك من جهة أخرى، هي فروق ذات دلالة إحصائية ولصالح المجال الإداري والمجال المهني، وبناء على ذلك ترفض الفرضية الخامسة.

جدول 12.4: المتوسطات الحسابية والانحرافات لمجالات تقديم الخدمات والدرجة الكلية

وفقاً

لمتغير طبيعة العمل (ن=285).

المجال	طبيعة العمل	العدد	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري
المجال الإداري	المجال الأكاديمي	79	3.36	0.72
	المجال الإداري	46	3.70	0.54
	المجال المهني	131	3.75	0.57
	غير ذلك	29	3.38	0.50
المجال المالي/	المجال الأكاديمي	79	2.78	0.36

0.49	2.96	46	المجال الإداري	القانوني
0.46	3.10	131	المجال المهني	
0.64	2.95	29	غير ذلك	
0.57	3.16	79	المجال الأكاديمي	المجال أخدماتي
0.53	3.23	46	المجال الإداري	
0.35	3.13	131	المجال المهني	
0.51	3.11	29	غير ذلك	
0.62	3.38	79	المجال الأكاديمي	مجال المشاريع التنموية
0.65	3.71	46	المجال الإداري	
0.63	3.57	131	المجال المهني	
0.60	3.29	29	غير ذلك	
0.53	3.39	79	المجال الأكاديمي	مجال المشاركة المجتمعية
0.66	3.65	46	المجال الإداري	
0.62	3.61	131	المجال المهني	
0.67	3.35	29	غير ذلك	
<b>0.46</b>	<b>3.17</b>	<b>79</b>	<b>المجال الأكاديمي</b>	الدرجة الكلية
<b>0.43</b>	<b>3.38</b>	<b>46</b>	<b>المجال الإداري</b>	
<b>0.39</b>	<b>3.37</b>	<b>131</b>	<b>المجال المهني</b>	
<b>0.49</b>	<b>3.18</b>	<b>29</b>	<b>غير ذلك</b>	

جدول 13.4: نتائج تحليل التباين الأحادي ومستوى الدلالة لمجالات تقديم الخدمات وفقاً  
لمتغير

طبيعة العمل (ن=285).

المجالات	مصدر التباين	درجات الحرية	مجموع المربعات	متوسط المربعات	قيمة (F) المحسوبة	مستوى الدلالة
المجال الإداري	بين المجموعات	3	9.05	3.02	9.26	0.00
	داخل المجموعات	281	91.58	0.33		
	المجموع	284	100.64	-		
المجال	بين المجموعات	3	2.40	0.80	2.98	0.03

		0.27	75.17	281	داخل المجموعات	المالي/القانوني
		-	77.57	284	المجموع	
0.51	0.78	0.20	0.60	3	بين المجموعات	المجال الخدمي
		0.26	71.84	281	داخل المجموعات	
		-	72.44	284	المجموع	
0.00	7.57	2.98	8.93	3	بين المجموعات	مجال المشاريع التنموية
		0.39	110.44	281	داخل المجموعات	
		-	119.37	284	المجموع	
0.01	4.36	1.73	5.20	3	بين المجموعات	مجال المشاركة المجتمعية
		0.40	111.65	281	داخل المجموعات	
		-	116.85	284	المجموع	
<b>0.00</b>	<b>5.04</b>	<b>0.93</b>	<b>2.80</b>	<b>3</b>	بين المجموعات	الدرجة الكلية
		<b>0.19</b>	<b>51.97</b>	<b>281</b>	داخل المجموعات	
		-	<b>54.77</b>	<b>284</b>	المجموع	

جدول 14.4.أ: نتائج اختبار شيفيه للمقارنات البعدية بين المتوسطات الحسابية لاستجابات عينة الدراسة على بعض المجالات وفقا لمتغير طبيعة العمل (ن=285).

المجال	المتغير	المتغيرات	الفرق في المتوسطات	مستوى الدلالة
المجال الإداري	طبيعة العمل	المجال الأكاديمي	0.34-	0.01
			0.39-	0.01
		غير ذلك	1.00	
	المجال	0.34	0.01	

0.97	0.05-	المجال المهني	الإداري				
0.00	0.33	غير ذلك					
0.01	0.39	المجال الأكاديمي	المجال المهني				
0.97	0.05	المجال الإداري					
0.00	0.38	غير ذلك	غير ذلك				
1.00	0.01	المجال الأكاديمي					
0.00	0.33-	المجال الإداري					
0.00	0.38-	المجال المهني	المجال الأكاديمي			طبيعة العمل	المجال المالي/ القانوني
0.29	0.17-	المجال الإداري					
0.03	0.30-	المجال المهني					
0.34	0.16-	غير ذلك	المجال الإداري				
0.29	0.17	المجال الأكاديمي					
0.60	0.15-	المجال المهني					
1.00	0.01	غير ذلك	المجال المهني				
0.03	0.30	المجال الأكاديمي					
0.60	0.13	المجال الإداري					
0.54	0.13	غير ذلك	غير ذلك				
0.34	0.16	المجال الأكاديمي					
1.00	0.01-	المجال الإداري					
0.54	0.13-	المجال المهني					

جدول 14.4. ب: نتائج اختبار شيفيه للمقارنات البعدية، وفقا لمتغير طبيعة العمل (ن=285).

المجال	المتغير	المتغيرات	الفرق في المتوسطات	مستوى الدلالة	المجال
مجال المشاريع التنموية	طبيعة العمل	المجال الأكاديمي	المجال الإداري	0.33-	0.03
			المجال المهني	0.19-	0.49
			غير ذلك	0.10	0.85
المجال الإداري		المجال الإداري	المجال الأكاديمي	0.33	0.03
			المجال المهني	0.14	0.65
			غير ذلك	0.42	0.00
المجال الإداري		المجال الإداري	المجال الأكاديمي	0.19	0.49
			المجال الإداري	0.14-	0.65

0.08	0.28	غير ذلك	المهني		
0.85	0.10-	المجال الأكاديمي	غير ذلك		
0.00	0.42-	المجال الإداري			
0.08	0.28-	المجال المهني			
0.13	0.26-	المجال الإداري	المجال الأكاديمي	طبيعة العمل	مجال المشاركة المجتمعية
0.36	0.22-	المجال المهني			
0.99	0.04	غير ذلك			
0.13	0.26	المجال الأكاديمي	المجال الإداري		
0.99	0.04	المجال المهني			
0.02	0.30	غير ذلك			
0.36	0.22	المجال الأكاديمي	المجال المهني		
1.00	0.04-	المجال الإداري			
0.14	0.26	غير ذلك			
0.99	0.04-	المجال الأكاديمي	غير ذلك		
0.02	0.30-	المجال الإداري			
0.14	0.26-	المجال المهني			
0.05	0.21-	المجال الإداري	المجال الأكاديمي	طبيعة العمل	الدرجة الكلية
0.13	0.20-	المجال المهني			
0.10	0.01-	غير ذلك			
0.05	0.21	المجال الأكاديمي	المجال الإداري		
1.00	0.01	المجال المهني			
0.03	0.20	غير ذلك			
0.13	0.20	المجال الأكاديمي	المجال المهني		
1.00	0.01-	المجال الإداري			
0.10	0.19	غير ذلك			
1.00	0.01	المجال الأكاديمي	غير ذلك		
0.03	0.20-	المجال الإداري			
0.10	0.19-	المجال المهني			

#### 5.4.4. نتائج الفرضية السادسة:

لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى ( $\alpha \leq 0.05$ ) في متوسط استجابات العينة نحو الخدمات التي تقدمها الهيئات تعزى لمتغير تصنيف الهيئة.

ولاختبار هذه الفرضية تم حساب المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية وكذلك الدرجة الكلية لكل مجالات الدراسة، كما تم استخدام اختبار " t " للفروق في اتجاهات درجة مستوى تقديم

الخدمات لدى الهيئات المحلية في محافظة رام الله والبيرة، من وجهة نظر أفراد عينة الدراسة تعزى لمتغير تصنيف الهيئة كما هو واضح في الجدول (15.4).

جدول 15.4: المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية واختبار (t) لاستجابات عينة الدراسة على مجالات تقديم الخدمات وفقا لمتغير تصنيف الهيئة (ن=285).

المجال	تصنيف الهيئة	العدد	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	قيمة (t)	درجة الحرية	مستوى الدلالة
المجال الإداري	مجالس بلدية	95	3.62	0.57	1.55	283	0.12
	مجالس قروية	190	3.50	0.60			
المجال القانوني/ المالي	مجالس بلدية	95	3.00	0.48	1.37	283	0.17
	مجلس قروي	190	2.91	0.54			
مجال خدمات البنية التحتية	مجالس بلدية	95	3.34	0.51	4.26	283	0.00
	مجلس قروي	190	3.07	0.48			
مجال المشاريع التنموية	مجالس بلدية	95	3.65	0.62	2.97	283	0.00
	مجلس قروي	190	3.41	0.65			
مجال المشاركة المجتمعية	مجالس بلدية	95	3.59	0.69	1.77	283	0.08
	مجلس قروي	190	3.45	0.61			
الدرجة الكلية	مجالس بلدية	95	3.39	0.44	3.15	283	0.00
	مجلس قروي	190	3.21	0.43			

تشير النتائج الواردة في الجدول ( 15.4 ) بوجود فروق ذات دلالة إحصائية في اتجاهات الهيئات المحلية في محافظة رام الله والبيرة من وجهة نظر أفراد عينة الدراسة، فقد بلغ المتوسط الحسابي للمجالس البلدية على الدرجة الكلية ( 3.39 ) في حين بلغ المتوسط الحسابي للمجالس القروية على الدرجة الكلية (3.21)، ولمعرفة فيما إذا كانت هذه الفروق دالة إحصائياً عند مستوى  $(\alpha \leq 0.05)$ ، استخدم الباحث اختبار " t- test " حيث بلغت قيمة t المحسوبة للمجال الإداري (1.55)، وللمجال المالي/ القانوني (1.37)، وللمجال الخدماتي (4.26)، وللمجال المشاريع التنموية (2.97)، ومجال المشاركة الاجتماعية (1.77)، وأخيراً درجة جميع المجالات (3.15)، نلاحظ أن قيم (t) المحسوبة

لكافة المجالات وللمجال الكلي أكبر من قيمة ( t ) الجدولية عند مستوى الدلالة (  $\alpha \leq 0.05$  ) عند درجة حرية (283)، أي توجد فروق ذات دلالة إحصائية بين متوسطات تقديرات أعضاء الهيئات المحلية نحو واقع تقديم الخدمات في محافظة رام الله والبيرة تعزى إلى متغير تصنيف الهيئة، مما يعني رفض الفرضية الصفرية السادسة (فرضية العدم) وقبول الفرضية البديلة.

#### 5.4 النتائج المتعلقة بالسؤال الخامس

هل تختلف استجابات أفراد عينة الدراسة من أعضاء مجالس الهيئات المحلية في محافظة رام الله والبيرة حول مدى الطموحات التنموية لدى تلك الهيئات باختلاف متغيرات الجنس، العمر، المؤهل العلمي، طبيعة العمل، تصنيف الهيئة؟

تم الإجابة عن هذا السؤال من خلال الفرضيات الآتية:

#### 1.5.4. نتائج الفرضية السابعة:

لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى (  $\alpha \leq 0.05$  ) في متوسط استجابات العينة عن مدى الطموحات التنموية للهيئات المحلية تعزى لمتغير الجنس.

لاختبار هذه الفرضية تم حساب المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لاستجابات أفراد عينة الدراسة لكل مجالات الدراسة وكذلك الدرجة الكلية، كما تم استخدام اختبار (t) للفروق في اتجاهات الهيئات المحلية نحو درجة مدى الطموحات التنموية من وجهة نظر أفراد عينة الدراسة تعزى لمتغير الجنس كما هو واضح في الجدول (16.4).

حيث تشير النتائج المتعلقة بالمتوسطات الحسابية أنه توجد هناك فروق بسيطة في المتوسطات الحسابية، سواء في الدرجة الكلية أو في مجالات الأداة، فقد بلغ المتوسط الحسابي للذكور على الدرجة الكلية (3.50)، في حين بلغ للإناث (3.39)، ولمعرفة فيما إذا كانت هذه الفروق دالة إحصائياً عند مستوى (  $\alpha \leq 0.05$  )، حيث بلغت قيمة (t) المحسوبة للمجال الإداري (1.96)، والمجال المالي/ القانوني (0.41)، والمجال أخدمي (0.87)، ومجال المشاريع التنموية (1.33)، ومجال المشاركة المجتمعية (1.86)، والدرجة الكلية (1.45) كما استخدم الباحث اختبار " t-test " حيث تبين أن جميع قيم (t) المحسوبة لجميع هذه المجالات وللمجال الكلي أقل من قيمة (t) الجدولية

عند مستوى الدلالة الإحصائية ( $\alpha \leq 0.05$ ) عند درجة حرية (283)، وهذا يعني قبول فرضية العدم، ورفض الفرضية البديلة، بمعنى أنه لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية عند المستوى ( $\alpha \leq 0.05$ )، من وجهة نظر عينة الدراسة حول درجة الطموحات التنموية من وجهة نظر أفراد العينة تعزى لمتغير الجنس.

جدول 16.4: المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية واختبار (t) لاستجابات عينة الدراسة على مجالات الطموحات التنموية وفقا لمتغير الجنس (ن=285).

المجال	الجنس	العدد	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	الدرجة الكلية	قيمة (t) المحسوبة	مستوى الدلالة
المجال الإداري	ذكر	232	3.52	0.61	283	1.96	0.06
	أنثى	53	3.33	0.73			
المجال المالي / القانوني	ذكر	232	3.58	0.54	283	0.41	0.68
	أنثى	53	3.55	0.49			
المجال أخدماتي	ذكر	232	3.50	0.59	283	0.87	0.38
	أنثى	53	3.43	0.63			
مجال المشاريع التنموية	ذكر	232	3.41	0.66	283	1.33	0.18
	أنثى	53	3.29	0.67			
مجال المشاركة المجتمعية	ذكر	232	3.44	0.84	283	1.86	0.07
	أنثى	53	3.21	1.040			
الدرجة الكلية	ذكر	232	3.50	0.55	283	1.45	0.15
	أنثى	53	3.39	0.62			

#### 2.5.4. نتائج الفرضية الثامنة:

لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى ( $\alpha \leq 0.05$ ) في متوسط استجابات العينة عن مدى الطموحات التنموية للهيئات المحلية تعزى لمتغير العمر. لاختبار هذه الفرضية تم حساب المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لاستجابات أفراد عينة الدراسة حسب متغير العمر، لكل مجال وكذلك الدرجة الكلية، جدول (17.4).

جدول 17.4 أ: المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لاستجابات عينة الدراسة على المجالات الخاصة بالطموحات التنموية وفقا لمتغير العمر (ن=285).

المجال	العمر	العدد	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري
المجال الإداري	أقل من 30 سنة	16	3.55	0.64
	30 - 39 سنة	54	3.57	0.78
	من 40 - 49	111	3.40	0.64
	50 سنة فأكثر	104	3.48	0.59
المجال المالي/ القانوني	أقل من 30 سنة	16	3.79	0.53
	30 - 39 سنة	54	3.67	0.61
	من 40 - 49	111	3.50	0.45
	50 سنة فأكثر	104	3.58	0.54
المجال الخدمي	أقل من 30 سنة	16	3.82	0.59
	30 - 39 سنة	54	3.60	0.66
	من 40 - 49	111	3.42	0.62
	50 سنة فأكثر	104	3.44	0.53
مجال المشاريع التنموية	أقل من 30 سنة	16	3.73	0.58
	30 - 39 سنة	54	3.51	0.78
	من 40 - 49	111	3.34	0.62
	50 سنة فأكثر	104	3.30	0.64
	الدرجة الكلية	285	3.38	0.67
مجال المشاركة المجتمعية	أقل من 30 سنة	16	3.79	0.97
	30 - 39 سنة	54	3.48	1.04
	من 40 - 49	111	3.30	0.86
	50 سنة فأكثر	104	3.37	0.84

جدول 17.4 ب: المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لاستجابات عينة الدراسة على المجالات

الخاصة بالطموحات التنموية وفقا لمتغير العمر (ن=285).

المجال	العمر	العدد	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري
الدرجة الكلية	أقل من 30 سنة	16	3.74	0.59
	30 - 39 سنة	54	3.58	0.69

0.53	3.41	111	من 40 - 49
0.52	3.45	104	50 سنة فأكثر

تشير النتائج أن هناك فروق، سواء في الدرجة الكلية أو في مجالات الأداة، ولمعرفة فيما إذا كانت هذه الفروق دالة إحصائياً عند مستوى  $(\alpha \leq 0.05)$ ، استخدم الباحث اختبار تحليل التباين الأحادي جدول (18.4).

جدول 18.4: نتائج تحليل التباين الأحادي ومستوى الدلالة لمجالات الطموحات التنموية وفقاً لمتغير

العمر (ن=285).

المجالات	مصدر التباين	درجات الحرية	مجموع المربعات	متوسط المربعات	قيمة ف المحسوبة	مستوى الدلالة
المجال الإداري	بين المجموعات	1.18	3	0.39	0.93	0.43
	داخل المجموعات	118.37	281	0.42		
	المجموع	119.54	284	-		
المجال المالي/القانوني	بين المجموعات	1.81	3	0.60	2.21	0.09
	داخل المجموعات	76.75	281	0.27		
	المجموع	78.56	284	-		
المجال الخدماتي	بين المجموعات	3.26	3	1.09	3.06	0.03
	داخل المجموعات	99.72	281	0.36		
	المجموع	102.98	284	-		
مجال المشاريع التنموية	بين المجموعات	3.703	3	1.23	2.87	0.04
	داخل المجموعات	121.45	281	0.43		
	المجموع	125.15	284	-		
المشاركة المجتمعية	بين المجموعات	3.94	3	1.31	1.64	0.18
	داخل المجموعات	225.18	281	0.80		
	المجموع	229.12	284	-		
الدرجة الكلية	بين المجموعات	2.31	3	0.77	2.43	0.07
	داخل المجموعات	89.07	281	0.32		
	المجموع	91.38	284	-		

يتضح من نتائج جدول (18.4)، أن قيمة (F) المحسوبة للمجال الإداري بلغت (0.93)، والمجال المالي/القانوني (2.21)، ومجال المشاركة المجتمعية (1.64)، وللمجال الكلي (2.43)، إذ أن قيم (F) المحسوبة لهذه المجالات أقل من قيمة (F) الجدولية عند مستوى  $(\alpha \leq 0.05)$ ، عند درجة (283)، وهذا يعني قبول فرضية العدم ورفض الفرضية البديلة من وجهة نظر عينة الدراسة تعزى

لمتغير العمر، إلا أنه تبين وجود فروق لكل من المجال الخدماتي ومجال المشاريع التنموية، ولإيجاد مصدر هذه الفروق استخدم الباحث اختبار شيفيه للمقارنات جدول (19.4).

جدول 19.4: نتائج اختبار شيفيه للمقارنات البعدية لاستجابات عينة الدراسة وفقا لمتغير العمر.

المجال	المتغير	المتغيرات	فرق المتوسطات	مستوى الدلالة
المجال الخدماتي	العمر	أقل من 30 سنة	0.22	0.64
		من 30 - 39 سنة	0.40	0.10
		50 سنة فأكثر	0.38	0.12
	من 30 - 39 سنة	أقل من 30 سنة	0.22-	0.64
		من 30 - 39 سنة	0.18	0.34
		50 سنة فأكثر	0.16	0.45
	من 40 - 49 سنة	أقل من 30 سنة	0.40-	0.10
		من 30 - 39 سنة	0.18-	0.34
		50 سنة فأكثر	0.02-	0.10
	من 50 سنة فأكثر	أقل من 30 سنة	0.38-	0.13
		من 30 - 39 سنة	0.16-	0.45
		من 30 - 39 سنة	0.02	0.10
أقل من 30 سنة		من 30 - 39 سنة	0.21	0.73
		من 40 - 49 سنة	0.39	0.19
		50 سنة فأكثر	0.43	0.12
من 30 - 39 سنة		أقل من 30 سنة	0.21-	0.73
		من 30 - 39 سنة	0.17	0.49
		50 سنة فأكثر	0.21	0.29
من 40 - 49 سنة	أقل من 30 سنة	0.39-	0.19	
	من 30 - 39 سنة	0.17-	0.49	
	50 سنة فأكثر	0.04	0.97	
من 50 سنة فأكثر	أقل من 30 سنة	0.43-	0.12	
	من 30 - 39 سنة	0.21-	0.29	
	من 40 - 49 سنة	0.04-	0.97	

#### 3.5.4. نتائج الفرضية التاسعة:

لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى ( $\alpha \leq 0.05$ ) في متوسط استجابات العينة عن مدى الطموحات للهيئات المحلية تعزى لمتغير المؤهل العلمي.

ولاختبار الفرضية تم حساب المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية، لاستجابات أفراد عينة الدراسة حسب متغير المؤهل العلمي، وكذلك الدرجة الكلية جدول (20.4).

تشير النتائج المتعلقة بالمتوسطات الحسابية أن هناك فروق في المتوسطات الحسابية، سواء في الدرجة الكلية أو في مجالات الأداة، وكانت القيمة الأعلى لمتغير "المؤهل العلمي" من حملة الماجستير فأعلى وبمتوسط حسابي (3.55)، في حين كانت القيمة الأدنى من حملة الدبلوم/ كلية مجتمع وبمتوسط حسابي بلغ (3.29).

ولمعرفة فيما إذا كانت هذه الفروق دالة إحصائياً عند مستوى ( $\alpha \leq 0.05$ ) استخدم الباحث اختبار تحليل التباين الأحادي جدول (21.4).

وتظهر نتائج الاختبار من خلال جدول (21.4) أن قيمة (F) المحسوبة لكافة مجالات الدراسة وكذلك للمجال الكلي أقل من قيمة (F) الجدولية عند مستوى الدلالة الإحصائية ( $\alpha \leq 0.05$ )، عند درجة حرية 284، وهذا يعني قبول فرضية العدم، ورفض الفرضية البديلة عند هذه المجالات وعند المجال الكلي في اتجاهات أفراد عينة الدراسة نحو مدى الطموحات التنموية للهيئات المحلية، وفقاً لمتغير المؤهل العلمي. إلا أنه تبين من خلال التحليل وجود فروق دالة إحصائية فقط في مجال المشاركة المجتمعية، ولإيجاد مصدر هذه الفروق استخدم الباحث اختبار شيفيه للمقارنات وذلك كما هو مبين في الجدول (22.4).

وتبين من خلال تحليل نتائج اختبار شيفيه في الجدول (22.4) أن الفروق في مدى الطموحات التنموية لدى الهيئات المحلية من وجهة نظر أفراد العينة كانت لصالح الفئة من حملة شهادة الماجستير فأعلى، أي أن الفروق في المتوسطات الحسابية لاستجابات أفراد عينة الدراسة في مجال المشاركة المجتمعية هي فروق ذات دالة إحصائية ولصالح حملة شهادة الماجستير فأعلى، وبناء على هذه النتيجة تقبل الفرضية الصفرية الثامنة " لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى ( $\alpha \leq 0.05$ ) في متوسط استجابات العينة عن مدى الطموحات للهيئات المحلية تعزى لمتغير المؤهل العلمي.

جدول 20.4: المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لمجالات الطموحات التنموية والدرجة

الكلية وفقا لمتغير المؤهل العلمي (ن=285).

الانحراف المعياري	المتوسط الحسابي	العدد	المؤهل العلمي	المجال
0.73	3.49	89	ثانوية عامة فأقل	المجال الإداري
0.63	3.27	46	دبلوم / كلية مجتمع	
0.60	3.52	131	بكالوريوس فقط	
0.58	3.59	19	ماجستير فأعلى	
0.58	3.60	89	ثانوية عامة فأقل	المجال المالي/ القانوني
0.50	3.48	46	دبلوم / كلية مجتمع	
0.50	3.60	131	بكالوريوس فقط	
0.56	3.57	19	ماجستير فأعلى	
0.63	3.48	89	ثانوية عامة فأقل	المجال الخدمي
0.64	3.27	46	دبلوم / كلية مجتمع	
0.57	3.53	131	بكالوريوس فقط	
0.53	3.62	19	ماجستير فأعلى	
0.68	3.45	89	ثانوية عامة فأقل	مجال المشاريع التنموية
0.70	3.20	46	دبلوم / كلية مجتمع	
0.64	3.38	131	بكالوريوس فقط	
0.68	3.43	19	ماجستير فأعلى	
0.90	3.26	89	ثانوية عامة فأقل	مجال المشاركة المجتمعية
0.96	3.11	46	دبلوم / كلية مجتمع	
0.84	3.56	131	بكالوريوس فقط	
0.93	3.41	19	ماجستير فأعلى	
0.58	3.37	89	ثانوية عامة فأقل	الدرجة الكلية
0.61	3.29	46	دبلوم / كلية مجتمع	
0.53	3.53	131	بكالوريوس فقط	
0.54	3.55	19	ماجستير فأعلى	

جدول 21.4: نتائج تحليل التباين الأحادي ومستوى الدلالة لمجالات الطموحات التنموية وفقا لمتغير المؤهل العلمي (ن=285).

المجالات	مصدر التباين	مجموع	درجات	متوسط	قيمة ف	مستوى
----------	--------------	-------	-------	-------	--------	-------

الدالة	المحسوبة	المربعات	الحرية	المربعات		
0.12	1.96	0.82	2.5	3	بين المجموعات	المجال الإداري
		0.42	117.1	281	داخل المجموعات	
		-	119.6	284	المجموع	
0.63	0.59	0.16	0.5	3	بين المجموعات	المجال المالي/القانوني
		0.28	78.1	281	داخل المجموعات	
		-	78.6	284	المجموع	
0.06	2.56	0.91	2.7	3	بين المجموعات	المجال الخدمي
		0.36	100.3	281	داخل المجموعات	
		-	103.0	284	المجموع	
0.22	1.47	0.64	1.9	3	بين المجموعات	مجال المشاريع التنموية
		0.44	123.2	281	داخل المجموعات	
		-	125.1	284	المجموع	
0.01	3.82	2.99	9.0	3	بين المجموعات	مجال المشاركة المجتمعية
		0.78	220.1	281	داخل المجموعات	
		-	229.1	284	المجموع	
<b>0.10</b>	<b>2.13</b>	<b>0.68</b>	<b>2.0</b>	<b>3</b>	بين المجموعات	الدرجة الكلية
		<b>0.32</b>	<b>89.4</b>	<b>281</b>	داخل المجموعات	
		<b>-</b>	<b>91.4</b>	<b>284</b>	المجموع	

جدول 22.4: نتائج اختبار شيفيه للمقارنات البعدية بين المتوسطات الحسابية على مجال المشاريع التنموية لاستجابات عينة الدراسة وفقا لمتغير المؤهل العلمي.

المجال	المتغير	المتغيرات	الفرق في	مستوى
--------	---------	-----------	----------	-------

الدلالة	المتوسطات				
0.83	0.15	دبلوم/كلية مجتمع	ثانوية عامة	المؤهل العلمي	المشاريع التنموية
0.11	0.30-	بكالوريوس فقط	فأقل		
0.93	0.15-	ماجستير فأعلى			
0.83	0.15-	ثانوية عامة فأقل	دبلوم/كلية		
0.03	0.45-	بكالوريوس فقط	مجتمع		
0.67	0.30-	ماجستير فأعلى			
0.11	0.30	ثانوية عامة فأقل	بكالوريوس		
0.03	0.45	دبلوم/كلية مجتمع	فقط		
0.92	0.15	ماجستير فأعلى			
0.93	0.15	ثانوية عامة فأقل	ماجستير		
0.67	0.30	دبلوم/كلية مجتمع	فأعلى		
0.92	0.15-	بكالوريوس فقط			

#### 4.5.4. نتائج الفرضية العاشرة:

لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى ( $\alpha \leq 0.05$ ) في متوسط استجابات العينة عن مدى الطموحات للهيئات المحلية تعزى لمتغير طبيعة العمل. ولاختبار هذه الفرضية تم حساب المتوسطات والانحرافات والدرجة الكلية، لاستجابات عينة الدراسة حسب متغير طبيعة العمل، لكل مجالات الدراسة جدول (23.4).

تشير النتائج أن هناك فروق في المتوسطات الحسابية، سواء في الدرجة الكلية أو في مجالات الأداة، وكانت القيمة الأعلى لمجال العمل في المجال الإداري بمتوسط حسابي (3.61)، في حين كانت القيمة الأدنى للفئة (غير ذلك) بمتوسط حسابي مقداره (3.33)، ولمعرفة فيما إذا كانت هذه الفروق دالة إحصائية استخدم الباحث اختبار تحليل التباين الأحادي جدول (24.4).  
جدول 23.4: المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لاستجابات عينة الدراسة على مجالات الطموحات التنموية والدرجة الكلية وفقاً لمتغير طبيعة العمل (ن=285).

المجال	طبيعة العمل	العدد	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري
--------	-------------	-------	-----------------	-------------------

0.70	3.33	56	المجال الأكاديمي	المجال الإداري
0.62	3.68	88	المجال الإداري	
0.62	3.51	52	المجال المهني	
0.61	3.33	89	غير ذلك	
0.49	3.51	56	المجال الأكاديمي	المجال المالي/ القانوني
0.45	3.73	88	المجال الإداري	
0.56	3.65	52	المجال المهني	
0.53	3.45	89	غير ذلك	
0.59	3.43	56	المجال الأكاديمي	المجال الخدماتي
0.53	3.63	88	المجال الإداري	
0.56	3.57	52	المجال المهني	
0.67	3.33	89	غير ذلك	
0.72	3.21	56	المجال الأكاديمي	مجال المشاريع التنموية
0.62	3.58	88	المجال الإداري	
0.66	3.55	52	المجال المهني	
0.69	3.25	89	غير ذلك	
0.96	3.18	56	المجال الأكاديمي	مجال المشاركة المجتمعية
0.78	3.61	88	المجال الإداري	
0.93	3.52	52	المجال المهني	
0.90	3.21	89	غير ذلك	
<b>0.56</b>	<b>3.37</b>	<b>56</b>	<b>المجال الأكاديمي</b>	<b>الدرجة الكلية</b>
<b>0.52</b>	<b>3.61</b>	<b>88</b>	<b>المجال الإداري</b>	
<b>0.50</b>	<b>3.56</b>	<b>52</b>	<b>المجال المهني</b>	
<b>0.59</b>	<b>3.33</b>	<b>89</b>	<b>غير ذلك</b>	

جدول 24.4: نتائج اختبار تحليل التباين الأحادي ومستوى الدلالة لمجالات الطموحات التنموية وفقاً

لمتغير طبيعة العمل (ن=285).

المجالات	مصدر التباين	درجات الحرية	مجموع المربعات	متوسط المربعات	قيمة ف المحسوبة	مستوى الدلالة
المجال الإداري	بين المجموعات	7.02	3	2.34	5.84	0.00
	داخل المجموعات	112.53	281	0.40		
	المجموع	119.54	284	-		
المجال المالي /القانوني	بين المجموعات	3.39	3	1.13	4.23	0.01
	داخل المجموعات	75.17	281	0.27		
	المجموع	78.56	284	-		
المجال أخدماتي	بين المجموعات	3.99	3	1.33	3.78	0.01
	داخل المجموعات	98.99	281	0.35		
	المجموع	102.98	284	-		
مجال المشاريع التنموية	بين المجموعات	6.49	3	2.16	5.12	0.00
	داخل المجموعات	118.67	281	0.42		
	المجموع	125.15	284	-		
مجال المشاركة المجتمعية	بين المجموعات	10.51	3	3.50	4.50	0.00
	داخل المجموعات	218.61	281	0.78		
	المجموع	229.12	284	-		
الدرجة الكلي	بين المجموعات	4.98	3	1.66	5.40	0.00
	داخل المجموعات	86.40	281	0.31		
	المجموع	91.38	284	-		

يتبين من الجدول ( 24.4 ) أن الفروق في المتوسطات الحسابية لاستجابات أفراد عينة الدراسة حسب متغير طبيعة العمل هي فروق دالة إحصائياً عند مستوى (  $\alpha \leq 0.05$  )، ولإيجاد مصدر هذه الفروق استخدم الباحث اختبار شيفيه للمقارنات، جدول (25.4).

جدول 25.4: نتائج شيفيه للمقارنات البعدية بين استجابات عينة الدراسة على جميع مجالات الدراسة وفقاً لطبيعة العمل.

المجال	المتغير	المتغيرات	فرق المتوسطات	مستوى الدلالة	
المجال الإداري	طبيعة العمل	المجال الأكاديمي	0.35-	0.02	
		المجال المهني	0.18-	0.54	
		غير ذلك	0.01	1.00	
	المجال الإداري		المجال الأكاديمي	0.35	0.02
			المجال المهني	0.17	0.49
			غير ذلك	0.36	0.00
	المجال المهني		المجال الأكاديمي	0.18	0.54
			المجال الإداري	0.17-	0.49
			غير ذلك	0.19	0.42
	غير ذلك		المجال الأكاديمي	0.01-	1.00
			المجال الإداري	0.36-	0.00
			المجال المهني	0.19-	0.42
المجال المالي/ القانوني	طبيعة العمل	المجال الأكاديمي	0.14-	0.47	
		المجال المهني	0.22-	0.19	
		غير ذلك	0.06	0.92	
	المجال الإداري		المجال الأكاديمي	0.14	0.47
			المجال المهني	0.08-	0.86
			غير ذلك	0.20	0.08
	المجال المهني		المجال الأكاديمي	0.22	0.19
			المجال الإداري	0.08	0.86
			غير ذلك	0.28	0.02
	غير ذلك		المجال الأكاديمي	0.06-	0.92
			المجال الإداري	0.20-	0.08
			المجال المهني	0.28-	0.02

جدول 25.4.ب: نتائج شيفيه للمقارنات البعدية بين استجابات عينة الدراسة وفقا لطبيعة العمل.

المجال	المتغير	المتغيرات	فرق المتوسطات	مستوى الدلالة	المجال
المجال	طبيعة	المجال	المجال الإداري	0.14-	0.62

0.37	0.20-	المجال المهني	الأكاديمي	العمل	الخدماتي	
0.81	0.10	غير ذلك				
0.62	0.14	المجال الأكاديمي	المجال الإداري			
0.94	0.07-	المجال المهني				
0.08	0.24	غير ذلك				
0.37	0.20	المجال الأكاديمي	المجال المهني			
0.94	0.07	المجال الإداري				
0.04	0.30	غير ذلك				
0.81	0.10-	المجال الأكاديمي	غير ذلك			
0.10	0.24-	المجال الإداري				
0.04	0.30-	المجال المهني				
0.04	0.43-	المجال الإداري	المجال الأكاديمي	طبيعة العمل	مجال المشاريع التنموية	
0.25	0.34-	المجال المهني				
1.00	0.04-	غير ذلك				
0.04	0.43	المجال الأكاديمي	المجال الإداري			
0.95	0.10	المجال المهني				
0.03	0.40	غير ذلك				
0.25	0.34	المجال الأكاديمي	المجال المهني			
0.93	0.10-	المجال الإداري				
0.26	0.31	غير ذلك				
1.00	0.04	المجال الأكاديمي	غير ذلك			
0.03	0.40-	المجال الإداري				
0.26	0.31-	المجال المهني				
0.09	0.24-	المجال الإداري	المجال الأكاديمي	طبيعة العمل	مجال المشاركة المجتمعية	
0.15	0.25-	المجال المهني				
0.99	0.03	غير ذلك				
0.09	0.24	المجال الأكاديمي	المجال الإداري			
1.00	0.00-	المجال المهني				
0.01	0.28	غير ذلك				
0.15	0.25	المجال الأكاديمي	المجال المهني			
1.00	0.00	المجال الإداري				
0.04	0.28	غير ذلك				
0.99	0.03 -	المجال الأكاديمي	غير ذلك			
0.01	0.29 -	المجال الإداري				
0.04	279.-	المجال المهني				

جدول 25.4.ج: نتائج شيفيه للمقارنات البعدية بين استجابات عينة الدراسة وفقا لطبيعة العمل.

المجال	المتغير	المتغيرات	فرق	مستوى	المجال
--------	---------	-----------	-----	-------	--------

	الدلالة	المتوسطات			
0.02	0.35-	المجال الإداري	المجال الأكاديمي	طبيعة العمل	الدرجة الكلية
0.54	0.18-	المجال المهني			
1.00	0.01	غير ذلك			
0.02	0.35	المجال الأكاديمي	المجال الإداري		
0.50	0.17	المجال المهني			
0.00	0.36	غير ذلك			
0.54	0.18	المجال الأكاديمي	المجال المهني		
0.50	0.17-	المجال الإداري			
0.42	0.19	غير ذلك			
1.00	0.01-	المجال الأكاديمي	غير ذلك		
0.03	0.36-	المجال الإداري			
0.42	0.19-	المجال المهني			

يتبين من نتائج اختبار شيفيه أن الفروق كانت لصالح المجال الإداري، أي أن الفروق في المتوسطات الحسابية لاستجابات أفراد عينة الدراسة بين المجال الإداري والمجالات الأخرى هي فروق دالة إحصائياً ولصالح المجال الإداري، وبناء على هذه النتيجة ترفض الفرضية العاشرة، وهي: لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى  $(\alpha \leq 0.05)$  في متوسط استجابات العينة عن مدى الطموحات للهيئات المحلية تعزى لمتغير طبيعة العمل، وبالتالي تقبل الفرضية البديلة.

#### 5.5.4. نتائج الفرضية الحادية عشرة:

لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى ( $\alpha \leq 0.05$ ) في متوسط استجابات العينة عن مدى الطموحات التنموية للهيئات المحلية تعزى لمتغير تصنيف الهيئة.

ولاختبار هذه الفرضية تم حساب المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية وكذلك الدرجة الكلية، لاستجابات أفراد عينة الدراسة حسب متغير تصنيف الهيئة، لكل مجالات الدراسة، حيث بلغ المتوسط الحسابي للمجالس البلدية على الدرجة الكلية (3.63)، في حين بلغ المتوسط الحسابي على الدرجة الكلية للمجالس القروية (3.40)، ولمعرفة فيما إذا كانت هذه الفروق دالة إحصائياً عند مستوى ( $\alpha \leq 0.05$ ) استخدم الباحث اختبار " t-test " الجدول (26.4).

جدول 26.4: المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية ونتائج اختبار (t) لاستجابات عينة الدراسة على مجالات الطموحات التنموية وفقاً لمتغير تصنيف الهيئة.

المجال	تصنيف الهيئة	العدد	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	قيمة (t)	مستوى الدلالة
المجال الإداري	مجالس بلدية	95	3.66	0.63	3.46	0.01
	مجالس قروية	190	3.38	0.64		
المجال المالي/ القانوني	مجالس بلدية	95	3.70	0.45	2.86	0.01
	مجلس قروي	190	3.51	0.55		
المجال الخدمي	مجالس بلدية	95	3.61	0.58	2.55	0.01
	مجلس قروي	190	3.42	0.61		
مجال المشاريع التنموية	مجالس بلدية	95	3.50	0.68	2.13	0.03
	مجلس قروي	190	3.32	0.65		
مجال المشاركة المجتمعية	مجالس بلدية	95	3.64	0.81	3.42	0.01
	مجلس قروي	190	3.26	0.92		
الدرجة الكلية	مجالس بلدية	95	3.63	0.53	3.29	0.01
	مجلس قروي	190	3.40	0.57		

تشير المعطيات الواردة في الجدول ( 26.4)، بوجود فروق ذات دلالة إحصائية بين متوسطات تقديرات أعضاء الهيئات المحلية نحو مدى الطموحات التنموية في محافظة رام الله والبيرة تعزى

إلى متغير تصنيف الهيئة في جميع مجالات أداة الدراسة وعلى الدرجة الكلية حيث كانت الدلالة الإحصائية أقل من  $(\alpha \leq 0.05)$  وهي دالة إحصائية. مما يعني رفض الفرضية الصفرية الحادية عشرة.

توصلت هذه الدراسة إلى النتائج التالية:

١. وجود علاقة ارتباطيه طردية (موجبة) ذات دلالة إحصائية من وجهة نظر أفراد عينة الدراسة من أعضاء مجالس الهيئات المحلية في محافظة رام الله والبيرة، بين كل من مستوى تقديم الخدمات والطموحات التنموية، أي كلما كان مستوى تقديم الخدمات أفضل ينعكس بصورة ايجابية على مدى الطموحات التنموية والعكس صحيح.
٢. تراوحت تقديرات أفراد عينة الدراسة بخصوص مستوى تقديم الخدمات على مجالات الدراسة، بين المتوسطة والضعيفة. في حين جاءت تقديرات عينة الدراسة لتلك المجالات حول مدى الطموحات التنموية بين عالية وعالية جدا.
٣. فيما يتعلق بأثر متغيرات الدراسة المستقلة على مجالات الدراسة المتعلقة بمستوى تقديم الخدمات وكذلك مدى الطموحات التنموية، توصلت الدراسة إلى:
  - لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية بين متوسطات تقديرات أفراد عينة الدراسة تعزى لبعض متغيرات الدراسة مثل: الجنس، العمر، المؤهل العلمي على جميع مجالات الدراسة سواء في مستوى تقديم الخدمات أو مدى الطموحات التنموية.
  - توجد فروق ذات دلالة إحصائية بين المتوسطات الحسابية لتقديرات عينة الدراسة، بخصوص تقديم الخدمات تعزى لمتغير طبيعة العمل، لصالح العمل في المجال الإداري والمجال المهني.
  - توجد فروق ذات دلالة إحصائية بين المتوسطات الحسابية لتقديرات عينة الدراسة، بخصوص مدى الطموحات التنموية تعزى لمتغير طبيعة العمل، لصالح العمل في المجال الإداري.
  - توجد فروق ذات دلالة إحصائية بين المتوسطات الحسابية لتقديرات عينة الدراسة، لكل من تقديم الخدمات والطموحات التنموية تعزى لمتغير تصنيف الهيئة، في جميع مجالات الدراسة.

## الفصل الخامس

### مناقشة النتائج والتوصيات

يتناول هذا الفصل مناقشة نتائج الدراسة التي بحثت في مدى العلاقة بين تقديم الخدمات والطموحات التنموية، من وجهة نظر أفراد عينة الدراسة (رؤساء وأعضاء مجالس الهيئات المحلية في محافظة رام الله والبيرة)، وكذلك درجة واقع مستوى الخدمات التي تقدمها تلك الهيئات المحلية من جهة ومدى الطموحات التنموية من جهة أخرى، كما يتضمن مجموعة من التوصيات والمقترحات المنبثقة عنها، على ضوء تسلسل أسئلتها وفرضياتها.

#### ١.٥ مناقشة نتائج السؤال الأول

هل توجد علاقة ارتباطية بين تقديم الخدمات والطموحات التنموية لدى الهيئات المحلية في محافظة رام الله والبيرة من وجهة نظر أعضاء مجالس تلك الهيئات؟

أما عن مناقشة نتائج هذه الفرضية فهي على النحو الآتي:

#### 1.1.5. مناقشة نتائج الفرضية الأولى:

لا توجد علاقة ذات دلالة إحصائية عند المستوى ( $\alpha \leq 0.05$ ) بين متوسطات الخدمات التي تقدمها الهيئات المحلية في محافظة رام الله والبيرة ومدى طموحاتها التنموية.

أظهرت نتائج الدراسة وجود علاقة ارتباطية قوية ( $r = 0,77$ ) ودالة إحصائية عند مستوى ( $\alpha \leq 0.05$ ) بين تقديم الخدمات والطموحات التنموية.

يرى الباحث أن العلاقة الطردية بين واقع تقديم الخدمات ومدى الطموحات التنموية تؤكد على أهمية توفر الطموحات التنموية لدى أعضاء مجالس الهيئات المحلية كعامل استراتيجي، وبالتالي

الارتقاء بمستوى تقديم الخدمات لتلبية احتياجات المجتمع المحلي، ويعود سبب هذه العلاقة من وجهة نظر الباحث، إلى أنه كلما كان هناك مستوى جيد في تقديم الخدمات للهيئات المحلية كلما كان هناك مجالاً لدى أعضاء الهيئات المحلية بتبني الطموحات التنموية والعكس صحيح، أي كلما كان هناك دافعية للإنجاز وواقع الطموح سواء على مستوى الأفراد أو الجماعات أو على مستوى المؤسسات كلما أدى ذلك إلى الاهتمام في التغيير للأفضل وبالتالي تقديم خدمات تتسجم ومدى تلك الطموحات.

## ٢.٥ مناقشة النتائج المتعلقة بالسؤال الثاني

ما درجة مستوى تقديم الخدمات لدى الهيئات المحلية في محافظة رام الله والبيرة من وجهة نظر أفراد عينة الدراسة؟

أظهرت نتائج الدراسة أن الواقع الحالي لمستوى الخدمات التي تقدمها الهيئات المحلية في محافظة رام الله والبيرة، من وجهة نظر أفراد عينة الدراسة كانت بدرجة "متوسطة" بشكل عام، حيث بلغت الدرجة الكلية (3.27)، وانحراف معياري (0.44)، بمعنى أنها لم ترق بعد إلى المستوى المأمول لتوقعات وطموحات أعضاء تلك الهيئات، وهذا يؤكد أن مستوى تقديم الخدمات بحاجة إلى تطوير، حيث كانت أبرز هذه الخدمات الخاصة بالمجال الإداري بمتوسط حسابي (3.58)، تلاها في المرتبة الثانية الخدمات الخاصة بمجال المشاركة المجتمعية بمتوسط حسابي (3.50)، ثم في المرتبة الثالثة الخدمات الخاصة بمجال المشاريع التنموية بمتوسط حسابي (3.49)، وفي المرتبة الرابعة الخدمات الخاصة بالمجال أخدماتي بمتوسط حسابي (3.20)، وجاء في المرتبة الأخيرة المجال المالي/القانوني بمتوسط حسابي (2.94). ويعزو الباحث ذلك إلى عدة أسباب، من أهمها: الأوضاع السياسية السائدة في المجتمع الفلسطيني بشكل عام، من ضمنها اعتقال العديد من رؤساء وأعضاء الهيئات المحلية، إضافة إلى عدم توفر الموارد المالية اللازمة للهيئات المحلية سيما وأنها لم تحصل على مخصصاتها المالية من قبل السلطة المحلية، كما أن صلاحياتها ومسؤولياتها لم ترقى للمستوى المطلوب وللطموحات التي تأملها، كما أن عدم التزام المجتمع المحلي بتسديد ما يترتب عليه من مستحقات مالية بسبب تردي الأوضاع الاقتصادية السائدة، أدى إلى تعثر الهيئات المحلية في تقديم الخدمات على المستوى المأمول، وبالتالي تحقيق ما تطمح إليه.

وقد اتفقت نتائج هذه الدراسة مع غالبية الدراسات السابقة والتي من أهمها: دراسة (العوامل والحنيطي، 1995)، والتي هدفت إلى تحليل واقع أداء المجالس البلدية في الأردن، والتي خلصت

إلى ضرورة تحسين القدرات المالية من خلال المشاريع التنموية وإعادة هيكلة المجالس المحلية من خلال تجميع المجالس المحلية، ودراسة (أبو فاشة 2005)، والتي أشارت إلى أن محدودية الموارد المالية والمعوقات الداخلية والخارجية لعمل المنظمات النسوية الفلسطينية في الضفة الغربية تقف حائلاً دون تقديم برامجها لتحقيق أهدافها المستقبلية، ودراسة (أبو عياش، 2006) والتي أشارت إلى أن جودة خدمات البلديات في جنوب الضفة الغربية لا تزال دون المستوى المأمول، ومن أهم الأسباب ضعف الإمكانيات المالية، ودراسة (الردايدة، 2006) والتي أشارت إلى تدهور البنية التحتية اللازمة، وبالتالي ضرورة إيجاد الطرق المناسبة للاعتماد على الموارد الذاتية وليس البقاء رهينة الدعم الأجنبي، ودراسة (يونس، 2007) والتي أشارت إلى الصعوبات السياسية والاجتماعية التي تهيمن على الواقع الفلسطيني.

### 3.5 مناقشة النتائج المتعلقة بالسؤال الثالث

ما درجة مدى الطموحات التنموية لدى الهيئات المحلية في محافظة رام الله والبيرة من وجهة نظر أفراد عينة الدراسة؟

أظهرت نتائج الدراسة المتعلقة بالسؤال الثاني، أن درجة مدى الطموحات التنموية لدى الهيئات المحلية في محافظة رام الله والبيرة من وجهة نظر أعضاء تلك الهيئات المحلية، كانت على درجة "عالية"، إذ بلغ المتوسط الحسابي للدرجة الكلية (3.67)، وانحراف معياري (0.87)، على الرغم من وجود تباينات في إجابة عينة الدراسة، إلى حد ما على جميع فقرات أداة الدراسة الخاصة بمدى الطموحات التنموية. إذ بلغت درجة "عالية جداً" ل (9 فقرات، جاءت الفقرة "تشجع الهيئة فكرة دمج مجالس الخدمات المشتركة لتحسين أدائها" في المرتبة الأولى بمتوسط حسابي بلغ (4.07)، ودرجة عالية ل (12) فقرة، ودرجة متوسطة ل (14) فقرة، ودرجة منخفضة لفقرة واحدة فقط هي "تساهم الهيئة المحلية في الحد من مشكلة البطالة"، فقد بلغ المتوسط الحسابي للدرجة الكلية لمدى الطموحات التنموية (3.48)، بدرجة "عالية"، حيث كانت أبرز هذه الطموحات الخاصة بالمجال الإداري بمتوسط حسابي (3.58)، وجاء في المرتبة الأخيرة مجال المشاركة المجتمعية بمتوسط حسابي (3.37).

يعزو الباحث في كون درجة الطموحات التنموية "عالية" إلى توفر الإرادة والتصميم والطموح لدى أعضاء الهيئات المحلية بصورة خاصة، كجزء من شعب تمرس على مواجهة وتحدي الظروف السائدة التي يعيشها، سيما وأن هذه الفئة تمثل طموحات وآمال مجتمعاتها المحلية، وإحساسهم

بمستقبل مشرق بدولة تستحق بذل كافة الجهود، رغم عدم توفر الإمكانيات اللازمة للنهوض بمجتمعاتهم المحلية، من خلال رفع مستوى المعيشة من كافة الجوانب العمرانية والاجتماعية والاقتصادية، في إطار الموارد المتوفرة والمتاحة.

وقد اتفقت نتائج هذه الدراسة مع نتائج دراسة (يونس، 2007) والتي أشارت إلى أن هناك اختلاف في نشاطات وبرامج المنظمات نتيجة التباين في عملها، فكلما كانت هناك استراتيجيات تنموية واضحة ومحددة، تراعي الإمكانيات والأولويات كلما كانت الفرصة لتحقيق التنمية المجتمعية الشاملة أكبر والعكس صحيح.

#### ٤.٥ مناقشة النتائج المتعلقة بالسؤال الرابع

هل تختلف استجابات أفراد عينة الدراسة من أعضاء مجالس الهيئات المحلية في محافظة رام الله والبيرة حول ما تقدمه تلك الهيئات من خدمات باختلاف متغيرات الجنس، العمر، المؤهل العلمي، طبيعة العمل، تصنيف الهيئة؟

تمت الإجابة عن نتائج هذا السؤال من خلال فحص الفرضيات الصفرية المتعلقة بهذا السؤال، كما اتضح ذلك في الفصل الرابع من الدراسة، وأما عن مناقشة نتائج هذه الفرضيات فهي على النحو الآتي:

#### ١.٤.٥ مناقشة نتائج الفرضية الثانية:

لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى ( $\alpha \leq 0.05$ ) في متوسطات استجابة العينة نحو الخدمات التي تقدمها الهيئات المحلية تعزى لمتغير الجنس.

أظهرت نتائج الدراسة بوجود فروق غير جوهرية، في درجة واقع تقديم الخدمات لدى الهيئات المحلية في محافظة رام الله والبيرة من وجهة نظر أعضاء تلك الهيئات تعزى لمتغير الجنس.

ولمعرفة فيما إذا كانت هذه الفروق دالة إحصائياً عند مستوى ( $\alpha \leq 0.05$ )، استخدم الباحث اختبار (t)، حيث اتضح بأنه لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى ( $\alpha \leq 0.05$ ) بين المتوسطات الحسابية، وهذا يعني قبول الفرضية الثانية من الدراسة.

ويعزو الباحث انعدام الفروق إلى اتفاق كل من الجنسين إلى تماثل الظروف التي تمر بها الهيئات المحلية من خلال عضويتهم، فهم يتعاملون مع هيئة محلية واحدة تواجه التحديات نفسها.

وقد اتفقت نتيجة الدراسة مع نتائج بعض الدراسات السابقة منها (العوامل، والحنيطي، 1995)، ودراسة (أبو كرش، 2006)، ودراسة (أبو عياش، 2006). حيث أظهرت هذه الدراسات بعدم وجود فروق ذات دلالة إحصائية في تقديم الخدمات تعزى إلى متغير الجنس.

#### ٢.٤.٥. مناقشة نتائج الفرضية الثالثة:

لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية عن مستوى ( $\alpha \leq 0.05$ ) في متوسط استجابات العينة نحو الخدمات التي تقدمها الهيئات المحلية في محافظة رام الله والبيرة تعزى لمتغير العمر.

أظهرت النتائج بأن هناك فروق بسيطة في درجة واقع تقديم الخدمات لدى الهيئات المحلية في محافظة رام الله والبيرة تعزى للعمر، من وجهة نظر أعضاء تلك الهيئات، حيث اتضح أن قيم المتوسطات الحسابية للدرجة الكلية لدى الفئة العمرية من (30-39 سنة) الأعلى بمتوسط حسابي قدره (3.40)، وعلى جميع مجالات الدراسة، في حين كانت الفئة العمرية من بين أفراد عينة الدراسة (أقل من 30 سنة) هي الأدنى (3.18) وعلى جميع المجالات، باستثناء المجال المالي/القانوني، والذي تبين بأن قيم المتوسطات الحسابية الأدنى كان للفئة العمرية من (40-49 سنة).

ولمعرفة فيما إذا كانت هذه الفروق دالة إحصائياً عند مستوى ( $\alpha \leq 0.05$ )، استخدم الباحث تحليل التباين الأحادي، حيث تبين بأنه لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية، وبهذا تم قبول الفرضية الثالثة من الدراسة.

غير أنه تبين وجود فروق ذات دلالة إحصائية غير جوهريّة فقط في مجال المشاركة المجتمعية، ولإيجاد مصدر هذه الفروق استخدم الباحث اختبار شيفيه للمقارنات، حيث بقيت النتيجة لصالح الفئة العمرية (30-39).

وللوقوف على هذه النتيجة، يعزو الباحث بوجود هذا الفارق لصالح الفئة العمرية (أقل من 40 سنة)، إلى توفر الموضوعية لدى الفئات العمرية المتقدمة في السن حول مستوى تقديم الخدمات، وذلك من خلال تحفظهم على مستوى الخدمات المقدمة من قبل الهيئات المحلية في الوقت الحاضر،

مقارنة مع الظروف والتحديات الصعبة التي سبق وأن عصفت بالمنطقة منذ الاحتلال الإسرائيلي، وما زالت تعاني من آثارها حتى الآن، لذلك تفترض بأن يكون مستوى تقديم الخدمات أفضل مما عليه في الوضع الراهن.

أما الفئة العمرية ما دون الأربعين (فئة الشباب)، عادة ما تكون أقل خبرة، مما يجعلهم أكثر قبولاً لمستوى الخدمات التي تقدمها تلك الهيئات، فدرجة التفاؤل لديهم أفضل من خلال تقييمهم، لقناعتهم من وجهة نظر الباحث بأن لا مجال من تحقيق الحرية والاستقلال آجلاً أم عاجلاً، بغض النظر عن الظروف السياسية السائدة من محاولات مستمرة بوضع العراقيل من قبل سلطات الاحتلال.

### 3.4.5. مناقشة نتائج الفرضية الرابعة:

لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى ( $\alpha \leq 0.05$ ) في متوسط استجابات العينة نحو الخدمات التي تقدمها الهيئات المحلية تعزى لمتغير المؤهل العلمي.

أظهرت نتائج الدراسة بوجود فروق في المتوسطات الحسابية، في درجة واقع تقديم الخدمات لدى الهيئات المحلية في محافظة رام الله والبيرة من وجهة نظر أعضاء تلك الهيئات تعزى لمتغير المؤهل العلمي، حيث اتضح أن قيم المتوسطات الحسابية للدرجة الكلية لدى فئة (ثانوية عامة فأقل)، كانت الأعلى وبمتوسط حسابي (3.31)، في حين كانت فئة حملة (دبلوم/كلية مجتمع)، الأدنى إذ بلغ المتوسط الحسابي (3.20)، وكذلك الحال بالنسبة لمجالات الدراسة الأخرى.

ويعزو الباحث بوجود هذا التباين في إجابات عينة الدراسة على فقرات مجالات الدراسة، والذي جاء لصالح فئة حملة (الثانوية العامة فأقل)، إلى أن السبب يعود إلى أن هذه الفئة ممكن أن تكون الأقل إدراكاً لمعايير ومواصفات تلك الخدمات التي تقدمها الهيئات المحلية في محافظة رام الله والبيرة، والتي من المفترض أن يتحقق من خلالها تحقيق تنمية مجتمعية واقعية وشاملة تتناسب مع طبيعة المرحلة القادمة.

ولمعرفة فيما إذا كانت هذه الفروق دالة إحصائياً عند مستوى ( $\alpha \leq 0.05$ )، استخدم الباحث اختبار تحليل التباين الأحادي لمجالات الدراسة، حيث اتضح بأنه لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى ( $\alpha \leq 0.05$ ) بين المتوسطات الحسابية لجميع المجالات وعلى الدرجة الكلية، ولهذا تقبل الفرضية الصفرية الرابعة من الدراسة.

#### 4.4.5. مناقشة نتائج الفرضية الخامسة:

لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى ( $\alpha \leq 0.05$ ) في متوسط استجابات العينة نحو الخدمات التي تقدمها الهيئات المحلية في محافظة رام الله والبيرة تعزى لمتغير طبيعة العمل.

أظهرت نتائج الدراسة إلى وجود فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى ( $\alpha \leq 0.05$ )، في درجة واقع تقديم الخدمات لدى الهيئات المحلية في محافظة رام الله والبيرة من وجهة نظر أعضاء تلك الهيئات تعزى لمتغير طبيعة العمل، حيث اتضح أن قيم المتوسط الحسابي للدرجة الكلية لدى الفئة التي تعمل في (المجال الإداري) كان الأعلى، بلغ (3.38) وعلى جميع المجالات كذلك، علما بأن المتوسط الحسابي للفئة التي تعمل في (المجال المهني)، كانت قريبة جدا حيث بلغت (3.37)، في حين كان المتوسط الحسابي للفئة التي لم يتحدد طبيعة عمل لها أي فئة (غير ذلك) هي الأدنى بمتوسط حسابي (3.18).

ولمعرفة فيما إذا كانت هذه الفروق في المتوسطات الحسابية دالة إحصائيا عند مستوى ( $\alpha \leq 0.05$ )، استخدم الباحث تحليل التباين الأحادي، حيث تبين أن الفروق بين المتوسطات الحسابية لاستجابات أفراد عينة الدراسة حسب طبيعة العمل هي فروق دالة إحصائيا عند مستوى ( $\alpha \leq 0.05$ ) على جميع المجالات وعلى الدرجة الكلية، ولإيجاد مصدر هذه الفروق استخدم الباحث اختبار شيفيه للمقارنات بين مجالات الدراسة، إذ تبين أن الفروق كانت لصالح طبيعة العمل في المجال الإداري والمجال المهني، أي أن الفروق دالة إحصائيا وعليه رفضت الفرضية الصفرية الخامسة للدراسة.

ويرى الباحث أن ذلك قد يعزى إلى ظروف طبيعة العمل، سواء أكان طبيعة العمل في المجال الإداري أو الأكاديمي أو المهني أو غير ذلك، فطبيعة ممن يعملون في المجال الإداري لديهم دراية وخبرة كافية في إدارة وبناء المؤسسات أكثر من غيرهم، يتعاملون مع تلك الهيئات المحلية بسهولة ويسر دون تعقيد، ينظرون إلى كل ما يتم تحقيقه من قبل الهيئة المحلية انجاز مع الظروف الصعبة التي يمر بها المجتمع الفلسطيني بشكل عام، وكذلك الحال بخصوص من كان طبيعة عمله في المجال المهني، مما يتيح لهم التركيز على الجوانب الكمية، بغض النظر عن جودة ونوعية مخرجات تلك الخدمات، في حين نجد أن الفئات التي تعمل في المجال الأكاديمي لديها تحفظات على مستوى الخدمات التي تقدمها الهيئة المحلية من خدمات كونها تركز على نوعية المخرجات أكثر من تركيزها على الكمية، وكذلك الحال بالنسبة للفئة التي لا تعمل في مجال معين كونها غير

ملتزمة بمجال محدد، لذلك تفترض أن يكون مستوى تقديم الخدمات ذو نوعية وجودة أفضل، حيث تتفق هذه الدراسة مع بعض الدراسات السابقة كدراسة (ابوعياش، 2006).

#### 5.4.5. مناقشة نتائج الفرضية السادسة:

لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى ( $\alpha \leq 0.05$ ) في متوسط استجابات العينة نحو الخدمات التي تقدمها الهيئات المحلية في محافظة رام الله والبيرة تعزى لتصنيف الهيئة.

أظهرت نتائج الدراسة إلى وجود فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى ( $\alpha \leq 0.05$ )، في درجة واقع تقديم الخدمات لدى الهيئات المحلية في محافظة رام الله والبيرة من وجهة نظر أعضاء تلك الهيئات تعزى لتصنيف الهيئة.

ولمعرفة فيما إذا كانت هذه الفروق دالة إحصائياً عند مستوى ( $\alpha \leq 0.05$ )، استخدم الباحث اختبار (t)، حيث اتضح بأنه توجد فروق ذات دلالة إحصائية، سواء في الدرجة الكلية أو في مجالات الأداة فقد بلغ المتوسط الحسابي للمجالس البلدية على الدرجة الكلية (3.39).

في حين بلغ المتوسط الحسابي للمجالس القروية على الدرجة الكلية (3.21)، أي أن الفروق دالة إحصائياً، وبناء على هذه النتيجة ترفض الفرضية السادسة للدراسة.

ويرى الباحث أن ذلك قد يعزى إلى ظروف وإمكانيات كل من البلديات والمجالس القروية في محافظة رام الله والبيرة، كما أن المناخ العام للبلديات بشكل عام هو الأفضل، مما ينعكس بالتالي على الاهتمام بتقديم الخدمات للمجتمع المحلي بالإضافة للحجم، فكلما كان حجم الهيئة المحلية أكبر كلما كان هناك تعدد في المرافق، مما يتوجب تقديم خدمات أفضل في كافة المجالات.

#### 5.5 النتائج المتعلقة بالسؤال الخامس

هل تختلف استجابات أفراد عينة الدراسة من أعضاء مجالس الهيئات المحلية في محافظة رام الله والبيرة حول مدى الطموحات التنموية لدى تلك الهيئات باختلاف متغيرات الجنس، العمر، المؤهل العلمي، طبيعة العمل، تصنيف الهيئة؟

#### 1.5.5. مناقشة نتائج الفرضية السابعة:

لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى ( $\alpha \leq 0.05$ ) في متوسطات استجابة العينة عن مدى الطموحات التنموية لدى الهيئات المحلية في محافظة رام الله والبيرة تعزى لمتغير الجنس.

أظهرت نتائج الدراسة بوجود فروق بسيطة، في درجة مدى الطموحات التنموية لدى الهيئات المحلية في محافظة رام الله والبيرة من وجهة نظر أعضاء تلك الهيئات تعزى للجنس.

ولمعرفة فيما إذا كانت هذه الفروق دالة إحصائياً عند مستوى ( $\alpha \leq 0.05$ )، استخدم الباحث اختبار (t)، حيث اتضح بأنه لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى ( $\alpha \leq 0.05$ ) بين المتوسطات الحسابية، وهذا يعني قبول الفرضية السابعة للدراسة.

ويعزو الباحث ذلك بانعدام الفروق إلى توفر التصميم والإرادة لدى الجنسين، على النهوض ببناء مستقبل زاهر ضمن الإمكانيات المتوفرة، متحدياً تلك الظروف المأساوية والصعبة التي يمر بها أبناء هذا الوطن، فالنوع الاجتماعي أثبت جديته في صموده وتحديه للاحتلال وما زال، فهم يتعاملون مع هيئة واحدة تواجه التحديات نفسها في إثبات نفسها، حيث تتفق هذه النتيجة كذلك مع بعض الدراسات السابقة منها (العوامل، والحنيطي، 1995)، ودراسة (أبو كرش، 2006)، ودراسة (أبو عياش، 2006).

#### 2.5.5. نتائج الفرضية الثامنة:

لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية عن مستوى ( $\alpha \leq 0.05$ ) في متوسط استجابات العينة عن مدى الطموحات لدى الهيئات المحلية في محافظة رام الله والبيرة تعزى لمتغير العمر. أظهرت النتائج بأن هناك فروق بسيطة في درجة مدى الطموحات التنموية لدى الهيئات المحلية في محافظة رام الله والبيرة تعزى لمتغير العمر، من وجهة نظر أعضاء تلك الهيئات، حيث اتضح أن

قيم المتوسطات الحسابية للدرجة الكلية لدى الفئة العمرية (أقل من 30 سنة) الأعلى بمتوسط حسابي قدره (3.74)، وعلى جميع مجالات الدراسة، في حين كانت الفئة العمرية (40-49) هي الأدنى (3.41) وعلى جميع المجالات.

ولمعرفة فيما إذا كانت هذه الفروق دالة إحصائياً عند مستوى ( $\alpha \leq 0.05$ )، استخدم الباحث تحليل التباين الأحادي، حيث تبين بأنه لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية في كل من المجال المالي/القانوني وكذلك مجال المشاركة المجتمعية، في حين كان هناك فروق في المجال الخدماتي ومجال المشاريع التنموية، ولإيجاد مصدر هذه الفروق استخدم الباحث اختبار شيفيه للمقارنات، حيث أظهرت النتيجة بأن الفروق دالة إحصائية، وبهذا تم قبول الفرضية الصفرية الثامنة للدراسة.

يعزو الباحث بوجود فروق لصالح الفئة العمرية (أقل من 30)، فئة الشباب، إلى أن النتيجة تعتبر طبيعية جداً من وجهة نظر الباحث، كون مقياس الطموح بشكل عام يتناسب عكسياً مع الفئات العمرية المتقدمة في السن، فكلما كان العمر أقل كلما كان هناك طموحاً أكبر والعكس هو الصحيح، فمهما تعددت التحديات وساعات الظروف لن تكون عائقاً أمام الشباب.

### 3.5.5. مناقشة نتائج الفرضية التاسعة:

لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى ( $\alpha \leq 0.05$ ) في متوسط استجابات العينة عن مدى الطموحات التنموية للهيئات المحلية في محافظة رام الله والبيرة تعزى لمتغير المؤهل العلمي.

أظهرت نتائج الدراسة بوجود فروق بسيطة، في درجة مدى الطموحات التنموية، سواء في الدرجة الكلية أو في المجالات المتعلقة بالدراسة من وجهة نظر أعضاء تلك الهيئات تعزى لمتغير المؤهل العلمي، حيث اتضح أن قيم المتوسطات الحسابية للدرجة الكلية لدى فئة (ماجستير فأعلى)، كانت الأعلى بمتوسط حسابي (3.55)، وفي المرتبة الثانية للفئة التي تحمل شهادة البكالوريوس حيث كانت قريبة منها (3.53)، في حين كانت فئة حملة (دبلوم/كلية مجتمع) الأدنى (3.29).

ولمعرفة فيما إذا كانت هذه الفروق دالة إحصائياً عند مستوى ( $\alpha \leq 0.05$ )، استخدم الباحث اختبار تحليل التباين الأحادي، حيث اتضح بأنه لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية بين المتوسطات الحسابية، سوى في مجال المشاركة المجتمعية، ولإيجاد مصدر هذه الفروق استخدم الباحث اختبار

شيفيه للمقارنات، حيث اتضح بأن الفروق كانت لصالح الفئة من حملة الماجستير فأعلى، أي أن الفروق دالة إحصائياً. وبناء على ذلك قبلت الفرضية التاسعة للدراسة.

ويعزو الباحث السبب بوجود التباين في إجابات عينة الدراسة على فقرات مجالات الدراسة، والذي جاء لصالح فئة حملة شهادة (الماجستير فأعلى)، قريبا منه حملة شهادة البكالوريوس، إلى إدراكهم وقناعتهم لأهمية وفاعلية الهيئات المحلية أكثر من غيرهم بضرورة تبني أفكارا تتعلق بالطموحات التنموية المستقبلية، بالإضافة إلى أن غالبية هؤلاء أصلا من الفئات الشابة، فببون أدنى شك يكون لديهم أفكارا وطموحات وفهما لرسالة الهيئات المحلية من خلال خبرتهم، على الرغم من الإمكانيات والمحددات التي تعيق في الوقت الحاضر.

#### 4.5.5. مناقشة نتائج الفرضية العاشرة:

لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى ( $\alpha \leq 0.05$ ) في متوسط استجابات العينة عن الخدمات التي تقدمها الهيئات في محافظة رام الله والبيرة تعزى لمتغير طبيعة العمل.

أظهرت نتائج الدراسة وجود فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى ( $\alpha \leq 0.05$ )، في درجة واقع تقديم الخدمات لدى الهيئات المحلية في محافظة رام الله والبيرة من وجهة نظر أعضاء تلك الهيئات تعزى لمتغير طبيعة العمل، حيث اتضح أن قيم المتوسط الحسابي للدرجة الكلية لدى الفئة التي تعمل في (المجال الإداري) كان الأعلى، بلغ (3.38) وعلى جميع المجالات كذلك، علما بأن المتوسط الحسابي للفئة التي تعمل في (المجال المهني)، كانت قريبة جدا حيث بلغت (3.37)، في حين كان المتوسط الحسابي للفئة التي لم يتحدد طبيعة عمل لها أي فئة (غير ذلك) هي الأدنى بمتوسط حسابي (3.18).

ولمعرفة فيما إذا كانت هذه الفروق في المتوسطات دالة إحصائياً عند مستوى ( $\alpha \leq 0.05$ )، استخدم الباحث تحليل التباين الأحادي، حيث تبين أن الفروق بين المتوسطات الحسابية لاستجابات أفراد عينة الدراسة حسب طبيعة العمل هي فروق دالة إحصائياً عند مستوى ( $\alpha \leq 0.05$ ) على جميع المجالات وعلى الدرجة الكلية، ولإيجاد مصدر هذه الفروق استخدم الباحث اختبار شيفيه للمقارنات بين مجالات الدراسة، إذ تبين أن الفروق كانت لصالح طبيعة العمل في المجال الإداري والمجال المهني، أي أن الفروق دالة إحصائياً وعليه رفضت الفرضية العاشرة للدراسة.

ويرى الباحث أن ذلك قد يعزى إلى ظروف طبيعة العمل، سواء أكان طبيعة العمل في المجال الإداري أو الأكاديمي أو المهني أو غير ذلك، فيرى الباحث أن طبيعة ممن يعمل في المجال الإداري لديهم الخبرة الكافية في إدارة وبناء المؤسسات، يتطلعون لمستقبل تلك الهيئات المحلية بتفاؤل أكثر من غيرهم، وكذلك الحال بخصوص من كان طبيعة عمله في المجال المهني، وهذا قد يعود لإدراكهم بأن الظروف تتغير، وبالتالي إمكانية تحقيق الطموحات التنموية، فهذه الفئات غالباً ما تكون أقرب من خلال عملها في المجال الإداري بطبيعة دور المؤسسات في البناء، إذا ما خلصت النوايا وصدق العمل، فهم أقدر على جعل الحلم حقيقة.

### 5.5.5. مناقشة نتائج الفرضية الحادية عشرة:

لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى ( $\alpha \leq 0.05$ ) في متوسط استجابات العينة عن مدى الطموحات التنموية للهيئات المحلية في محافظة رام الله والبيرة تعزى لمتغير تصنيف الهيئة.

أظهرت نتائج الدراسة إلى وجود فروق ذات دلالة إحصائية عن مستوى ( $\alpha \leq 0.05$ )، في درجة مدى الطموحات التنموية لدى الهيئات المحلية في محافظة رام الله والبيرة من وجهة نظر أعضاء مجالس تلك الهيئات تعزى لتصنيف الهيئة.

ولمعرفة فيما إذا كانت هذه الفروق دالة إحصائياً عند مستوى ( $\alpha \leq 0.05$ )، استخدم الباحث اختبار (t)، حيث اتضح بأنه توجد فروق ذات دلالة إحصائية، سواء في الدرجة الكلية أو في مجالات الأداة فقد بلغ المتوسط الحسابي للمجالس البلدية على الدرجة الكلية (3.63)، في حين بلغ المتوسط الحسابي للمجالس القروية على الدرجة الكلية (3.40)، أي أن الفروق ذات دلالة إحصائية، وبناءاً على هذه النتيجة ترفض الفرضية الصفرية الحادية عشرة للدراسة.

ويعزو الباحث بوجود فروق ذات دلالة إحصائية، حيث كانت الفروق في جمع مجالات الدراسة لصالح المجالس البلدية والدرجة الكلية، إلى أن السبب يعود لحجم الهيئة المحلية بالدرجة الأولى وهذا يعكس مدى الاهتمام والجدية في تحمل المسؤولية، بالإضافة إلى الإمكانيات والحوافز المتوفرة لدى البلديات في محافظة رام الله والبيرة، مما ينعكس بالتالي على تبني أفكاراً من شأنها تحقيق احتياجات وتطلعات المجتمع المحلي، وهذا ما يؤكد ضرورة العمل على ضرورة تعزيز فكرة مجالس الخدمات المشتركة وبالتالي لتحسين أدائها بشكل أفضل.

## 6.5 توصيات الدراسة

بناء على النتائج التي توصلت إليها الدراسة الحالية ومناقشتها ، وانطلاقاً من الارتباط الوثيق بين درجة مستوى تقديم الخدمات ودرجة مدى تبني الطموحات التنموية لدى الهيئات المحلية في محافظة رام الله والبيرة، لتطوير عملها إدارياً ومالياً وخدماتياً وتنموياً، والتي يجدر من الجميع (السلطة التنفيذية وكافة المؤسسات والمواطنين) مراعاتها يوصي الباحث بالتوصيات الآتية:

1. الاهتمام بوحدة الهيئات المحلية من حيث تطوير نظم وآليات عملها، بما يكفل الارتقاء بأدائها وتحقيق أهدافها بكفاءة، من خلال بناء قواعد معلومات دقيقة ومتطورة، وصياغة الخطط التنموية وتنفيذها.
2. ضرورة إعداد مخططات تفصيلية لكافة الهيئات المحلية في محافظة رام الله والبيرة، من شأنه الاطمئنان على شؤون تلك الهيئات، ومن أجل دراسة الواقع الحالي للمساحة الكلية لكل هيئة على حدة، وبالتالي استغلال مساحة الأراضي الغير مصادرة من قبل الاحتلال الإسرائيلي.
3. ضرورة إنشاء مؤسسة لرعاية المشاريع الصغيرة في المحافظة تكون بمثابة حاضنة وفق هيكلية واضحة تشمل الجوانب (الفنية، الاستشارية، التمويلية..) تعمل على تبني ونشر مفهوم الطموحات التنموية .
4. تأسيس لجان خاصة من داخل الهيئات المحلية ومشاركة نخبة من المجتمع المحلي ذوي الكفاءات والخبرة تكون مهمتها تطبيق مبادئ التنمية لتفعيل تبني الطموحات التنموية.
5. وضع مادة قانونية محددة تعالج (القوانين والأنظمة والتعليمات)، تتناسب مع الواقع الفلسطيني، لمواكبة التطورات والمستجدات وبالتالي مواجهة واقع المجتمع الفلسطيني.
6. تعزيز التشبيك والتعاون بين الهيئات المحلية والقطاع الخاص بشراكة حقيقية لما له من أثر في الحياة في تنفيذ البرامج التنموية في ظل إستراتيجية شاملة، باعتباره المدخل الاستراتيجي للعمل وتخفيض حدة البطالة وزيادة فرص العمل.
7. حشد المزيد من الموارد والإمكانيات التي تتطلبها الطموحات التنموية لضمان تحقيق الرؤية المستقبلية وانجازها على أرض الواقع.
8. تعزيز فكرة مجالس الخدمات المشتركة للتخطيط والتطوير، لا سيما المتقاربة منها، بهدف خلق تعاون مشترك وبالتالي تعزيز مفهوم التخطيط الاستراتيجي على أسس علمية سليمة يتناسب مع التطلعات المستقبلية.

٩. ضرورة إشراك المواطنين والمجتمع المدني في إعداد وتنفيذ المشاريع التي تساهم في التنمية المحلية والشاملة.

١٠. إجراء المزيد من الدراسات المشابهة على جميع المحافظات الفلسطينية من وجهة نظر المستفيدين من خلال تناول متغيرات أخرى مثل: (الخبرة، مكان السكن، الدورات التدريبية فئة المجلس البلدي).

١١. عمل دراسات أخرى تحدد المشاريع التنموية المطلوبة بدل الطموحات التنموية.

وفي النهاية يأمل الباحث أن يكون قد ساهم من خلال هذه الدراسة المتواضعة في إلقاء الضوء على "الهيئات المحلية في محافظة رام الله والبيرة" بين تقديم الخدمات والطموحات التنموية"، ما بين العام 1994-2008 وربطها بالفترة التي سبقتها، إضافة إلى تصور طموح لدورها المستقبلي، وما يمكن أن تقدمه للمجتمع المحلي بشكل خاص وللوطن الغالي بشكل عام، وبالتالي تحقيق رسالتها، لتبقى أهلاً للثقة المجتمعات المحلية.

## المصادر والمراجع

### أولاً: المراجع العربية

- ابو سمرة، س. (2006): دور والهيئات المحلية في تنمية المجتمع، ورقة علمية، الجامعة الإسلامية، غزة، فلسطين.
- ابو عياش، خ. (2006). العلاقة بين جودة خدمات البلديات ورضا المستفيدين في بلديات جنوب الضفة الغربية، جامعة القدس، أبو ديس، القدس، رسالة ماجستير غير منشورة .
- ابو فاشة، و. (2005): تقييم برامج المنظمات النسوية الفلسطينية في الضفة الغربية بين عامي 1995-2005، جامعة القدس، القدس، (رسالة ماجستير غير منشورة).
- ابو كرش، ش. (2006): المدن والمناطق الصناعية الفلسطينية "واقع وطموحات"، ورقة عمل، الجامعة الإسلامية، غزة، فلسطين.
- احمد، ع ، بطارسة، س. ( 1994): مستوى رضى المواطنين عن الخدمات العامة في الأردن، دراسة ميدانية، أبحاث اليرموك، المجلد (10)، الأردن.
- اسماعيل، أ. (2005): إدارة المرافق المحلية والتنمية، ورقة عمل، البحرين.
- اشتيه، م. (2003): الاقتصاد الفلسطيني في المرحلة الانتقالية ، المجلس الاقتصادي الفلسطيني للتنمية والاعمار بكدار، القدس.
- اشتيه، م، حباس، أ . (2004): البلديات وهيئات الحكم المحلي في فلسطين ، المجلس الفلسطيني للتنمية والاعمار بكدار، فلسطين.
- بدران، أ. وآخرون. (1989): قضايا التنمية في الوطن العربي، دار الفكر للنشر، عمان.
- بطارسة، س. (1991): الإدارة المحلية في المملكة الأردنية الهاشمية، عمان ، الأردن.
- البنك الدولي. (2004): أخبار تنموية: الضفة الغربية وقطاع غزة، القدس.
- البياع، م. ( 1985): التنمية الإدارية ودورها في معالجة المشكلات الإدارية ، بغداد، العراق.
- جاتا، ت. (1998): تطور الحكومة المحلية في اليابان وتوجهات إصلاحها نحو عصر العولمة، المجلة الدولية للعلوم الإدارية، العدد(2)، الكويت.
- جرادات، ي. (2003): الإدارة والحكم المحلي في فلسطين في عهد الاحتلال الإسرائيلي (1967-1994)، مجلة شؤون فلسطينية، العدد الثالث، فلسطين.
- الجرباوي، ع. (1996): أي نوع من السلطة نريد، مركز البحوث، نابلس، فلسطين.

- الجرباوي، ع. (1992): دور البلديات في فلسطين، مجلة شؤون فلسطينية، (عدد 9، 2)، فلسطين.
- الجرباوي، ع. (1991): البلديات الفلسطينية من النشأة حتى 1997، مجلة شؤون فلسطينية، (العدد 221، 222)، فلسطين.
- الجندي، م. (1987): الإدارة المحلية واستراتيجياتها، منشأة المعارف، الإسكندرية، مصر.
- الحوامة، ع. (2001): فاعلية المجالس التنفيذية في تحقيق التنمية المحلية والعوامل المؤثرة فيها"، مؤتمراً للدراسات والبحوث العدد (36)، الأردن.
- الردايدة، ش. (2006): التخطيط الاستراتيجي في الحكم المحلي الفلسطيني الواقع والإمكانات في الضفة الغربية، جامعة القدس، القدس، (رسالة ماجستير غير منشورة).
- رشيد، أ. (1981): الإدارة المحلية مفاهيم ونماذج، دار المعارف، جامعة القاهرة، مصر.
- الرواشدة، ش. (1987): الإدارة المحلية في الأردن حاضرها ومستقبلها، عمان، الأردن.
- الريدي، ج. (1987): الدور الفعلي للوحدة المحلية في محافظة المنيا في تحقيق التنمية، سلسلة بحوث ودراسات، مجلة المنظمة العربية للتنمية، العدد (256) القاهرة، مصر.
- الزعبي، خ. (1992): تشكيل المجالس المحلية، دراسة مقارنة، جامعة عين شمس، مصر.
- سرحان، ن. (1993): العلاقة بين مستوى الطموح والرضا المهني، حلوان، مصر.
- السماحي، س. (2001): دور مجالس المناطق في تحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية في السعودية، مجلة دراسات الخليج والجزيرة العربية، العدد (102)، السعودية.
- الشبخلي، ع. (2002): نظرية الإدارة المحلية، المؤسسة العربية للدراسات، الأردن.
- الصاوي، ع. (1986): مفاهيم الإدارة المحلية، منشأة المعارف، الإسكندرية، مصر.
- الصوراني، غ. (2006): البلديات والنقابات المهنية في فلسطين، الحوار المتمدن، الرابط الإلكتروني ([www.ahewar.org/debat/files/87009.dos,23.05.2008](http://www.ahewar.org/debat/files/87009.dos,23.05.2008))
- الطعامنة، م. (2005): الحكم المحلي في الوطن العربي واتجاهات التطوير، القاهرة، مصر.
- عبد الباقي، ص، م. (1999): قضايا إدارية معاصرة، منشورات دار نشر الثقافة، مصر.
- عبد الخالق، ن. (1992): تخطيط وتنمية القوى البشرية والتنمية، مجلة الإداري، ع(48)، معهد الإدارة العامة، الرياض.
- عبد العاطي، ص. (2003): المجتمع الفلسطيني بين التقليد والحداثة، ورقة عمل، القدس.
- عساف، ع. (1985): قواعد تطوير العمل المحلي واتجاهات تطبيقه في الأردن، مجلة الإدارة العامة، العدد (45)، عمان.
- العساف، ص. (1989): مدخل إلى بحث العلوم السلوكية، شركة عبيكان للنشر، السعودية.

- عبد الفتاح، كاميليا. (1984): مستوى الطموح والشخصية، ط2، بيروت، لبنان.
- عبد الوهاب، س. (2003): الحكم المحلي في ضوء التطبيقات المعاصرة، القاهرة، مصر.
- عمرو، ع. (2002). الحكم المحلي في ظل السلطة الفلسطينية، جامعة القدس، القدس.
- العلاق، ب، الطائي، ح. (2001): تسويق الخدمات، ط 1، دار زهران، عمان، الأردن.
- العلاق، ب، الطائي، ح. (2007): تسويق الخدمات، دار زهران، عمان، الأردن.
- عواضة، ح. ( 1983): الإدارة المحلية وتطبيقاتها في الدول العربية، دراسة مقارنة، ط1، المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر، بيروت، لبنان.
- عوض، ر. (2006): ادارة الصراع التنظيمي في بلديات محافظتي الخليل وبيت لحم وأثره في الأداء المؤسسي، جامعة القدس، القدس، رسالة غير منشورة.
- العوامل، ن، الحنيطي، م. (1995): عملية تقييم الأداء للمجالس البلدية في الأردن، دراسة ميدانية، المجلة العلمية لكلية الإدارة والاقتصاد، العدد (6)، الاردن.
- فضل الله، ف.(1988): إدارة التنمية. منظور جديد لمفهوم التحديث، الإمارات العربية.
- قانون الهيئات المحلية الفلسطينية رقم (1) لسنة 1997.
- القريوتي، م. (1986): رفع الكفاية الإدارية للمجالس المحلية، ورقة عمل قدمت للمؤتمر العام للمجالس البلدية لتطوير الأجهزة المحلية نحو مجتمع أفضل، العقبة، الأردن.
- لطفي، ع. (1987): برنامج الإصلاح الاقتصادي والتنمية، دار عطوة، القاهرة.مصر.
- محرم، ص، الخطيب، ف. ( 1983 ): اتجاهات معاصرة في نظام الحكم المحلي، دار النهضة العربية، القاهرة، مصر.
- محمد، ج، رحال، م. (2002): مدخل إلى مفهوم الحكم الصالح في فلسطين، الحكم المحلي نموذجاً، مركز دراسات حقوق الإنسان، رام الله.
- مطالقة، أ. (1999): مستوى رضا المستفيدين عن جودة الخدمات المحلية التي تقدمها بلدية اربد "دراسة ميدانية"، جامعة آل البيت، عمان.
- مكي، ع. ( 1997 ): العلاقة بين السلطة المركزية والهيئات المحلية، دراسة مقارنة مع التطبيق في فلسطين، جامعة بير زيت، بير زيت، رسالة ماجستير غير منشورة.
- معهد الأبحاث التطبيقية، أريج. (2006): قسم الخرائط، بيت لحم، فلسطين.
- المعاني، أ. ( 2000 ): دور الإدارة المحلية في تنمية المجتمع المحلي، مجلة الإداري، العدد(81)، معهد الإدارة العامة، سلطنة عمان.
- النعيم، م. (1983): الرضا عن العمل بين المدرسات وعلاقته بمستوى الطموح، رسالة ماجستير منشورة، مجلة الإداري.
- وزارة الحكم المحلي. (2006): دائرة التشكيلات والانتخابات، رام الله، فلسطين.

- وزارة الحكم المحلي. (2007) دراسة استطلاعية حول تصنيف الهيئات المحلية الفلسطينية،  
www.molg(.gov.ps/studies/tasneef20%alhayaat.pdf,12.3.2007)
- يونس، خ. (2007): المنظمات النسوية العاملة في شمال الضفة الغربية واقع وطموح،  
جامعة القدس، رسالة ماجستير غير منشورة.

#### ثانيا: المراجع الأجنبية:

- Bateson, J. E. G. (1992):Managing Service Marketing, Text and Reading, 2 ed. The Dryden Press, London.
- Gronroos, C. (1980): An Applied Service Marketing. Theory, Working paper No.57, Swedish School of Economics and Business Administration, Helsinki.
- Mr.closk Herbert,(1987): political participation, International Encyclopedia of social sciences, vol.12, P.253.
- Ronald W. Burkle, Centere for International Relations, Apr. 2004, papers, p.3.An Introduction to French Public Administration, (Paris, Introduction Institute Of Public Administration.

## ملحق 1.2 . : محافظة رام الله والبيرة/ نبذة تاريخية

تعتبر محافظة رام الله والبيرة ثاني محافظات الوطن من حيث المساحة الجغرافية، حيث تبلغ مساحتها الكلية ما يقارب (885) كم مربع، بنسبة 14.2% من مساحة الضفة الغربية، على الرغم من أنها واحدة من أقل المحافظات في الكثافة السكانية، حيث يقطنها ما يقرب من (390.000) ألف نسمة تقريبا كما في عام 2007م، ويبلغ عدد القرى التابعة للمحافظة (75) قرية، تستمد أهميتها من عدة عوامل: فهي تقع وسط الضفة الغربية بين كل من محافظات نابلس والقدس وأريحا، تمتد في سلسلة جبال فلسطين الوسطى، على الطريق الواصل بين الشمال والجنوب، تربط القدس بمدينة نابلس مما جعلها على مر العصور مأوى للرحالة والمسافرين، وبذلك كثرت الخانات (أماكن الاستراحة) فيها خاصة في العهد العثماني، وكانت قديما تشتهر ببساتينها وعيونها، التي لا تكاد قرية أن تخلو من الينابيع، وكانت محافظة رام الله والبيرة ضمن التشكيلات الإدارية التابعة إلى متصرفية القدس التابعة لولاية القدس الشريف حيث تبعد مدينتي رام الله والبيرة (مركز المحافظة) عن مدينة القدس الشريف (16) كيلو متر جهة الشمال، ويرتفع متوسط ارتفاعها عن سطح البحر 884 مترا. مما يجعلها مركزا للمصطافين من جميع أنحاء فلسطين حيث المناخ الجيد المعتدل والجنان والطبيعة الجميلة، أعلى قممها جبل تل العاصور (1016) مترا عن سطح البحر، يقع شمال شرق مركز المحافظة (مدينتي رام الله والبيرة) على بعد 15 كم تقريبا، يتوسط كل من قرى سلواد والمزرعة الشرقية ودير جرير وكفر مالك.

ويرجع تاريخ المحافظة إلى العصور القديمة (الحجري والنحاسي والبرونزي المبكر، إضافة إلى العصر الحديدي الأول والثاني)، تعود بتاريخها إلى الكنعانيين، هذا من خلال المواقع الأثرية من البرك الرومانية والخرب مثل ( خربة البرج، خربة الطيرة، رأس الطاحونة، تل النصبة، خربة عطارة، خربة السويكة أو الشويكة وأم الشرايط ..)، وقد شهدت فترات عديدة من الركود والازدهار، في العصور المتعاقبة.

تعد محافظة رام الله والبيرة منذ قيام السلطة في نهاية عام 1994م من المراكز الهامة في الضفة الغربية لما يتميز مركزها (مدينتي رام الله والبيرة)، ليس بالتنوع السريع والمتواصل وبالامتداد العمراني والحضري الكبير فحسب، بل أيضا بالقدرة على الحفاظ على طابعها المميز وشخصيتها

الفريدة كمدينة عصرية راقية تتمتع بلمسات جمالية في كل الأرجاء وبتناسق يجمع بين الطبيعة العصرية وبين الامتداد والثراء التاريخي، كما تحتل موقع متقدم في النشاطات الاقتصادية والثقافية والسياسية، فهي مقر الرئاسة الفلسطينية، بالإضافة إلى تواجد العديد من الوزارات والمؤسسات الحكومية والعامّة، ومحط تجمع مؤسسات المجتمع المدني والمنظمات غير الحكومية، ويتواجد فيها العديد من الجمعيات بكافة أنواعها المدارس والمعاهد وجامعة بيرزيت التي تعتبر من أهم الجامعات في فلسطين، كما تضم مركزا لجامعة القدس المفتوحة ومقرا لإدارتها، وتتوفر فيها العديد من المستشفيات العامة والخاصة، والمراكز الصحية ودور العبادة، والبنوك سواء الدولية أو المحلية وعدد من محال الصرافة، كما يتوفر فيها شبكة هاتف يعمل من خلال مقسم آلي، ومركز شركة الاتصالات الفلسطينية جوال، ومحطات للإذاعة والتلفزيون الفلسطيني.

يدير مدينة رام الله مجلس بلدي تم تأسيسه عام 1908، كما يدير مدينة البيرة مجلس بلدي تم تأسيسه عام 1951، وغرفة تجارة وصناعة محافظة رام الله والبيرة تم تأسيسها عام 1950م. وطبقا للصلاحيات المخولة لرئيس السلطة الوطنية الفلسطينية في مجال التشكيلات الإدارية فقد استخدمت محافظة رام الله والبيرة كواحدة من المحافظات الستة عشر في فلسطين، كوحدة إدارية أمنية تنموية يرئسها محافظ يمثل السيد الرئيس حيث يرتبط سياسيا وإداريا برئيس السلطة الوطنية الفلسطينية بصورة مباشرة وفي نطاق مجلس المحافظين.

تكثر في محافظة رام الله والبيرة زراعة الزيتون، ويعد زيتها من أجود أنواع الزيوت، وهناك أنواع مختلفة من النباتات البرية مثل شقائق النعمان والجعدة والمرمية والزعتر كما توجد الأشجار والشجيرات مثل الزعرور والبلوط. كما تعد محافظة رام الله والبيرة المحافظة الوحيدة في فلسطين الذي لم يغتصب منها اليهود أي قرية حتى عام 1967، على الرغم من مصادرتها لمساحات شاسعة جدا من أراضيها بعد قيام الاحتلال، وهناك العديد من المستعمرات التي أقامتها سلطات الاحتلال عليها، بلغ عددها حتى إعداد هذه الدراسة ( 35 ) مستعمرة موزعة على أفضل المواقع، منها مستعمرة جبل الطويل المحاذية لمدينة البيرة ومستعمرة عوفرة المحاذية لمدينة سلواد.

ملحق 2.2. أ: الهيئات المحلية في محافظة رام الله والبيرة (وزارة الحكم المحلي، 2006)

الرقم	اسم الهيئة المحلية	التصنيف	سنة التأسيس	عدد السكان	المساحة الكلية
1 -	رام الله	بلدية A	1908	26.300	16.560
2 -	البيرة	بلدية A	1951	40.680	22.406
3 -	بني زيد الغربية(بيت ريما/ دير غسان)	بلدية B	1966	6.280	22.262
4 -	بني زيد الشرقية (مزارع النوباني/عارورة)	بلدية C	1996	6.550	20.631
5 -	بيت لقيما	بلدية C	1992	11.000	28.000
6 -	بير زيت	بلدية B	1962	8.500	14.100
7 -	ترمسعيا	بلدية D	1997	4.600	17.600
8 -	سنجل	بلدية D	1997	5.750	14.200
9 -	الطيبة	بلدية D	1953	2.200	20.231
10 -	عطارة	بلدية D	1964	3.000	9.550
11 -	المزرعة الشرقية	بلدية D	1965	5.350	16.300
12 -	ديرديوان	بلدية B	1951	7.160	73.332
13 -	سلواد	بلدية B	1964	7.500	18.900
14 -	بيتونيما	بلدية B		13.700	23.366
15 -	نعليمن	بلدية C	1997	5.200	15.875
16 -	الاتحاد (دير عمار/ بيتللو/ جمالة)	بلدية C	1995	9.500	17.760
17 -	الزيتونة(المزرعة القبليّة/ابواشخيدم)	بلدية C	1995	7.000	15.500
18 -	عبوين	بلدية C	1997	5.500	16.205

11.500	4.000	1997	مجلس قروي	عين يبرود	19 -
33.162	4.450	2005	مجلس قروي	دير جريـر	20 -

ملحق 2.2. ب: الهيئات المحلية في محافظة رام الله والبيرة (وزارة الحكم المحلي، 2006)

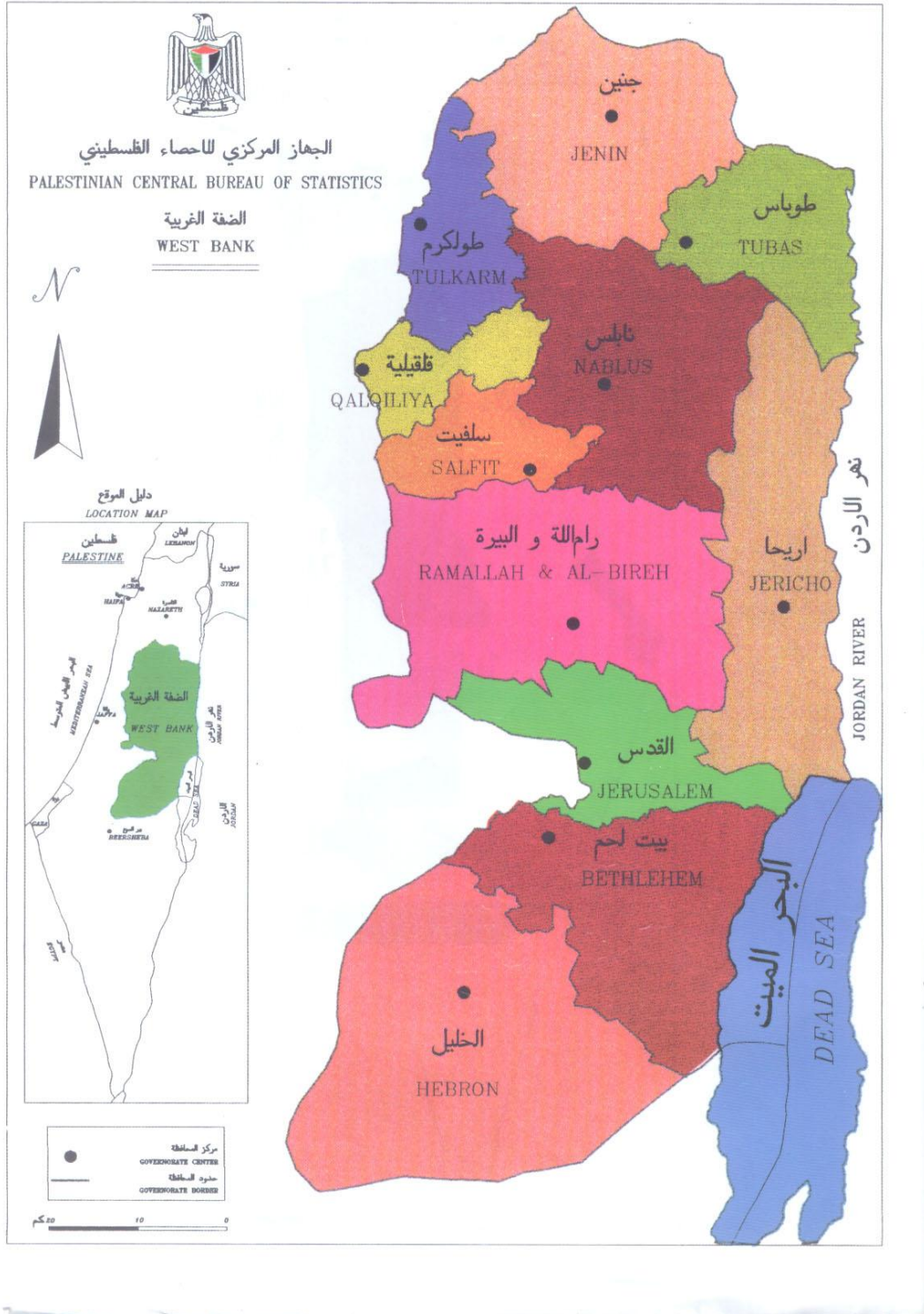
الرقم	اسم الهيئة المحلية	التصنيف	سنة التأسيس	عدد السكان	المساحة الكلية
21 -	كفر مالك	مجلس قروي	1965	3,106	52.196
22 -	بيتين	مجلس قروي	2005	3,155	4.764
23 -	خربثا المصباح	مجلس قروي	2005	5,420	4.438
24 -	خربثا بني حارث	مجلس قروي	2005	3,002	7.120
25 -	كفر نعمه	مجلس قروي	2005	4,001	10.286
26 -	قبيـا	مجلس قروي	2005	5,093	16.504
27 -	صفا	مجلس قروي	2005	4,176	9.621
28 -	دير أبو مشعل	مجلس قروي	2005	4,000	8.778
29 -	شقبـا	مجلس قروي	1997	4,480	15.130
31 -	رنتيس	مجلس قروي	1997	2,990	30.933
32 -	بـدرس	مجلس قروي	1997	1,350	7.395
33 -	عين عريك	مجلس قروي	2005	1,700	5.934
34 -	عجـول	مجلس قروي	2005	1,750	6.639
35 -	أبو قشـش	مجلس قروي	2005	1,800	4.751
36 -	كوبـر	مجلس قروي	2005	4,500	9.700
37 -	أبو فـلاح	مجلس قروي	1996	4,237	8.186
38 -	اللبن الغربية	مجلس قروي	1996	1,250	9.820
39 -	سـردا	مجلس قروي	2005	2,000	4.500
40 -	كفر عين	مجلس قروي	1999	1,890	7.145
41 -	الطيـرة	مجلس قروي	1997	1,400	3.968
42 -	دير السودان	مجلس قروي	2005	2,500	4.498
43 -	رمـون	مجلس قروي	1997	3,319	30.043
44 -	برقـة	مجلس قروي	1997	2,396	6.001
45 -	بلعيـن	مجلس قروي	2002	2,000	3.992

4.166	2.831	2005	مجلس قروي	دورا القـرع	- 46
8.778	2.500	1954	مجلس قروي	جفـنا	- 47

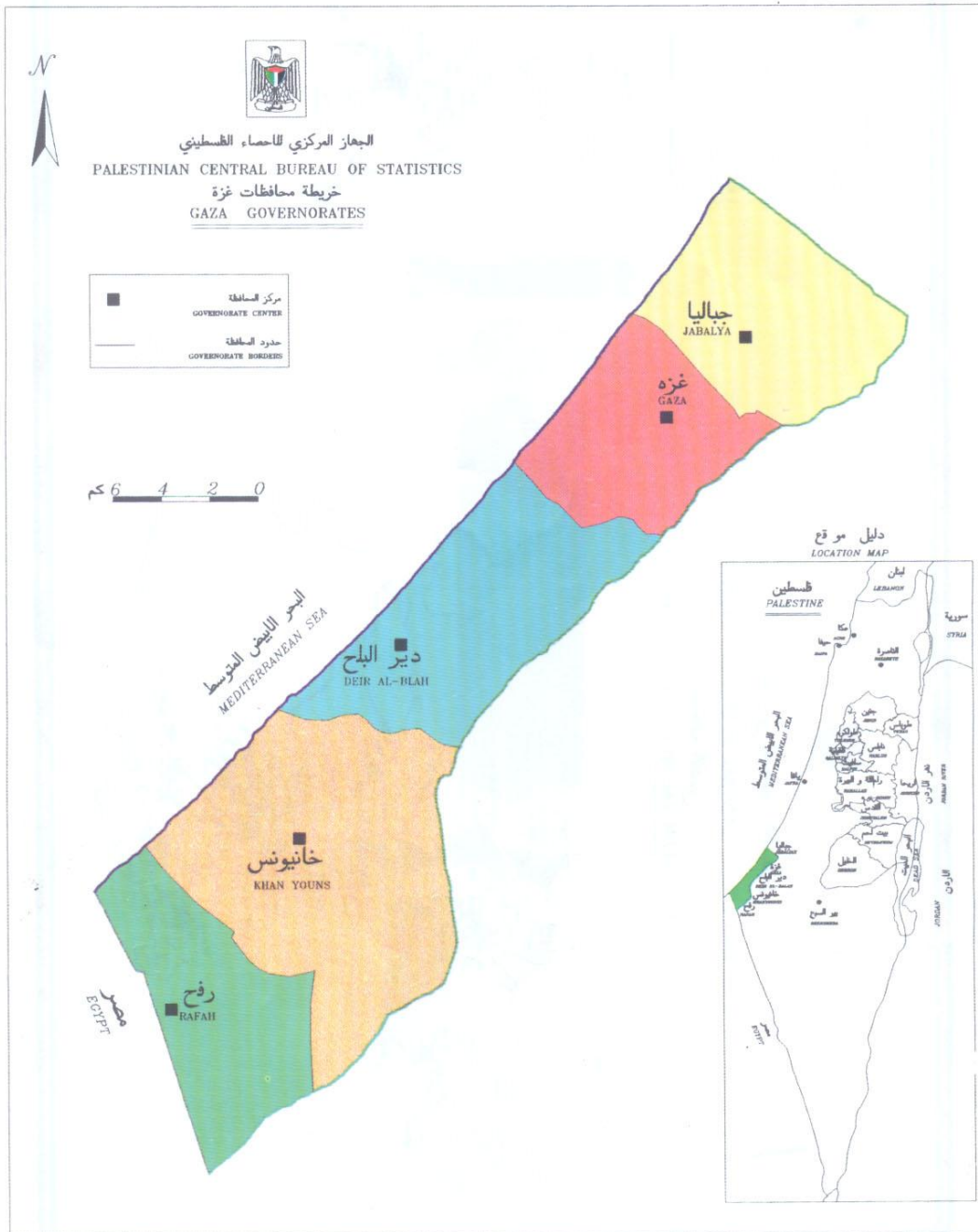
ملحق 2.2. ج : الهيئات المحلية في محافظة رام الله والبيرة (وزارة الحكم المحلي، 2006)

الرقم	اسم الهيئة المحلية	التصنيف	سنة التأسيس	عدد السكان	المساحة الكلية
- 48	عابـود	مجلس قروي	1995	2,539	15.007
- 49	المغـير	مجلس قروي	2005	2.500	14.558
- 50	دير قديـس	مجلس قروي	1997	2.041	8.324
- 51	رأس كركـر	مجلس قروي	1998	1.970	5.883
- 52	قراوه بني زيد	مجلس قروي	1998	2,858	5.100
- 53	المديـة	مجلس قروي	2005	1.280	13.000
- 54	دير ابزيـع	مجلس قروي	2005	2.700	1.428
-55	الجانيـة	مجلس قروي	1998	1.200	7.565
-56	يـيرود	مجلس قروي	2005	680.	3.000
-57	عين سينيـا	مجلس قروي	1997	.775	2.791
- 58	بيت عور التحتا	مجلس قروي	1995	4.561	4.619
- 59	بيت عور الفوقا	مجلس قروي	1997	.930	3.818
- 60	دير نظـام	مجلس قروي	2005	1.000	4.000
- 61	بيت سيـرا	مجلس قروي	2005	2.935	4.657
- 62	برهـام	لجنة مشاريع	2005	. 450	1.589
- 63	شبتـين	لجنة مشاريع	1997	.850	4.423
- 64	عين قينيـا	مجلس قروي	2005	.870	2.494
- 65	النبي صـالح	مجلس قروي	2005	.500	5.000
- 66	أم صفـا	مجلس قروي	2005	.800	4.083
-67	تجمع بيت نوبـا	لجنة مشاريع	2005	923.	7.228
-68	جيبـيـا	لجنة مشاريع	2005	.870	4.500

ملحق 3.2. أ : المحافظات في الضفة الغربية



ملحق 3.2. ب : المحافظات في قطاع غزة



ملحق 1.3.: رسالة خاصة للمحكمن

بسم الله الرحمن الرحيم

استبانة للتحكيم

حضرة الدكتور ..... المحترم

تحية طيبة وبعد،

يقوم الباحث بدراسة بعنوان: " الهيئات المحلية في محافظة رام الله والبيرة بين تقديم الخدمات والطموحات التنموية" وذلك استكمالاً لمتطلبات الحصول على درجة الماجستير في التنمية المستدامة – بناء مؤسسات – في جامعة القدس، ونظراً لما عهدناه فيكم من خبرة علمية وعملية، يرجى من حضرتكم التكرم بتحكيم هذه الاستبانة، وإبداء الرأي في مجالاتها وفقراتها، بإضافة وحذف ما ترونه مناسباً.

دمتم ذخراً للعلم وطالبيه.

مع قبول فائق التقدير والاحترام،،

الباحث

شكري سلمان احمد غوينم

بسم الله الرحمن الرحيم

جامعة القدس

عمادة الدراسات العليا

معهد التنمية المستدامة/ بناء مؤسسات



## استبانة

حضرات السادة/ رئيس وأعضاء بلدية/ مجلس قروي ..... المحترمين.

تحية واحترام وبعد،

يقوم الباحث بإعداد دراسة ميدانية استكمالاً لمتطلبات الحصول على درجة الماجستير في التنمية المستدامة - بناء مؤسسات - من جامعة القدس، حول موضوع:

" الهيئات المحلية في محافظة رام الله والبيرة بين تقديم الخدمات والطموحات التنموية ".

فإنني أرجو تعاونكم والتكرم بالإجابة عن فقرات الاستبانة المرفقة، وذلك بوضع إشارة (√) في المكان المناسب مقابل كل فقرة، بما يعكس واقع رؤيتكم بكل موضوعية من أجل تحقيق أهداف هذه الدراسة، علماً بأن المعلومات التي سيتم جمعها ستعامل بسرية تامة، ولن تستخدم إلا لأغراض البحث العلمي فقط.

شاكرًا لكم سلفًا جهودكم وحسن تعاونكم،،

• الجزء الأول: معلومات عامة

يرجى وضع دائرة حول رمز الإجابة التي تنطبق عليك.

- |                   |                         |                      |                   |
|-------------------|-------------------------|----------------------|-------------------|
| 1 - الجنس:        | أ - ذكر                 | ب                    | ج - أنثى          |
| 2 - العمر:        | أ - أقل من 30 سنة       | ب - 30 - 39 سنة      | ج - 40 - 49 سنة   |
| 3 - المؤهل العلمي | أ - ثانوية عامة فأقل    | ب - دبلوم/كلية مجتمع | ج - بكالوريوس فقط |
| 4 - تصنيف الهيئة: | أ - مجلس بلدي (A,B,C,D) | ب - مجلس قروي        | ج - د             |
| 5 - المهنة        | أ - المجال الأكاديمي    | ب - المجال الإداري   | ج - غير ذلك       |

• الجزء الثاني: تقديم الخدمات

الرجاء وضع إشارة ( √ ) أمام الاختيار الذي يعبر عن رأيك الشخصي:

المجال الإداري					
الرقم	الفقرة	موافق بشدة	موافق	محايد	غير موافق بشدة
1-	يتوفر لدى الهيئة المحلية أهداف واضحة لأداء مهامها				
2-	يتوفر لدى الهيئة مخططات هيكلية واضحة ضمن إطار نفوذها				
3-	تعمل الهيئة ضمن خطط عمل تنفذ ضمن جداول زمنية محددة				
4-	تقوم الهيئة بتحليل البيئة الداخلية لإطار نفوذها لمعرفة الخلل				
5-	تعتمد الهيئة على التقييم الذاتي أكثر من الرقابة الخارجية				
6-	تقوم الهيئة بتشكيل لجان عمل من أعضائها لمتابعة المتغيرات				
7-	تعمل الهيئة بتنفيذ الاحتياجات المحلية دون تمييز وفق أولوياتها				
8-	تقوم الهيئة بتنفيذ ما طرح من برامج أثناء حملتها الانتخابية				
المجال المالي والقانوني					
9-	يتوفر لدى الهيئة إمكانيات مالية توازي نفقاتها				
10	عملت الهيئة على استغلال المساعدات المالية حسب الأصول				
11	تحصل الهيئة من السلطة على حصتها من المخصصات المالية				
12	تقوم الهيئة بتأجير (قاعات، ساحات، ملاعب) مقابل مردود مالي				
13	عملت الهيئة بتخصيص موازنتها تبعاً لخطط عمل إستراتيجية				
14	الصلاحيات الممنوحة للهيئة كافية لتحقيق أهدافها بفاعلية				
15	تقوم الهيئة بتنفيذ صلاحياتها في حدود قانون الهيئات				
16	تلتزم الهيئة بتنفيذ نصوص قانون البناء والتخطيط العمراني				
17	تقوم الهيئة بضبط (المخالفات/ التجاوزات) القانونية				
18	يتم تطبيق نصوص القانون على كافة الهيئات دون تمييز				
المجال الخدماتي					
19	يتوفر لدى الهيئة حاويات لجمع النفايات موزعة على الأحياء				
20	قامت الهيئة بتوفير مكبات للنفايات بعيدة عن التجمعات السكنية				
21	تقوم الهيئة بمراقبة تصريف حفر الامتصاص للوقاية من خطرها				
22	تعمل الهيئة على تشجيع ترميم المساكن القديمة				
23	تقوم الهيئة على توسيع الشوارع بناء على المخططات الهيكلية				
24	تعمل الهيئة على (شق وتعبيد) شوارع للأحياء السكنية				
25	تقوم الهيئة ببناء جدران استنادية للشوارع أينما اقتضت الحاجة				

					تقوم الهيئة بتوفير خدمة الإنارة للأحياء دون انقطاع	26
					يستجيب قسم الكهرباء للهيئة في حال طلب صيانة	27
					تعمل الهيئة على توفير مياه شرب للسكان دون انقطاع	28
<b>مجال المشاريع التنموية</b>						
					يتم انجاز المشاريع حسب المواصفات المعتمدة من الجهات المختصة	29
					تقوم الهيئة بتنفيذ المشاريع الضرورية للسكان حسب أولوياتها	30
					تنفذ الهيئة مشاريع تنموية بالرغم من الأوضاع السياسية السائدة	31
					قامت الهيئة بتنفيذ مشاريع تنموية لتعزيز المفاهيم الاجتماعية	32
					تستغل الهيئة الأملاك العامة لتنفيذ المشاريع التنموية	33
<b>مجال المشاركة المجتمعية</b>						
					توفر الهيئة مناخا ملائما للعمل مع قطاعات المجتمع المحلي	34
					تقوم الهيئة بعقد لقاءات مع القطاعات المختلفة تناقش مقترحاتهم	35
					شكلت الهيئة لجان عمل شعبية للمساهمة في تنفيذ مهامها	36
					تقوم الهيئة بمناقشة فكرة أي مشروع مع المستفيدين قبل تنفيذه	37
					تقوم الهيئة بالتنسيق مع المؤسسات الأهلية لتطوير آليات العمل	38

• الجزء الثالث: الطموحات التنموية

الرجاء وضع إشارة ( √ ) أمام الاختيار الذي يعبر عن رأيك الشخصي:

<b>المجال الإداري</b>						الرقم
غير موافق بشدة	غير موافق	محايد	موافق	موافق بشدة	الفقرة	
					تتبنى الهيئة أهدافا موضوعية لتنسجم مع الطموحات	1
					تطبق الهيئة نظاما إداريا فاعلا لتحقيق التميز في أدائها	2
					تتبنى الهيئة خططا إستراتيجية لتحقيق التميز في أدائها	3
					تحرص الهيئة على بناء قاعدة بيانات لخدمة نشاطاتها مستقبلا	4
					تعتمد الهيئة نظاما مؤسسيا في اتخاذ القرارات الإدارية	5
					تحرص الهيئة على توفير الإمكانيات لتنسجم مع المستجدات	6
					تعتمد الهيئة الأساليب الديمقراطية لتلبية الاحتياجات المجتمعية	7
					تحرص الهيئة على تنفيذ برامجها لتعزيز الثقة مع الجمهور	8
<b>المجال المالي والقانوني</b>						
					تعمل الهيئة على توفير مصادر تمويل لتغطية نفقاتها	9
					تقوم الهيئة على استثمار المساعدات لتحقيق تنمية مستدامة	10

					11	تحرص الهيئة بالحصول على حقوقها من ميزانية السلطة
					12	تهتم الهيئة بإنشاء المشاريع الإنتاجية المستدامة
					13	تحرص الهيئة على وضع موازنة تقديرية لتحقيق طموحاتها
					14	تعمل الهيئة على توسيع صلاحياتها لتمكينها من تحقيق أهدافها
					15	تساهم الهيئة بمقترحات لتعديل قانون الهيئات ليتناسب مع الطموحات
					16	تتعاون الهيئة مع الجهات المختصة لتنفيذ قوانين محاربة الفساد
					17	تعمل الهيئة على دعم التوجه نحو تطبيق اللامركزية في الحكم
					18	تشجع الهيئة فكرة إنشاء مجالس خدمات مشتركة لتحسين أدائها
<b>المجال الخدماتي</b>						
					19	تتبنى الهيئة سياسة مبدأ التحسين للارتقاء بالخدمات
					20	تتخذ الهيئة إجراءات وقائية لضمان بيئة صحية
					21	تطمح الهيئة بإنشاء شبكة صرف صحي للحفاظ على البيئة
					22	تشجع الهيئة مشاريع ترميم المساكن القديمة للحفاظ على التراث
					23	تحرص الهيئة على تجميل أرصفة الشوارع بما يلزمها من أثاث
					24	تطمح الهيئة على إنشاء متزهات وحدائق ترفيهية للسكان
					25	تشجع الهيئة ظاهرة استصلاح الأراضي لمحاربة ظاهرة التصحر
					26	تسعى الهيئة لتوفير الاحتياجات اللازمة لمواجهة الكوارث
					27	تطمح الهيئة في تطبيق آليات جباية فواتير الكهرباء
					28	تطمح الهيئة بتزويد كافة المواطنين بمياه صحية للشرب
<b>مجال المشاريع التنموية</b>						
					29	تطمح الهيئة من خلال مشاريعها في الحد من مشكلة البطالة
					30	تحرص الهيئة على دراسة الآثار البيئية لأي مشروع تنوي تنفيذه
					31	تحرص الهيئة عند تنفيذ المشاريع على اعتماد مواصفات محددة
					32	تطمح الهيئة على انتقاء مشاريع لتلبي احتياجات المجتمع
					33	تعمل الهيئة على جذب المغتربين للاستثمار في مشاريع تطويرية
<b>مجال المشاركة المجتمعية</b>						
					34	تسعى الهيئة بتوسيع قاعدة المشاركة المجتمعية لتعزيز قراراتها
					35	تهتم الهيئة بتشكيل لجان عمل متخصصة لإسنادها في مهامها
					36	تحرص الهيئة بالتنسيق مع المؤسسات ذات العلاقة لتطوير عملها
					37	تحرص الهيئة على بناء جسور من التعاون مع منظمات عالمية
					38	تطمح الهيئة على توفير المراكز الثقافية لتوعية أفراد المجتمع

ملحق 3.3 : قائمة بأسماء المحكمين للاستبانة

الرقم	اسم المحكم	الرتبة العلمية	مكان العمل
1-	د. غسان سرحان	أستاذ مشارك	جامعة القدس
2-	د. زياد قنـام	أستاذ مساعد	جامعة القدس
3-	د. محمود أبو سمرة	أستاذ مساعد	جامعة القدس
4-	د. عفيف زيـدان	أستاذ مساعد	جامعة القدس
5-	د. محسن عـدس	أستاذ مساعد	جامعة القدس
6-	د. حسين الأعرج	أستاذ مشارك	جامعة النجاح/ محافظة الخليل
7-	د. يوسف أبو فـارة	أستاذ مساعد	جامعة القدس المفتوحة
8-	أ. حاتم أبو هـلال	محاضر	جامعة القدس
9-	د. عبد الرحمن الحاج	أستاذ مساعد	جامعة القدس
10-	د. احمد أبو ديـة	أستاذ مساعد	جامعة بير زيت

ملحق 4.3 . : كتاب من معهد التنمية المستدامة الى رؤساء الهيئات المحلية



## بسم الله الرحمن الرحيم

جامعة القدس

عمادة الدراسات العليا

معهد التنمية المستدامة/ بناء مؤسسات

### استبانة

حضرات السادة/ رئيس وأعضاء بلدية/ مجلس قروي ..... المحترمين.

تحية واحترام وبعد،

يقوم الباحث بإعداد دراسة ميدانية استكمالاً لمتطلبات الحصول على درجة الماجستير في التنمية المستدامة - بناء مؤسسات - من جامعة القدس، حول موضوع: " الهيئات المحلية في محافظة رام الله والبيرة بين تقديم الخدمات والطموحات التنموية "

فإنني أرجو تعاونكم والتكرم بالإجابة عن فقرات الاستبانة المرفقة، وذلك بوضع إشارة ( √ ) في المكان المناسب مقابل كل فقرة، بما يعكس واقع رؤيتكم بكل موضوعية من أجل تحقيق أهداف هذه الدراسة، علماً بأن المعلومات التي سيتم جمعها ستعامل بسرية تامة، ولن تستخدم إلا لأغراض البحث العلمي فقط.

شاكرًا لكم سلفًا جهودكم وحسن تعاونكم،

#### • الجزء الأول: معلومات عامة

يرجى وضع دائرة حول رمز الإجابة التي تنطبق عليك.

- \* 1 - الجنس: أ - ذكر ب - أنثى
- 2 - العمر: أ - أقل من 30 سنة ب - 30 - 39 سنة ج - من 40 - 49 سنة د - 50 سنة فأكثر
- 3 - المؤهل العلمي: أ - ثانوية عامة فأقل ب - دبلوم/كلية مجتمع ج - بكالوريوس فقط د - ماجستير فأعلى
- 4 - طبيعة العمل: أ - المجال الأكاديمي ب - المجال الإداري ج - المجال المهني د - غير ذلك
- \* 5 - تصنيف الهيئة: أ - مجلس بلدي (A,B,C,D) ب - مجلس قروي

• الجزء الثاني: تقديم الخدمات

الرجاء وضع إشارة ( ✓ ) أمام الاختيار الذي يعبر عن رأيك الشخصي:

المجال الإداري					
الرقم	الفقرات	موافق بشدة	موافق	محايد	غير موافق بشدة
1	تقدم الهيئة المحلية خدماتها بناء على أهداف محددة				
2	تنفذ الهيئة أعمالها ضمن مخططات هيكلية واضحة في إطار نفوذها				
3	تقوم الهيئة بتنفيذ أعمالها بناء على خطط ضمن جداول زمنية محددة				
4	تقوم الهيئة بتحليل البيئة الداخلية لإطار نفوذها لمعرفة مواقع الخلل				
5	تعتمد الهيئة في عملها على التقييم الذاتي أكثر من الرقابة الخارجية				
6	تقوم الهيئة بتشكيل لجان عمل من أعضائها لمتابعة المستجدات				
7	تعمل الهيئة بتنفيذ الاحتياجات المحلية وفق أولوياتها				
المجال المالي/ القانوني					
8	يتوفر لدى الهيئة الإمكانات المادية اللازمة لتوازي نفقاتها				
9	عملت الهيئة على استغلال المساعدات المالية حسب الأصول				
10	المخصصات المالية التي تحصلها الهيئة من ميزانية السلطة كافية				
11	تقوم الهيئة بتأجير مرافقها (قاعات، ساحات، ..) مقابل مردود مالي				
12	عملت الهيئة بتخصيص موازنتها تبعاً لخطط عمل إستراتيجية				
13	الصلاحيات الممنوحة للهيئة كافية لتحقيق أهدافها بفاعلية				
14	تنفذ الهيئة صلاحياتها في حدود قانون الهيئات المحلية الفلسطيني				
15	تقوم الهيئة بضبط ( المخالفات ) القانونية حسب الأصول				
16	يتم تطبيق قانون الحكم المحلي على كافة الهيئات دون تمييز				
المجال الخدماتي					
17	تتوفر لدى الهيئة حاويات كافية للنفايات موزعة على الأحياء				
18	قامت الهيئة بتوفير مكبات للنفايات بعيدة عن التجمعات السكنية				
19	تقوم الهيئة بمراقبة تصريف الحفر الامتصاصية للوقاية من خطرها				
20	قامت الهيئة على ترميم للمساكن القديمة خشية سقوطها				
21	تقوم الهيئة على توسيع الشوارع بناء على المخططات الهيكلية				
22	تعمل الهيئة على (شق وتعبيد) شوارع فرعية للأحياء السكنية				
23	تقوم الهيئة ببناء جدران استنادية للشوارع أينما اقتضت الحاجة				
24	تقوم الهيئة بتوفير خدمة الإنارة للأحياء السكنية دون انقطاع				

					يستجيب قسم الكهرباء للهيئة بصورة ايجابية في حال طلب صيانة	25
					تعمل الهيئة على توفير مياه شرب صالحة للسكان دون انقطاع	26
<b>مجال المشاريع التنموية</b>						
					يتم انجاز المشاريع حسب مواصفات معتمدة من جهات مختصة	27
					تقوم الهيئة بتنفيذ المشاريع الضرورية للسكان حسب أولوياتها	28
					تنفذ الهيئة مشاريع تنموية بالرغم من الأوضاع السياسية	29
					قامت الهيئة بتنفيذ مشاريع هدفها تعزيز المفاهيم الاجتماعية	30
					تستغل الهيئة الأملاك العامة من أجل إقامة مشاريع تنموية	31
<b>مجال المشاركة المجتمعية</b>						
					توفر الهيئة مناخا ملائما للعمل مع قطاعات المجتمع المحلي	32
					تقوم الهيئة بعقد لقاءات مع القطاعات المختلفة تناقش مقترحاتهم	33
					شكّلت الهيئة لجان عمل شعبية للمساهمة في تنفيذ مهامها	34
					تقوم الهيئة بمناقشة فكرة أي مشروع مع المستفيدين قبل تنفيذه	35
					تقوم الهيئة بالتنسيق مع المؤسسات الأهلية لتطوير آليات العمل	36

• الجزء الثالث: الطموحات التنموية

الرجاء وضع إشارة ( √ ) أمام الاختيار الذي يعبر عن رأيك الشخصي:

<b>المجال الإداري</b>						
الرقم	الفقرات	موافق بشدة	موافق	محايد	غير موافق	غير موافق بشدة
1	تتبنى الهيئة أهدافا موضوعية لتنسجم مع الطموحات التنموية					
2	تطبق الهيئة المحلية نظاما إداريا فاعلا لتحقيق التميز في أدائها					
3	تحدث الهيئة من خططها الإستراتيجية لتحقيق أهداف بعيدة المدى					
4	تعمل الهيئة ببناء قاعدة بيانات تكنولوجية عن نشاطاتها لخدمتها مستقبلا					
5	تعتمد الهيئة نظاما مؤسسيا في اتخاذ القرارات لضمان الشفافية					
6	تحرص الهيئة على توفير الإمكانيات اللازمة لتنسجم مع المستجدات					
7	تعتمد الهيئة الأساليب الديمقراطية لتلبية الاحتياجات المجتمعية					
<b>المجال المالي/ القانوني</b>						
8	تعمل الهيئة على توفير مصادر تمويل لتغطية نفقاتها المتزايدة					
9	تقوم الهيئة على استثمار المساعدات الدولية لتحقيق تنمية مستدامة					
10	تسعى الهيئة للحصول على مخصصاتها كاملة من السلطة لتعزيز					

					دورها	
					11	تحرص الهيئة على وضع موازنة تقديرية لتحقيق طموحاتها التنموية
					12	تعمل الهيئة على توسيع صلاحياتها لتمكينها من تحقيق أهدافها
					13	تساهم الهيئة بمقترحات لتعديل قانون الهيئات ليتناسب مع الطموحات
					14	تتعاون الهيئة مع الجهات ذات الاختصاص لتنفيذ قوانين محاربة الفساد
					15	تعمل الهيئة على دعم التوجه نحو اللامركزية لتعزيز صلاحياتها
					16	تشجع الهيئة فكرة تعزيز مجالس الخدمات المشتركة لتحسين أدائها
<b>المجال الخدماتي</b>						
					17	تتبنى الهيئة سياسة مبدأ التحسين للارتقاء بمستوى الخدمات
					18	تتخذ الهيئة إجراءات وقائية لضمان بيئة صحية
					19	تطمح الهيئة بإنشاء شبكة صرف صحي للمحافظة على البيئة
					20	تشجع الهيئة مشاريع ترميم المساكن القديمة للمحافظة على التراث
					21	تحرص الهيئة على تجميل أرصفة الشوارع بما يلزمها من أثاث
					22	تطمح الهيئة على إنشاء متنزهات وحدائق ترفيهية للسكان
					23	تشجع الهيئة ظاهرة استصلاح الأراضي لمحاربة ظاهرة التصحر
					24	تسعى الهيئة لتوفير الاحتياجات اللازمة لمواجهة الكوارث
					25	تساعد الهيئة في تطبيق آليات جباية فواتير الكهرباء المقترحة
					26	تطمح الهيئة بتزويد كافة المواطنين بمياه صحية للشرب
<b>مجال المشاريع التنموية</b>						
					27	تساهم الهيئة في الحد من مشكلة البطالة من خلال مشاريعها التنموية
					28	تحرص الهيئة بدراسة الآثار البيئية المحتملة لأي مشروع تنوي تنفيذه
					29	تعتمد الهيئة مواصفات محددة من جهات مختصة قبل تنفيذها للمشاريع
					30	تطمح الهيئة بانتهاء مشاريع تنموية لتلبية كافة الشرائح الاجتماعية
					31	تعمل الهيئة على جذب المغتربين للاستثمار في المشاريع التطويرية
<b>مجال المشاركة المجتمعية</b>						
					32	تحرص الهيئة بتوسيع قاعدة المشاركة المجتمعية لضمان قرارات سليمة
					33	تهتم الهيئة بتشكيل لجان عمل متخصصة لإسنادها في مهامها
					34	تحرص الهيئة بالتنسيق مع المؤسسات ذات العلاقة لتطوير آليات عملها
					35	تحرص الهيئة على بناء جسور من التعاون مع منظمات عالمية (توأمة..)
					36	تطمح الهيئة على توفير المراكز الثقافية لتوعية أفراد المجتمع

## فهرس الملاحق

رقم الصفحة	عنوان الملحق	الرقم
109	نبذة عن محافظة رام الله والبيرة	1.2
111	الهيئات المحلية في محافظة رام الله والبيرة	2.2
114	المحافظات في فلسطين	3.2
116	رسالة خاصة للمحكمين	1.3
117	أداة الدراسة بصورتها الأولية	2.3
121	قائمة بأسماء المحكمين	3.3
122	رسالة من معهد التنمية الريفية إلى رؤساء الهيئات المحلية	4.3
123	الاستبانة في صورتها النهائية	5.3

## فهرس الجداول

رقم الصفحة	عنوان الجدول	الرقم
47	عينة الدراسة للهيئات المحلية في محافظة رام الله والبيرة.....	1.3
48	توزيع أفراد عينة الدراسة حسب متغيراتها المستقلة.....	2.3
51	معامل الثبات لكل من مقياسي تقديم الخدمات والطموحات.....	3.3
54	نتائج معامل ارتباط بيرسون بين تقديم الخدمات والطموحات.....	1.4
56	المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لاستجابات عينة الدراسة على الفقرات الخاصة بتقديم الخدمات مرتبة تنازليا.....	2.4 أ
57	المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لاستجابات عينة الدراسة على الفقرات الخاصة بتقديم الخدمات مرتبة تنازليا.....	2.4 ب
58	المجالات الخاصة بتقديم الخدمات مرتبة تنازليا.....	3.4
59	المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية للفقرات الخاصة بالطموحات التنموية مرتبة تنازليا.....	4.4 أ
60	المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية للفقرات الخاصة بالطموحات التنموية مرتبة تنازليا.....	4.4 ب
61	المجالات الخاصة بالطموحات التنموية مرتبة تنازليا.....	5.4
62	المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية ونتائج تحليل (t) نحو تقديم الخدمات وفقا لمتغير الجنس.....	6.4
63	المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية والدرجة الكلية لمجالات تقديم الخدمات وفقا لمتغير العمر.....	7.4 أ
64	المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية والدرجة الكلية لمجالات تقديم الخدمات وفقا لمتغير العمر.....	7.4 ب
64	نتائج تحليل التباين الأحادي ومستوى الدلالة لمجالات لخدمات وفقا لمتغير العمر.....	8.4 أ
65	نتائج تحليل التباين الأحادي ومستوى الدلالة لمجالات لخدمات وفقا لمتغير العمر.....	8.4 ب

65	9.4	نتائج اختبار شيفيه للمقارنات البعدية بين المتوسطات الحسابية لمجال المشاركة المجتمعية وفقا لمتغير العمر.....
66	10.4	المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية والدرجة الكلية لمجالات تقديم الخدمات وفق متغير المؤهل العلمي.....
67	11.4	نتائج تحليل التباين الأحادي ومستوى الدلالة لمجالات تقديم الخدمات وفقا لمتغير المؤهل العلمي.....
69	12.4	المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية والدرجة الكلية لمجالات تقديم الخدمات وفقا لمتغير طبيعة العمل.....
70	13.4	نتائج تحليل التباين الأحادي ومستوى الدلالة لمجالات تقديم الخدمات وفقا لمتغير طبيعة العمل.....
71	14.4 أ	نتائج اختبار شيفيه للمقارنات البعدية بين المتوسطات الحسابية وفقا لمتغير طبيعة العمل.....
72	14.4 ب	نتائج اختبار شيفيه للمقارنات البعدية بين المتوسطات الحسابية وفقا لمتغير طبيعة العمل.....
73	15.4	المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية ونتائج اختبار (t) نحو الخدمات وفقا لمتغير تصنيف الهيئة.....
75	16.4	المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية ونتائج اختبار (t) نحو الطموحات التنموية وفقا لمتغير الجنس.....
76	17.4 أ	المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية والدرجة الكلية لمجالات الطموحات التنموية وفقا لمتغير العمر.....
77	17.4 ب	المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية والدرجة الكلية لمجالات الطموحات التنموية وفقا لمتغير العمر.....
77	18.4	نتائج تحليل التباين الأحادي ومستوى الدلالة لمجالات الطموحات التنموية وفقا لمتغير العمر.....
78	19.4	نتائج اختبار شيفيه للمقارنات البعدية بين المتوسطات الحسابية لاستجابات عينة الدراسة وفقا لمتغير العمر.....
80	20.4	المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية والدرجة الكلية لمجالات الطموحات التنموية وفقا لمتغير المؤهل العلمي.....
81	21.4	نتائج تحليل التباين الأحادي ومستوى الدلالة لمجالات الطموحات

	التنموية وفقا لمتغير المؤهل العلمي.....	
82	نتائج اختبار شيفيه للمقارنات البعدية بين المتوسطات الحسابية لاستجابات أفراد العينة وفقا لمتغير المؤهل العلمي.....	22.4
83	المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية والدرجة الكلية لمجالات الطموحات التنموية وفقا لمتغير طبيعة العمل.....	23.4
84	نتائج تحليل التباين الأحادي ومستوى الدلالة لمجالات الطموحات التنموية وفقا لمتغير طبيعة العمل.....	24.4
85	نتائج اختبار شيفيه للمقارنات البعدية بين المتوسطات الحسابية وفقا لطبيعة العمل.....	25.4 أ
86	نتائج اختبار شيفيه للمقارنات البعدية بين المتوسطات الحسابية وفقا لطبيعة العمل.....	25.4 ب
87	نتائج اختبار شيفيه للمقارنات البعدية بين المتوسطات الحسابية وفقا لطبيعة العمل.....	25.4 ج
88	المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية ونتائج اختبار (t) نحو الطموحات وفق متغير التصنيف.....	26.4

## فهرس المحتويات

الصفحة	الموضوع	الرقم
أ	الإقرار .....	
ب	شكر وعرافان .....	
ج	مصطلحات الدراسة.....	
هـ	ملخص باللغة العربية .....	
ز	ملخص باللغة الانجليزية .....	
1	الفصل الأول : خلفية الدراسة.....	
1	مقدمة الدراسة .....	1.1
2	مشكلة الدراسة.....	2.1
3	أهمية الدراسة .....	3.1
4	أهداف الدراسة .....	4.1
4	اسئلة الدراسة.....	5.1
5	فرضيات الدراسة.....	6.1
6	حدود الدراسة.....	7.1
6	محددات الدراسة.....	8.1
7	استعراض فصول الدراسة.....	9.1
8	الفصل الثاني: الإطار النظري والدراسات السابقة.....	
8	مقدمة .....	1.2
8	مفهوم الإدارة المحلية.....	2.2
10	العناصر الأساسية للهيئات المحلية ومجالاتها.....	3.2
12	نشأة وتطور الإدارة المحلية في فلسطين.....	4.1

15	..... تصنيف الهيئات المحلية في فلسطين	1.4.2
16	..... علاقة الهيئات المحلية بوزارة الحكم المحلي	2.4.2
17	..... علاقة الهيئات المحلية مع المؤسسات	3.4.2
18	..... علاقة الهيئات المحلية مع المجتمع المحلي	4.4.2
18	..... الإطار القانوني للهيئات المحلية	5.2
19	..... الوضع المالي للهيئات المحلية	6.2
20	..... وظائف وصلاحيات الهيئات المحلية الفلسطينية	7.2
24	..... نماذج من الإدارة المحلية	8.2
28	..... مفهوم وأهداف الطموحات التنموية	9.2
29	..... جوانب الطموحات التنموية	1.9.2
29	..... العوامل المؤثرة في مستوى الطموحات التنموية	2.9.2
33	..... الدراسات السابقة	10.2
45	..... التعقيب على الدراسات السابقة	11.2
<b>46</b>	<b>..... الفصل الثالث: منهجية الدراسة وإجراءاتها</b>	
46	..... منهج الدراسة	1.3
46	..... مجتمع الدراسة	2.3
47	..... عينة الدراسة	3.3
50	..... أدوات جمع بيانات الدراسة	4.3
51	..... صدق أداة الدراسة وثباتها	5.3
52	..... إجراءات الدراسة	6.3
52	..... المعالجة الإحصائية	7.3
<b>54</b>	<b>..... الفصل الرابع: نتائج الدراسة</b>	
54	..... النتائج المتعلقة بالسؤال الأول	1.4
55	..... النتائج المتعلقة بالسؤال الثاني	2.4

58	..... النتائج المتعلقة بالسؤال الثالث	3.4
61	..... النتائج المتعلقة بالسؤال الرابع	4.4
74	..... النتائج المتعلقة بالسؤال الخامس	5.4
90	..... ملخص النتائج	5.4
<b>الفصل الخامس: مناقشة نتائج الدراسة والتوصيات.....</b>		
<b>91</b>		
91	..... مناقشة نتائج السؤال الأول	1.5
92	..... مناقشة نتائج السؤال الثاني	2.5
93	..... مناقشة نتائج السؤال الثالث	3.5
94	..... مناقشة نتائج السؤال الرابع	4.5
99	..... مناقشة نتائج السؤال الخامس	5.5
103	..... توصيات الدراسة	6.5
105	..... المصادر والمراجع	
127	..... فهرس الملاحق	
128	..... فهرس الجداول	
131	..... فهرس المحتويات	